وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعــة محمد الصديق بن يحي- جيجــل-

كلية: العلوم الاقتصادية
و التجارية و علوم التسيير
قسم:علوم التسيير

المحميات الطبيعية و دورها في النهوض بقطاع السياحة في الجزائر

- دراسة حالة المحمية الطبيعية لتازة -

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير

تخصص : اقتصاد و تسيير سياحي

إعداد الطلبة: **إشراف الأستاذة:**

- **مقلولي بلال خياط فوزية**
- **كرتوس شعبان**

لجنة المناقشة :

كرامش بلال..... رئيسا .

خياط فوزية ..... مقررا .

بن زغدة حبيبة ..... عضوا .

السنة الجامعية:2014/2013

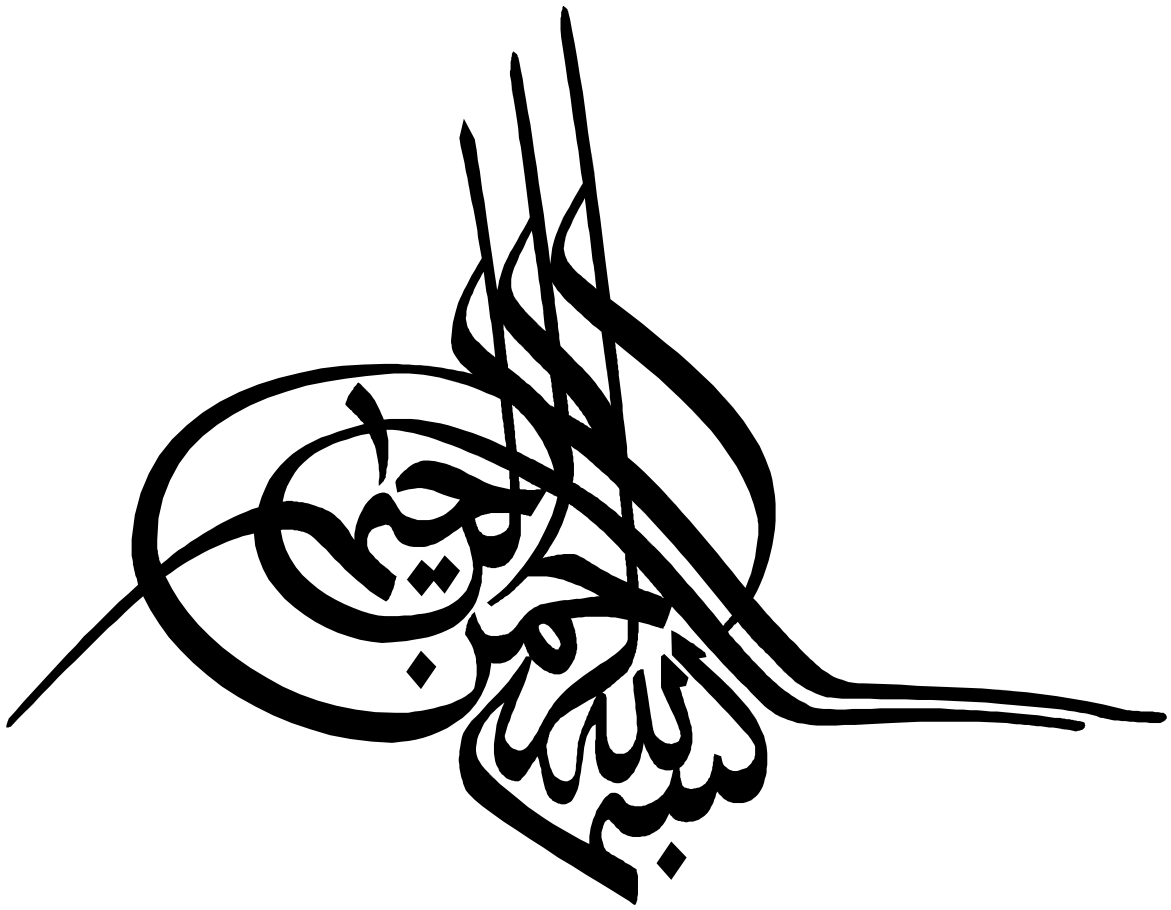
بسم الله الرحمن الرحيم

دعاء

يا رب لا تجعلنا نصاب بالغرور إذا نجحنا

و لا باليأس إذا أخفقنا

يا رب ذكرنا دائما أن الإخفاق هو التجربة التي تسبق النجاح

يا رب إذا أعطيتنا نجاحا فلا تأخذ تواضعنا

و إذا أعطيتنا تواضعا فلا تأخذ اعتزازا بكرامتنا

اللهم إنا نسألك خير المسألة و خير الدعاء

و خير العمل و خير الثواب

يا رب إذا جردتنا من نعمة الصحة أترك لنا نعمة الإيمان

و إذا جردتنا من المال أترك لنا الأمل

يا رب إذا أسأنا إلى الناس أعطنا شجاعة الاعتذار

و إذا أساء إلينا الناس أعطنا شجاعة العفو و الغفران

يا رب إذا نسيناك فلا تنسانا

آمين .

شكر وعرفان

أولا وقبل كل شئ نحمد الله ونشكره على القدرة التي منحها لنا على إنجاز هذا العم المتواضع وعلى نعمته التي أنعم بها علينا ، فالحمد والشكر لك يا الله.

وعرفانا بالجميل نشكر أستاذتنا الكريمة " غياط فوزية " التي كانت لنا عونا في إنجاز هذا التقرير والتي أفادتنا بنصائحها القيمة وتوجيهاتها السريرة والتي أتاحت لنا فرصة القيام بهذا العمل ودراسة هذا الموضوع .

كما نتقدم بجزيل الشكر إلى عمال مديرية المحمية الطبيعية لتازة عامة على حسن استقبالهم لنا .

ونشكر كل من ساهم من قريب أو بعيد في إسداء نصائحه لنا .

فهرس الموضوعات

الموضوع : **رقم الصفحة**

- شكر وتقدير.
- قائمة الجداول.
- قائمة الأشكال.
- مقدمة..... أ

الفصل الأول: مدخل للسياحة .

تمهيد..... 02

المبحث الأول : نبذة عن السياحة.....03

المطلب الأول : نشأة و تطور السياحة 03

المطلب الثاني : مفهوم السياحة..... 08

المبحث الثاني : خصائص و أنواع السياحة.....14

المطلب الأول : خصائص السياحة 14

المطلب الثاني : أنواع السياحة 16

المبحث الثالث : السياحة في الجزائر 22

المطلب الأول : تاريخ السياحة في الجزائر 22

المطلب الثاني : مقومات الجذب السياحي في الجزائر 27

المطلب الثالث : مؤشرات السياحة في الجزائر 34

خلاصة الفصل الأول 43

الفصل الثاني: المحميات الطبيعيةبين القانون و السياحة .

تمهيد..... 46

المبحث الأول : ماهية المحميات الطبيعية..... 47

المطلب الأول : نشأة و تطور المحميات الطبيعية 47

المطلب الثاني : مفهوم المحميات الطبيعية 49

المطلب الثالث : أهداف و أنواع المحميات الطبيعية 54

المطلب الرابع : أسباب تأسيسالمحميات الطبيعية 59

المبحث الثاني :حماية البيئة الطبيعية 61

المطلب الأول : مفهوم حماية البيئة 61

المطلب الثاني : قانون حماية البيئة الطبيعية 70

المطلب الثالث : الاتفاقيات الدولية لحماية البيئة 77

المبحث الثالث :مساهمة المحميات الطبيعية في تطوير القطاع السياحي 79

المطلب الأول : السياحة البيئية 79

المطلب الثاني :الإطار النظري لسياحة المحميات الطبيعية.....91

المطلب الثالث : التأثيرات المحتملةلسياحة المحميات الطبيعية 94

المبحث الرابع : المحميات الطبيعية في الجزائر 97

المطلب الأول : المحميات الطبيعية في القانون الجزائري 98

المطلب الثاني : تطوير المواقع المحمية في الجزائر 101

المطلب الثالث : أهم المحميات الطبيعية في الجزائر 102

خلاصة الفصل الثاني 107

الفصل الثالث :دراسة ميدانية حول المحمية الطبيعية لتازة و مدى مساهمتها في النهوض بقطاع السياحة في ولاية جيجل.

تمهيد.....109

المبحث الأول : واقع السياحة في ولاية جيجل.....110

المطلب الأول : المقومات السياحية في ولاية جيجل 110

المطلب الثاني : إحصائيات السياحة في ولاية جيجل لسنة 2013 119

المبحث الثاني : واقع سياحة المحميات الطبيعية في ولاية جيجل 134

المطلب الأول : إشكالية تمحور الدراسة الميدانية 134

المطلب الثاني : الهيكل المنهجي للدراسة الميدانية 135

المطلب الثالث : تقنيات جمع المعلومات الميدانية 136

المبحث الثالث :تقديم للمحمية الطبيعية لتازة.....137

المطلب الأول : مدخل للمحمية الطبيعية لتازة.....137

المطلب الثاني : أهم الأماكن السياحية بالمحمية الطبيعية لتازة 142

المبحث الرابع : استعراض نتائج العمل الميداني 146

المطلب الأول : تحليل المعلومات المحصلة من المقابلة مع العمال في إدارة المحمية. 146

المطلب الثاني : نتائج تحليل المعلومات الميدانية 154

خلاصة الفصل 156

- الخاتمة 158-161
- قائمة المراجع 163-170
- الملخص 172
- الملاحق 174-182

قائمة الجداول و الأشكال

قائمة الجداول

الجدول	الصفحة
الجدول رقم (01): توزيع طاقات الإيواء السياحي في سنة 1962 م	23
الجدول رقم (02): تطور تنافسية قطاع السياحة و السفر في الجزائر	35
الجدول رقم (03): دخول السياح إلى الجزائر في الفترة بين 2001 م-2011 م	36
الجدول رقم (04): يبين تطور عدد الفنادق حسب درجة التصنيف خلال الفترة 1994-2004	38
الجدول رقم (05): تطور عدد العاملين في قطاع السياحة في الجزائر	39
الجدول رقم (06): تطور النفقات و الإيرادات السياحية الجزائرية بين 1999 و 2009	41
الجدول رقم (07): نسبة مساهمة القطاع السياحي الجزائري في الناتج الداخلي الخام	43
الجدول رقم (08): المواقع الأثرية و التاريخية لولاية جيجل	113
الجدول رقم (09): المنشآت الفندقية بولاية جيجل	114
الجدول رقم (10): بيوت الشباب لولاية جيجل	116
الجدول رقم (11): المخيمات العائلية بولاية جيجل	116
الجدول رقم (12): الدواوين و الجمعيات السياحية لولاية جيجل	118
الجدول رقم (13): الوكالات السياحية بالولاية	119
الجدول رقم (14) : تطور طاقة الإيواء بين سنتي 2012 و 2013	119
الجدول رقم (15) : تطور طاقة الإيواء بين سنتي 2012 و 2013	120
الجدول رقم (16) : عمليات المراقبة لسنة 2013	120
الجدول رقم (17) : مناصب الشغل المستحدثة خلال سنة 2013	122
الجدول رقم (18): المخطط الخماسي 2005-2009	122
الجدول رقم (19): برنامج 2010	123
الجدول رقم (20): برنامج 2011	124
الجدول رقم (21): برنامج 2012	124
الجدول رقم (22): المشاريع في طور الإنجاز	126
الجدول رقم (23): مشاريع قيد الاستلام	127
الجدول رقم (24): يوضح الأغلفة المالية المخصصة من ميزانية الولاية	130
الجدول رقم (25) : جدول تفصيلي عن المرافق و التجهيزات بـ 22 شاطئ مسموح للسباحة	130
الجدول رقم (26): يوضح عدد الشواطئ المسموح بالسباحة فيها	131
الجدول رقم (27): يوضع عمليات المراقبة	131
الجدول رقم (28): المداخيل المباشرة للبلديات خلال موسم الاصطياف	133

الجدول رقم (29): التوافد على الشواطئ المحروسة.....	133
الجدول رقم (30): مساحة المحمية الطبيعية لتازة حسب الارتفاع	139
الجدول رقم (31): تقسيم مساحة المحمية الطبيعية لتازة حسب المنحدرات	140
الجدول رقم (32):التقسيم الإداري للمحمية الطبيعية لتازة	140
الجدول رقم (33): أنواع النباتات و الحيوانات البحرية	145
الجدول رقم (34): يوضح عدد السياح الوافدين على الكهوف العجيبة بين سنوات 2002 إلى غاية 2012	150
الجدول رقم (35): يوضح عدد السياح الوافدين على غار الباز بين سنوات 2002 و 2012	151
الجدول رقم (36): يوضح عدد الزوار الوافدين على حديقة الحيوانات بين 2002 و 2012	152

قائمة الأشكال	
الشكل	**الصفحة**
الشكل رقم (01): يوضح الأهمية الاقتصادية للسياحة	10
الشكل رقم (02): يوضح الأهمية السياسية للسياحة	12
الشكل رقم (03): يوضح الأهمية الاجتماعية للسياحة	13
الشكل رقم (04): يوضح الخدمات التي تحتاج إليها السياحة الدينية	17
الشكل رقم (05): يوضح مختلف جوانب سياحة التسوق.....	20
الشكل رقم (06): تطور عدد العاملين في القطاع السياحي في الجزائر	40
الشكل رقم (07): تطور نفقات السياحة الجزائرية بين 1999 و 2009 م	41
الشكل رقم (08): تطور إيرادات السياحة الجزائرية بين 1999 و 2009 م	42
الشكل رقم (09): نسبة مساهمة القطاع السياحي الجزائري في الناتج الداخلي الخام ما بين 1999-2009 م	43
الشكل رقم (10): يوضح عناصر السياحة البيئية	84
الشكل رقم (11): يوضح مواصفات السائح البيئي	90
الشكل رقم (12):الهيكل التنظيمي لمديرية المحمية الطبيعية لتازة	141

مقدمة عامة

ارتبط مفهوم السياحة منذ القدم بتقدم الإنسان و تطور حضارته فعن طريقها استطاع الإنسان أن يشبع رغباته و يقضي احتياجاته الإنسانية، إلى جانب رغبته في التعرف على الوسط الذي يعيش فيه ثم إلى الرغبة في كشف المجهول و اكتشاف أماكن جديدة، و من ذلك فإن السياحة بدأت كنشاط إنساني ضروري للحياة بداية بسيطة و بدائية في مظهرها و أسبابها و أهدافها، مثل البحث عن المسكن أو الطعام و الشراب أو الصيد أو البحث عن تجمعات بشرية معينة لغرض اجتماعي .

إن السياحة في تطورها و ازدهارها كانت نتاجا لتفاعلها، فالمناخ المعتدل و المناظر الخلابة الجميلة، و التضاريس الأرضية من سواحل، شواطئ، جبال، صحراء، أنهار، بحيرات و ينابيع،و عن ذلك كانت و ما تزال مصدر سحر الإنسان و سببا من أسباب راحته و سعادته النفسية .

قد بدأ علماء السياحة في العالم بدراسة الأثر المتبادل بين السياحة و البيئة، فالبيئة الصالحة من أهم الموارد التي تساعد على تقدم السياحة و زيادة حركتها، كما أن تدهور البيئة و تلوثها نتيجة اتساع حياة المدينة و زيادة عدد السكان و انتشار غبار المصانع و تقلص المساحات الخضراء في كثير من بلدان العالم الثالث يؤدي إلى تدهور النشاط السياحي .

من ذلك ظهر نوع جديد من السياحة ألا و هو السياحة البيئية، إذ أصبحت تعتبر أحد أهم أنواع السياحة، ليس فقط لعائدها الاقتصادي، و إنما لعائدها السياسي، و مردودها الاجتماعي، و تأثيرها الثقافي و تفاعلها الإنساني و الحضاري، فهي سياحة متعددة الجوانب، ممتدة الأبعاد، و هذا ما أدى إلى اهتمام جميع المنظمات الدولية بها، ابتداء من منظمة السياحة العالمية، و مجلس السفر و السياحة العالمي و مجلس الأرض، بالإضافة إلى المنظمات الحكومية و المنظمات الجماهيرية غير الحكومية المهتمة بالسياحة و بالبيئة .

لعل من أهم صور السياحة البيئية المحميات الطبيعية، هذه الأخيرة التي تلعب دورا هاما في الحفاظ على الحياة الفطرية و مكوناتها، إذن السياحة التي تقوم بخلقها هي سياحة التمتع الملتزم بالطبيعة و مكوناتها، و تحقق من دون الإخلال بالنظم البيئية و من دون أي تأثير سلبي على مكونات التنوع الحيوي.

في الآونة الأخيرة، و على المستوى العالمي، أصبحت المحميات الطبيعية تكتسي أهمية بالغة و لذلك سارعت معظم دول العالم إلى إقامة مثل هذه المناطق، و ذلك لما لها من قدرات كبيرة لحماية البيئة

الطبيعية و صيانة نقائها و صفاءها، و خلوها من التلوث، و هي بذلك تمثل تعهدا أخلاقيا، و التزاما أدبيا اتجاه الحياة الطبيعية، و اتجاه صحة البيئة .

إن سائح المحميات الطبيعية يركز على التمتع بمشاهدة النظم البيئية و مكوناتها الحية الحيوانية و النباتية في موئلها الطبيعي و ليس في الأسر، فمراقبة الحياة البرية نشاط حافل بالعديد من الممارسات التي تتناول توازنات الأنواع، و المخلوقات، و ممارساتها لحياتها في مجتمعاتها الأصلية البرية و غير البرية إذن السائح الممارس لهذا النوع من السياحة يكتسب مجموعة من المعارف، التي يسعى إلى تنميتها و إلى توظيفها، و إلى استثمارها و جني المكاسب المادية و المعنوية من وراء هذه الممارسة، و فوق كل ذلك تأكيد معرفته بالحياة البرية بكافة جوانبها و أبعادها، إضافة إلى أنه يمكنه القيام ببعض أنواع الرياضة كالمشي و تسلق الجبال و الغطس و الصيد المنظم و المدروس، كما يمكنه التمتع بالمزايا التاريخية و الثقافية و التراثية التي تميز الموقع .

1- إشكالية البحث :

كل هذه الحقائق و المعطيات تقودنا إلى التطرق إلى هذا الموضوع انطلاقا من الإشكالية الرئيسية الآتية: " ما هو دور المحميات الطبيعية في النهوض بالقطاع السياحي في الجزائر ؟ "

2- الأسئلة الفرعية :

للإجابة على الإشكالية السابقة تجدر بنا الإجابة على الأسئلة الآتية :

1. ماذا نقصد بمصطلح السياحة بشكل عام و ما هي أهم عناصر دراسته ؟
2. ما هو واقع السياحة في الجزائر ؟
3. ماذا نقصد بالمحميات الطبيعية ؟
4. ماذا نقصد بالبيئة الطبيعية و ما هي مختلف القوانين و الاتفاقيات الدولية التي تنص على حمايتها؟
5. ما مدى مساهمة المحميات الطبيعية في تطوير قطاع السياحة ؟

3- فرضيات الدراسة :

للإجابة على الأسئلة الفرعية السابقة كان لزاما علينا وضع الفرضيات التالية :

1. للمحميات الطبيعية دور مهم في تفعيل و تنشيط السياحة؛
2. كي تستطيع المحميات الطبيعية تحقيق ديناميكية و تنمية سياحية، يجب تضافر جهود الفاعلين و التنسيق بين مختلف القطاعات المعنية؛

3. سياحة المحميات الطبيعية نموذج تنموي سياحي؛
4. تتوفر المحمية الطبيعية على مؤهلات سياحية هامة من شأنها دعم السياحة في المنطقة التي تنتمي إليها .

4- منهجية البحث :

في هذه الدراسة سوف نعتمد على أسلوب المنهج الوصفي التحليلي الذي يهتم بدراسة السياحة من خلال جمع الحقائق من الواقع بطريقة مباشرة مع إمكانية تحليلها و تفسيرها للحصول على حلول، إذن فالمنهج الوصفي يعتمد على كل المفاهيم و التعاريف الموضوعة و التحليلي فاستعملناه لدراسة حالة السياحة في الحظيرة الوطنية لتازة .

أما بالنسبة لمصادر جمع المعلومات فلقد تم الاعتماد على مصادر مختلفة لإنجاز هذا البحث في كل من الجانب النظري و الميداني، ففي الجانب النظري تم الاعتماد أكثر على البحث المكتبي من خلال مراجع متعددة أهمها الكتب و المذكرات .

أما بالنسبة للجانب الميداني فقد تم الاعتماد بصفة كبيرة على المقابلة و خاصة منها الشخصية بالإضافة إلى مختلف التسجيلات و الوثائق الممنوحة لنا من طرف مديرية المحمية الطبيعية لتازة .

للإجابة على الإشكالية الرئيسية و التساؤلات الفرعية، قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول، ففي الفصل الأول المتعلق بالجانب النظري، قمنا بإعطاء لمحة عامة عن السياحة بالإضافة إلى واقع السياحة في الجزائر، و ذلك من خلال مفاهيم و تعاريف متنوعة عن السياحة، أما الفصل الثاني فقد كان حول المحميات الطبيعية بصفة عامة، كذلك من خلال أهم التعاريف و المفاهيم حول هذه المحميات، بالإضافة إلى نظرة حول حماية البيئة الطبيعية و مساهمتها في تطوير القطاع السياحي .

أما في الجانب التطبيقي فقد تطرقنا إلى دراسة حالة المحمية الطبيعية لتازة من خلال تقديم هذه المحمية و التعريف بها و بمختلف نشاطاتها إضافة إلى مدى مساهمتها في تنمية و تطوير السياحة .

5- أهمية الدراسة :

لعل أهمية الدراسة تكمن في مدى مساهمة المحميات الطبيعية في تنشيط و تطوير السياحة و إبراز الدور المستقبلي الذي يمكن أن تلعبه في عملية التطوير السياحي، فمن أجل النهوض بالسياحة في الجزائر ليس من الضروري فقط توفير مبالغ ضخمة و برامج و تخطيطات نظرية للحفاظ على الموارد التي وهبها الله

للجزائر و ضمان استدامتها و بقائها للأجيال القادمة، و ذلك لن يكون إلا من خلال تضافر جميع الجهود لمختلف الفاعلين .

6- أسباب اختيار الموضوع :

لقد قمنا باختيار موضوع المحميات الطبيعية و دورها في النهوض بقطاع السياحة في الجزائر للأسباب و الدوافع التالية :

- ✓ رغبة شخصية في معالجة هذا الموضوع ؛
- ✓ قلة الدراسات حول موضوع المحميات الطبيعية ؛
- ✓ تماشي موضوع الدراسة مع تخصص الاقتصاد و التسيير السياحي ؛
- ✓ مساهمة الدراسة في إثراء المكتبات الجامعية بالمراجع خاصة باللغة العربية ؛
- ✓ العمل على التعريف بأهمية الطبيعة و أهمية حمايتها من مختلف الأخطار و خصوصا و نحن في عصر آخر ما يهمه هو البيئة و ذلك لحماية الموروث البيئي المتبقي ؛
- ✓ توضيح مدى الدور الذي تلعبه المحميات الطبيعية في القطاع السياحي في الجزائر .

7- **مشاكل الدراسة :**

خلال القيام بهذه الدراسة واجهتنا عدة مشاكل لعل أهمها كان :

- ✓ المدة الزمنية التي تتميز بالقصر نوعا ما و خصوصا و أنها ليست في موسم الاصطياف هذا الأخير الذي يتميز بتوافد العديد من السياح، الأمر الذي يتيح لنا جمع عدة معلومات و من مصادر مختلفة.
- ✓ قلة و ندرة المعلومات النظرية و ذلك لقلة الدراسات التي اهتمت بهذا الموضوع .

الفصل الأول
مدخل للسياحة

تمهيد

تعد السياحة من أحد أهم القطاعات التي تكتسي أهمية بالغة في العالم، و ذلك لما لها من قدرة على تحقيق إيرادات بالعملة الصعبة، إضافة إلى تشغيل اليد العاملة و النهوض بالمستوى المعيشي، لذلك اتجهت العديد من دول العالم إلى الاهتمام بترقية هذا القطاع لما له من تأثير كبير على نمو اقتصادياتها .

لقد تطور علم السياحة و نما نموا عظيما خلال العقود الأخيرة، و ظهرت العديد من المؤلفات و الأبحاث التي تعتني بشكل خاص بالسياحة، لذلك سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى السياحة من خلال ثلاث مباحث، الأول سوف نتناول فيه نبذة حول السياحة أما الثاني فحول خصائص و أنواع السياحة و الثالث و الأخير فهو عبارة عن قراءة لواقع السياحة في الجزائر .

المبحث الأول : نبذة عن السياحة

المطلب الأول : نشأة و تطور السياحة

تعود نشأة السياحة و تطورها "إلى بداية الحياة الإنسانية على الكرة الأرضية، حيث كان البشر بحاجة إلى الترحال لأغراض عديدة، سواء كانت لتأمين الطعام أو أماكن للسكن، أو بحثا عن أناس للقاء معهم تحقيقا لغرض اجتماعي".[1]

و قد بدأ الإنسان الأول حياته و هو "يسعى وراء الاستقرار على الأرض، مما أدى به للتنقل و الترحال سائحا في أرجاء الكرة الأرضية، و لكنه استمر حتى بعد استقراره متنقلا سائحا يسعى وراء المزيد من المتعة و الاستمتاع و الراحة، و الترويح و الترفيه، لمناطق لها جمالها الطبيعي و المناطق الخلوية و أشكالها الأرضية، و غطاء مائي و نباتي و الحياة البرية، و الاحتكاك بغيره من سكان العالم للتعرف على ما أنجزوه، و تنوع المناطق الثقافية، و أساليب الحياة و الفلكلور و التعبيرات الفنية".[2]

إذن هكذا تجد أن السياحة عرفت منذ القدم، و قد تطور معناها مع تطور المجتمعات، و سوف نتطرق فيما يأتي إلى مراحل تطور السياحة عبر العصور المختلفة .

أولا : السياحة في العصور البدائية :

يقصد بالعصور البدائية عصور ما قبل التاريخ، أي المرحلة التي عاش فيها الإنسان قبل أن يعرف الكتابة و التدوين، و التي سميت بالعصور الحجرية، و يمكن حصر هذه المرحلة منذ نشأة الخليقة حتى الألف الخامس قبل الميلاد أي حتى بزوغ فجر الحضارات، حضارة وادي الرافدين في العراق و الحضارة الفرعونية في مصر .[3]

[1] عبد القادر مصطفى، دور الإعلام في التسويق السياحي، الطبعة الأولى، مجد المؤسسات الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت، 2003، ص 38 .

[2] أحمد الجلاد، مدخل إلى علم السياحة، بدون طبعة، عالم الكتب، القاهرة، بدون سنة، ص 33 .

[3] أحمد عبيد طه، مشكلات التسويق السياحي، بدون طبعة، المكتب الجامعي الجديد، الإسكندرية، 2010، ص 128 .

1- سمات السياحة في العصور البدائية :

من أبرز سمات السياحة و السفر في هذه المرحلة عدم وجود لكل من الحكومات، الدول، الجيوش و الأنظمة، العلوم، النقود، وسائل النقل، البيع، الشراء، الملكية الفردية، الدافع الديني .

2- دوافع السياحة في العصور البدائية :

في هذه المرحلة كان السفر و التنقل للأسباب الآتية :

- ❖ الانتقال من المكان القاحل إلى المكان الخصب، و السعي وراء العشب و الماء ؛
- ❖ الهروب من خطر الحيوانات المفترسة ؛
- ❖ اكتشاف الأراضي المحيطة .

3- مميزات السياحة في العصور البدائية :

- ❖ لم تكن هناك طرق سالكة أو معبدة ؛
- ❖ عدم توفر عنصر الأمان في عملية التنقل ؛
- ❖ لا توجد قيود و لا تسهيلات السفر .[1]

ثانيا : السياحة في العصور القديمة :

تبدأ هذه المرحلة مع نشأة حضارة بلاد الرافدين و الفراعنة في الألف الخامس قبل الميلاد و تنتهي بسقوط الإمبراطورية الرومانية في نهاية القرن الرابع ميلادي و على وجه الخصوص 395 م قد شهد العالم تطورا ملحوظا في هذه المرحلة .

❖ **سمات السياحة في العصور القديمة :**

✓ ظهور الحكومات و ظهور الدويلات و الدول و الإمبراطوريات و من أهمها الدول التي نشأت في بلاد الرافدين، الدولة الفرعونية في وادي النيل، الإمبراطورية اليونانية في اليونان و المناطق المحيطة بها و الإمبراطورية الرومانية التي شملت أوربا و جزء من آسيا و شمال إفريقيا ؛

✓ ظهور الجيوش هيأت نوعا من الأمان ؛

✓ ظهور الأنظمة و القوانين المنظمة لشؤون البشر ؛

[1] أحمد عبيد طه، نفس المرجع، ص ص: 128،129 .

- ✓ ظهور بعض العلوم و نشأة الملكية الفكرية ؛
- ✓ تطور نسبي في وسائل النقل باستخدام العربات و السفن الشراعية ؛
- ✓ ظهور النقود و التي سهلت مهمة التبادل و المعاملات التجارية .

و من خلال تلك السمات نستنتج أن تطورا ملحوظا قد تحقق في مختلف جوانب الحياة بما في ذلك ظاهرة السياحة، التي لم تعد ظاهرة محكومة بقوانين الطبيعة فقط بل بقوانين و تشريعات الدولة، إضافة إلى ظهور حدود الدولة و ما لها من قوانين بحيث فرض على السائح احترامها .[1]

❖ **دوافع السياحة في العصور القديمة :**

✓ دوافع تحقيق الفائدة أو دافع مادي: و هو عبارة عن خلق علاقات متبادلة بين القبائل و الدويلات المختلفة و التي تكون أحيانا متجاورة و قد تكون بعيدة، و كان هذا التفاعل له تأثير عميق في مصير الأقاليم المتجاورة مثلا من حيث التجارة و الحرب .[2]

✓ دافع حب الاستطلاع: أدى هذا الدافع لدى الناس إلى القيام برحلات طويلة لغرض التعرف على عادات و طرق معيشة الناس، و يعد "هيرودوت" المؤرخ الإغريقي من أوائل الرواد في العصور القديمة.[3]

✓ دافع ديني: لقد تبلورت بعض المعتقدات الدينية في ذهن الإنسان، و تطورت تدريجيا و مع ظهور الأديان و الأنبياء، تم بناء الأماكن المقدسة و المعابد، و هكذا ظهر دافع لدى الناس للقيام برحلات لزيارة هذه الأماكن المقدسة و المعابد خاصة أثناء المناسبات الدينية لأداء الطقوس و الشعائر الدينية، لذلك نجد أن الدافع الديني كان عاملا مهما أدى إلى تطور حركة الأسفار عند الناس .[4]

✓ دافع المتعة: إن أول من مارس السفر بهدف المتعة و الاستجمام و الترويح عن النفس كان في عصر الرومان، التي كان فيها أشخاص يسافرون بإرادتهم بجانب التجار و رجال الإدارة و الجنود، الذين ازدحمت بهم طرق الإمبراطورية الرومانية .[5]

و هناك دوافع أخرى مثل: دافع الرياضة، العلاج،... الخ .

---

[1] أحمد عبيد طه، نفس المرجع، ص ص: 129،130 .

[2] محمد خميس الزوكة، صناعة السياحة من منظور جغرافي، الطبعة الثانية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995، ص ص: 22،23 .

[3] أحمد عبيد طه، نفس المرجع، ص 131 .

[4] أحمد عبيد طه، نفس المرجع، ص 131 .

[5] أحمد عبيد طه، نفس المرجع، ص 132 .

ثالثا : السياحة في العصور الوسطى :

تمتد هذه المرحلة من الفترة بين 395 م و حتى نهاية القرن 15 م و لقد تميزت بالرحلات التي قام بها العرب و التي غلب عليها الطابع الديني كزيارة المعابد و الأماكن المقدسة، و بعد ظهور الإسلام ازدادت الرحلات بغرض نشر الدعوة الإسلامية من شبه القارة الهندية شرقا، وصولا إلى شمال إفريقيا و جنوب أوربا غربا، و تزامن معها رحلات الأوربيين خلال القرن 15 م التي توجت باكتشاف الأمريكيتين عام 1492 م، و اكتشاف أستراليا عام 1605 م، و نيوزلندا عام 1769 م، و رحلات ماركو بولو الاستكشافية إلى مناطق عديدة في آسيا الوسطى و آسيا الموسمية، و الرحلات الاستكشافية لشعوب شمال أوروبا خاصة الفايكنغ إلى أيسلندا و غرينلند و كندا .[1]

❖ دوافع السفر في العصور الوسطى :

✓ دافع التجارة: إذ انتقل مركز التجارة من روما إلى بيزنطة، ثم إلى الدولة العربية الإسلامية و كانت بغداد و قرطبة تشكلان مركز التجارة العالمي ؛

✓ الدافع الديني: شهد تطورا كبيرا عند جميع الأديان المقدسة ؛

✓ دافع الرحلات و الاستكشاف ؛

✓ دافع طلب العلم ؛

✓ دافع توطيد العلاقات: مثل زيارة الملك شارلمان إلى بغداد في عهد الخليفة هارون الرشيد .[2]

رابعا : السياحة في عصر النهضة :

و تبدأ هذه المرحلة بعد انتهاء عصر الإقطاع في أوروبا في القرن الخامس عشر و نشوء الرأسمالية التجارية، و استمرت حتى قيام الثورة الصناعية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، و قد سميت بعصر النهضة لأن العالم الأوروبي شهد فيها نهضة في شتى المجالات العلمية و الأدبية و لأن أوروبا استفاقت من سباتها الطويل في العصور الوسطى، و لم تعد السياحة في هذه المرحلة مجرد حركة تنقل و سفر، بل ظاهرة لها أبعادها الاقتصادية و الاجتماعية التي جعلت منها ظاهرة تستحق الاهتمام خاصة بعد التحولات الزراعية، الصناعية، الحضارية و الثقافية التي شهدتها هذه المرحلة قد ساهمت بشكل رئيسي في

[1] خالد كواش، أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية، حالة الجزائر، أطروحة مقدمة للحصول على شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004، ص 5 .

[2] أحمد عبيد طه، مرجع سبق ذكره، ص 136 .

بروز السياحة كنشاط إنساني و قطاع اقتصادي له دوره الذي لا يقل أهمية عن بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى .[1]

خامسا : السياحة في عصر ما بعد الثورة الصناعية :

و يبدأ هذا العصر مع قيام الثورة الصناعية في القرن 18 م و استمرت حتى نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945 م، و لقد أخذت السياحة في النمو السريع في هذه المرحلة و التي تميزت بعدة سمات أهمها تطور الآلة و تقدم وسائل المواصلات، حيث ساعد ظهور البواخر و السيارات و السكك الحديدية على جعل السفر أكثر راحة و أمنا، و صحب ذلك تطور اجتماعي، فقد ظهرت طبقة الأفراد، و الحكام و رجال الدين و الإقطاعيين الذين ساعدتهم إمكانياتهم المادية و عدم تقيدهم بمواعيد أو أوقات معينة على السفر طلبا للمتعة و المغامرة و المعرفة .[2]

سادسا : السياحة في العصر الحديث :

مع بداية القرن 20 م بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية تميز الوضع الدولي بالاستقرار في الأوضاع السياسية، ازدهار الأوضاع الاقتصادية، ارتفاع المستوى المعيشي، و توفر وسائل النقل المتطورة كالطائرات، أدركت الحكومات أن السياحة لم تعد ذات طابع تقليدي، و إنما صارت اقتصاد و استثمار و عمالة و وعاء ضريبي، و انطلاقا من هذا كله ظهرت المنظمات الدولية للتخطيط السياحي مثل المنظمة العالمية للسياحة (OMT) التابعة لهيئة الأمم المتحدة، و نتجت أشكال سياحية عدة مثل المنتجعات السياحية في العديد من دول العالم، و المخيمات السياحية و صارت السياحة تعد من أكبر عناصر التجارة الدولية و أهم الصناعات العالمية نموا .[3]

[1] أحمد عبيد طه، نفس المرجع، ص ص 136-139 .

[2] أحمد عبيد طه، نفس المرجع، ص 139 .

[3] خالد كواش، مرجع سبق ذكره، ص 9 .

المطلب الثاني : مفهوم السياحة

يمكن تعريف السياحة على أنها: "عملية انتقال الإنسان من مكان لآخر لفترة زمنية بطريقة مشروعة تحقق له المتعة النفسية. أو هي ظاهرة من ظواهر العصر التي تنبثق منه الحاجات المتزايدة للحصول على الراحة و الاستجمام و تغيير الجو الروتيني و الإحساس بجمال المناظر الطبيعية و الشعور بالبهجة و المتعة في الإقامة ".[1]

حسب كارف و هانز كير (Krapf & Hlunziker)فإن السياحة: "هي مجموعة الظواهر و العلاقات الناجمة عن السفر و البقاء بعيدا عن الموطن الأصلي، بقاء غير دائم و غير مرتبط بأي نشاط للكسب".[2]

و قد عرفتها الجمعية البريطانية للسياحة في عام 1976 م على أنها "حركة موسمية قصيرة المدى إلى المناطق السياحية بعيدا عن محل الإقامة و العمل الدائمين، و أنها تشمل الحركة لكل الأغراض فضلا عن زيارة اليوم الواحد و النزهات ".[3]

و عرفت كل من ماثيسون و وال (Mathieson & Wall)السياحة بأنها حركة مؤقتة للأفراد إلى جهات بعيدة عن أماكن عملهم و إقامتهم العادية، و إلى حيث تقدم لهم التسهيلات التي تفي بحاجاتهم".[4]

حسب الألماني Troyler :" السياحة بمعناها الحديث ظاهرة من ظواهر عصرنا تنبثق من الحاجة المتزايدة إلى الراحة، و إلى تغيير الهواء، و إلى مولد الإحساس بجمال الطبيعة و نمو هذا الإحساس و إلى الشعور بالبهجة و المتعة من الإقامة في مناطق لها طبيعتها الخاصة، و أيضا إلى نمو الاتصالات على الأخص بين شعوب و أوساط مختلفة من الجماعة الإنسانية و هي الاتصالات التي كانت ثمرة اتساع نطاق التجارة و ثمرة تقدم وسائل النقل ".[5]

---

[1]زيد منير سلمان، الاقتصاد السياحي، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 15 .

[2]منال شوقي، عبد المعطي أحمد، جغرافية السياحة، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر، الإسكندرية، مصر، بدون سنة، ص 12.

[3]منال شوقي، عبد المعطي أحمد، نفس المرجع، ص13 .

[4]منال شوقي، عبد المعطي أحمد، نفس المرجع، ص 13 .

[5]محمود فوزي شعوبي، السياحة و الفندقة في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه العلوم، جامعة الجزائر، 2007/2006، ص 25 .

حسب النمساوي فونش وليرن السياحة هي:" كل العمليات المتداخلة و خصوصا العمليات الاقتصادية المتعلقة بدخول الأجانب و إقامتهم المؤقتة و انتشارهم داخل و خارج منطقة أو ولاية أو دولة معينة ".[1]

من خلال كل التعريفات السابقة يمكننا الوصول إلى تعريف شامل ألا و هو أن السياحة ظاهرة طبيعية من ظواهر العصر الحديث و الأساس فيها الحصول على الاستجمام و تغيير الجو المحيط الذي يعيش فيه الإنسان و الوعي الثقافي المنبثق لتذوق جمال المشاهد الطبيعية و نشوة الاستمتاع بالطبيعة.

كذلك يمكننا القول أن السياحة هي المجموع الكلي للعلاقات و الظواهر الطبيعية التي تنتج من إقامة السائحين طالما أن هذه الإقامة لا تؤدي إلى إقامة أو ممارسة أي نوع من العمل سواء كان عملا دائما أو مؤقتا .

السياحة قناة من قنوات الاتصال و نقل مقومات الحضارة و الثقافة و لذلك فقد أصبحت السياحة عصب الاقتصاد، لأن الصناعة السياحية صناعة شاملة ذات نشاط إنساني متكامل و تعتبر من أهم سمات الحياة العصرية الحديثة، و لذلك فهي لها أهمية خاصة تكتسبها من عدة جوانب هي :

أولا : الأهمية الاقتصادية : [2]

لقد ثبت يقينا أن الاقتصاد هو العلم الذي يبحث في تعظيم الاستفادة من الموارد النادرة، و تعد أماكن ممارسة السياحة من أكثر الموارد ندرة في العالم، فقد باتت السياحة في القرن الحادي و العشرين صناعة تأتي من حيث الأهمية بالمرتبة الثانية بعد الاتصال و المعلوماتية، و في بعض البلدان باتت هي الصناعة الأولى المولدة للدخل القومي و لفرص العمل، و هي قاطرة التنمية الاقتصادية، و من هنا كانت للجوانب الاقتصادية أهميتها الكبرى في ممارسة النشاط السياحي .

[1] حميدة بوعموشة، دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012، ص 18 .

[2] مصطفى يوسف كافي، صناعة السياحة و الأمن السياحي، الطبعة الأولى، مؤسسة رسلان للطباعة و النشر و التوزيع، سوريا، 2009، ص 40 .

كما ترتبط الأهمية الاقتصادية للسياحة من حيث كونها أداة و وسيلة رئيسية لتحقيق التنمية المستدامة، و كما أنها تشمل جوانب أخرى بالغة الأهمية لما لها من تأثير إيجابي مضاعف على قطاعات اقتصادية و خدمية عديدة مرتبطة بها بصورة مباشرة أو غير مباشرة، يظهرها لنا الشكل التالي :

الشكل رقم (01): يوضح الأهمية الاقتصادية للسياحة

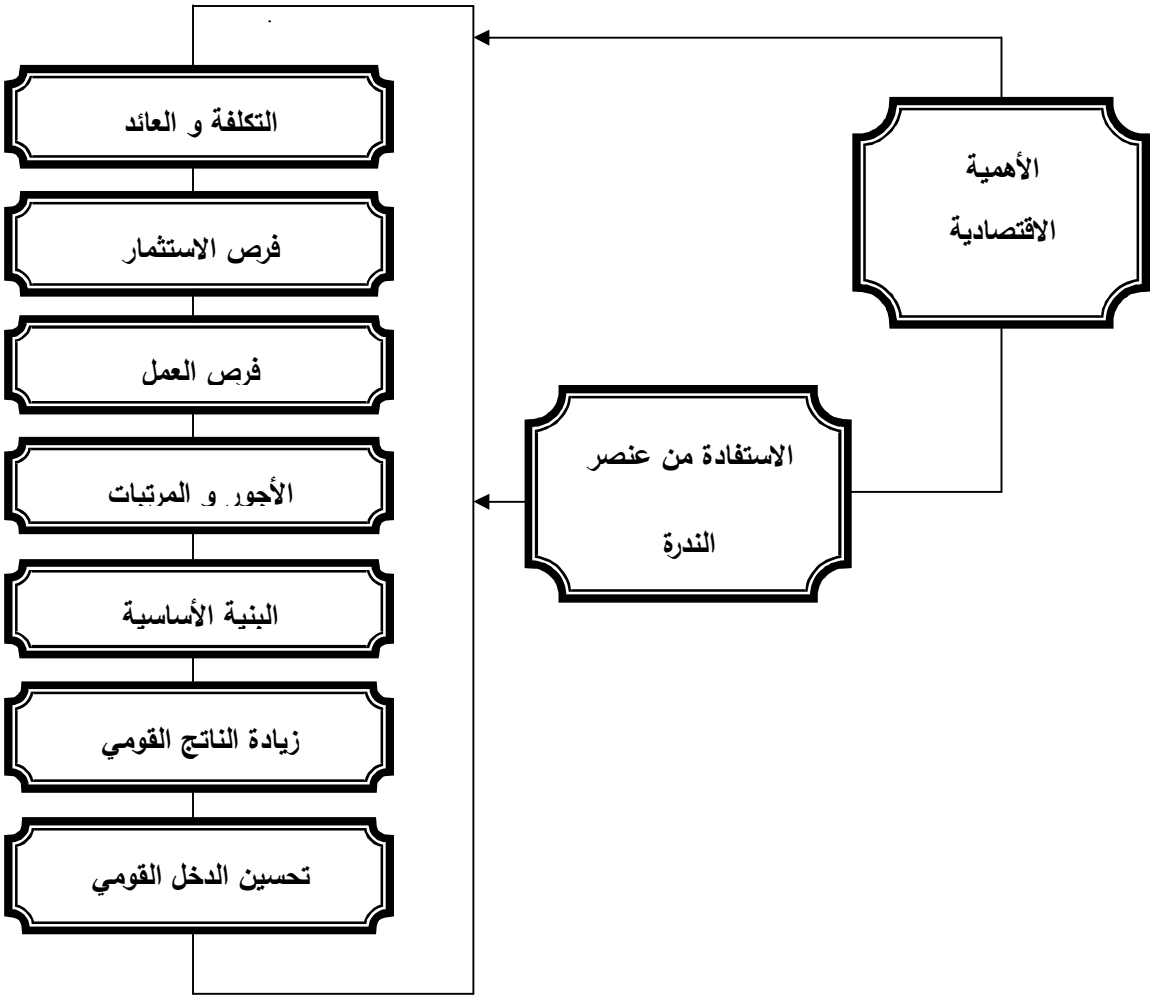

المصدر : مصطفى يوسف كافي، صناعة السياحة و الأمن السياحي، الطبعة الأولى، مؤسسة رسلان للطباعة و النشر و التوزيع، سوريا، 2009، ص 40 .

ثانيا : الأهمية الحضارية و الثقافية :

تتمثل هذه الأهمية في انتشار ثقافات الشعوب و حضارات الأمم بين أقاليم العالم المختلفة، كذلك تعمل السياحة على زيادة معرفة شعوب الأرض ببعضها البعض، توطيد العلاقات و تقريب المسافات الثقافية

بينهم بالإضافة إلى أن السياحة تمكن باقي الشعوب من التعرف على تاريخها و هذا بدوره يؤدي إلى حماية التراث التاريخي و الحضاري للشعوب و يزيد من حركة الاتصال و التواصل فيما بينها .[1]

إذن الجوانب الثقافية للسياحة هي جوانب تفاعلية قائمة عن توسيع مجال الإدراك و زيادة الوعي و المحافظة على الثقافة، و تعميق الإحساس بالشعور و التعاون و أهمية المشاركة و تنمية المعرفة بالآخرين الذين يعيشون على كوكب الأرض .[2]

ثالثا : الأهمية البيئية :

تكمن هذه الأهمية في أن النشاط السياحي يؤدي إلى زيادة الاهتمام و الحفاظ على البيئة، و ذلك لأنها مورد من موارد السياحة أي تعميق الوعي البيئي لدى الإنسان في الحفاظ على البيئة .[3]

كذلك تمكن السياحة من الاستغلال الأمثل للموارد و المعطيات الطبيعية و تدفع للمحافظة عليها و عدم إساءة استخدامها، كذلك تعمل النشاطات السياحية على تنظيم و تخطيط و تحديث استخدامات الأرض بالشكل الذي لا يسبب أي مشاكل أو آثار بيئية سالبة. بالإضافة إلى ذلك تؤدي النشاطات السياحية إلى الاهتمام بالبعد الجمالي للمعطيات سواء كانت طبيعية أو من صنع الإنسان .[4]

---

[1] فضيلة بوبلوط، فطيمة بن جدو، واقع و آفاق الاستثمار السياحي بالجزائر، دراسة حالة ولاية جيجل، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، جامعة جيجل، جيجل، 2011، ص 30 .

[2] مصطفى يوسف كافي، مرجع سبق ذكره، ص 42 .

[3] رجاء العربي هباس، التسويق السياحي في المنشآت السياحية، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 22 .

[4] فضيلة بوبلوط، فطيمة بن جدو، مرجع سبق ذكره، ص 30 .

رابعا : الأهمية السياسية :

الشكل رقم (02): يوضح الأهمية السياسية للسياحة

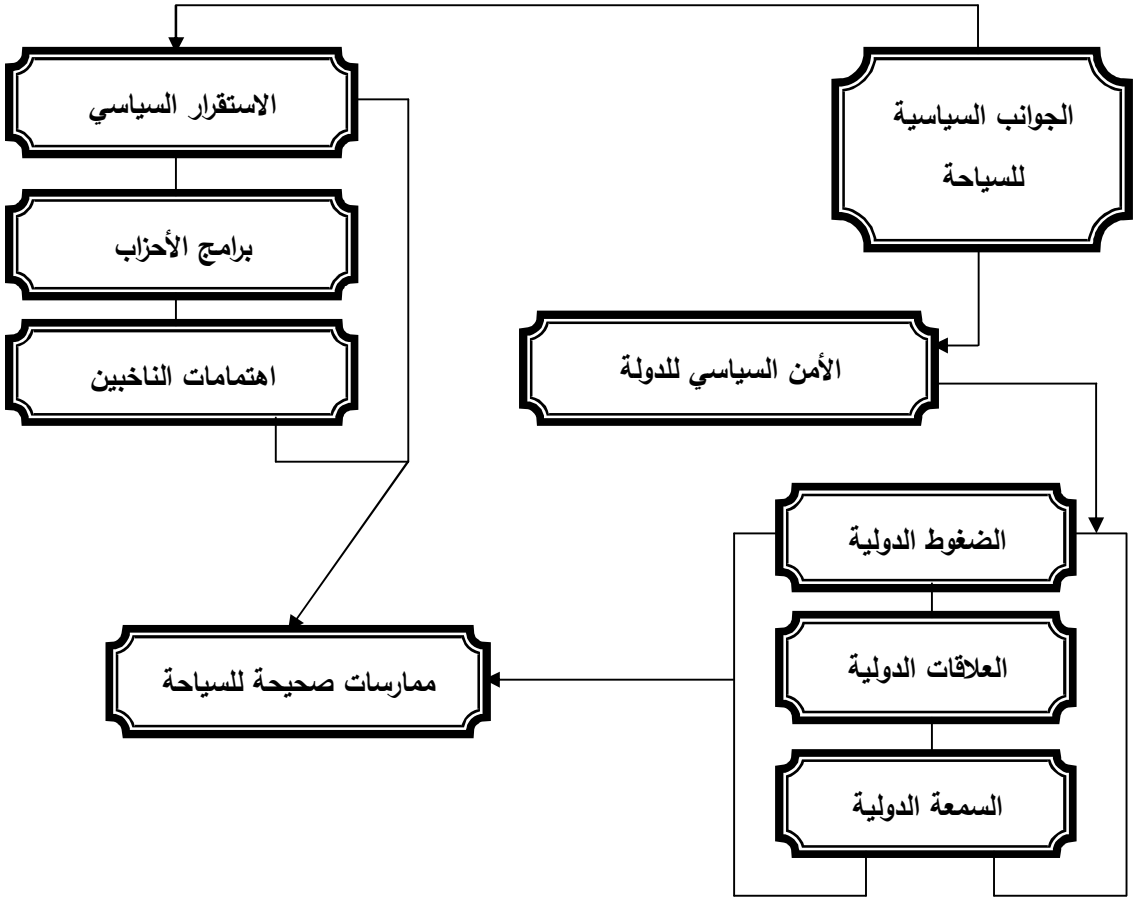

المصدر : مصطفى يوسف كافي، المرجع السابق، ص 41 .

حيث يتضح لنا من هذا الشكل أن الأمن السياسي لأية دولة يتعرض لمخاطر القلاقل و الاضطرابات الناجمة عن عدم رضى الأفراد عن التلوث الذي يحدث في البيئة، أو عن الممارسات الخاطئة الضارة للبيئة، و من ثم فإن تصحيح هذه الممارسات و المحافظة على سلامة البيئة يعتبران من متطلبات الأمن السياسي للدولة، و هو ما تقوم به السياحة البيئية .

حيث أصبحت البيئة و الاهتمام بسلامتها من أهم عناصر البرامج السياسية للأحزاب، و أصبحت اهتمامات و محاور المحافظة على السلامة و الصحة البيئية الفطرية، و معالجة التلوث الذي حدث فيها ضمن مجالات التنافس بين القوى السياسية المتصارعة للفوز بالمقاعد السياسية في البرلمان ... [1]

خامسا : الأهمية الاجتماعية :

تعد السياحة صديقة المجتمع فهي تقوم على الاستفادة الكاملة مما هو متاح في المجتمع، من موارد أو من أفراد، و هي سياحة مؤثرة في المجتمع و متأثرة به بشكل واضح و صريح، و هو ما يظهره الشكل التالي :

الشكل رقم (03): يوضح الأهمية الاجتماعية للسياحة

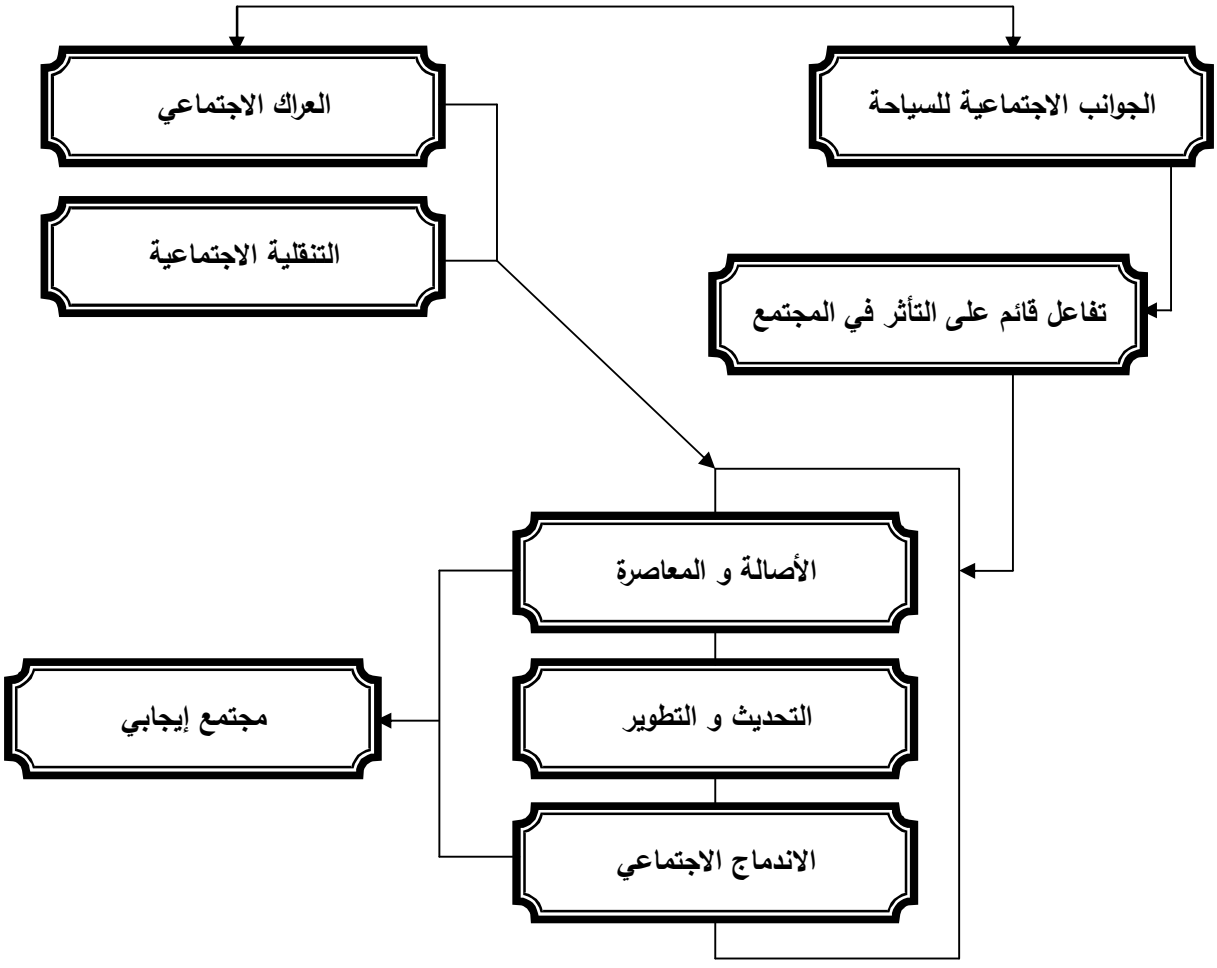

المصدر : مصطفى يوسف كافي، المرجع السابق، ص 42 .

[1] مصطفى يوسف كافي، مرجع سبق ذكره، ص 41 .

المبحث الثاني : خصائص و أنواع السياحة

المطلب الأول : خصائص السياحة

تعتبر السياحة من بين القطاعات التي تتميز بديناميكية كبيرة، و التي لها تأثير متداخل و فعال مع جميع القطاعات الأخرى، فقوة تأثيرها في الاقتصاد تستمدها من مجموعة من المميزات، و التي يمكن أن نذكر منها ما يلي :[1]

- ❖ تعتبر السياحة ظاهرة انتقال وقتية، يقوم بها عدد كبير من أفراد دول مختلفة، فيتركون محل إقامتهم التي يقيمون فيها إلى أماكن أخرى داخل بلادهم أو إلى بلاد أخرى ؛
- ❖ يتطلب انتقال الفرد من خلال السياحة فترة زمنية تختلف طولا أو قصرا وفقا لرغبات السائح، كما تتوقف على عوامل أخرى مثل مقدرة السائح على الإنفاق، و قوانين الدولة، و تأثير عوامل الجذب السياحية، و تكاليف الإقامة و المعيشة في الدولة المضيفة ؛
- ❖ يعد السائح في الدولة المضيفة مستهلكا، تؤدي أنماطه الاستهلاكية المختلفة إلى زيادة مستوى دخل الدولة ؛
- ❖ يقصد من السياحة إشباع الاحتياجات السيكولوجية، فتكون بغرض الاستجمام و الترفيه أو أغراض أخرى غير الاكتساب المادي ؛
- ❖ تتميز السياحة كصناعة تصديرية، حيث يمثل إنفاق المستهلك الذي يأتي جالبا للأموال لينفقها في الدولة المضيفة، فيزيد رصيد الدولة من العملة الأجنبية ؛
- ❖ ينظر إلى السياحة على أنها وسيلة تواصل و اتصال ثقافي، و عامل قوي للتفاهم و الصداقة بين الشعوب ؛
- ❖ السياحة باعتبارها نشاطا عبارة عن مزيج مركب و معقد يتكون من العديد من الظواهر و العلاقات الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، الحضارية و الإعلامية ... الخ ؛
- ❖ السياحة نشاط يرتبط بعنصر مهم هو عنصر وقت الفراغ و الإجازات، و في حالة عدم توفر هذا العنصر لا تتحقق الرحلة السياحية ؛

[1] نعيم الظاهر و سراب إلياس، مبادئ السياحة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الأردن، 2001، ص ص: 31-32 .

❖ الإقامة السياحية وقتية و الحد الأدنى لها هو أربع و عشرون ساعة و الحد الأعلى لها هو سنة أما الأنشطة التي تترتب على إقامة الأفراد لفترة تقل عن أربع و عشرون ساعة، يعد نشاطا ترويجيا و ليس سياحيا ؛

❖ السياحة تعني باستغلال وقت الفراغ و الإجازات بأنشطة و فعاليات تبعث البهجة و السرور في نفسية الإنسان ؛

❖ يجب ألا يكون القصد من السفر و الانتقال المؤقت الحصول على العمل و بأجر مدفوع من داخل البلد الذي يزوره المسافر ؛

❖ يجب أن تكون عملية انتقال السياح بطريقة مشروعة، و يستثنى من كان خلاف ذلك .

بما أن السياحة قطاع اقتصادي لا يختلف عن القطاعات الاقتصادية الأخرى التي تسعى إلى استثمار الموارد الطبيعية و البشرية، فالسياحة كصناعة تتوفر على الخصائص التالية :[1]

❖ السياحة قطاع من القطاعات الخدمية التي أصبحت تشكل مصدرا رئيسيا للدخل الوطني في الاقتصاديات الحديثة، كما أنها تشكل منظومة متكاملة من الأنشطة التي ترتبط بالكيان الاقتصادي و الاجتماعي، الثقافي و الحضاري للمجتمع ؛

❖ المنتج السياحي يمثل مزيجا من العناصر غير المتجانسة و الذي بدوره يشكل محلا غير قابل للتجزئة و المتمثل في الموارد السياحية الطبيعية و الثقافية ... الخ، و النقل، الإقامة، التنشيط و الإطعام ... الخ، فالمنتج السياحي عبارة عن عوامل الجذب السياحي و هو يتميز بعدم قابليته للمس (اللاملموسية)؛

❖ صعوبة استقطاب السياح و تعذر ضمان جذبهم سنويا بسبب كثرة المغريات السياحية في المناطق المختلفة للعالم، لذلك يسعى العاملون بالقطاع إلى استقطاب و جذب و إرضاء السياح و إيجاد نوع من الوفاء و الألفة لديهم للمنطقة السياحية على أمل العودة مجددا ؛

❖ نطاق المنافسة الذي يتحرك فيه هذا القطاع يمتد إلى خارج النطاق الإقليمي للدولة الواحدة فالمنافسة في مجال السياحة غالبا ما تكون عالمية، لهذا فهي تتأثر بتغيرات البيئة العالمية ؛

[1] لمياء ديب، خليدة زروالية، دور السياحة البيئية في تنمية القطاع السياحي في الجزائر، دراسة حالة الحظيرة الوطنية لتازة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة جيجل، 2011، ص 16 .

❖ السوق المستهدفة لقطاع السياحة يمتد من عملاء السياحة الداخلية، من مواطني الدولة إلى عملاء السياحة الخارجية من مواطني الدول الأخرى، و هذا يعني توجيه حملات تسويقية إليه بشكل متنوع الخصائص و الانتماءات و الأنماط السلوكية .

المطلب الثاني : أنواع السياحة

لعل من أهداف السياحة هو الحصول على إشباع، إمتاع و إسعاد و رضا السائح، إذ أنها لا تزال موردا جوهريا للدخل القومي، و أداة استثمار القدرات البشرية و غير البشرية، و أداة استغلال الطاقات الإيوائية المتاحة، فضلا عن ما تحققه من تواصل فكري بين الشعوب باختلاف سكان دول العالم و مقاصدها السياحية، و من هذه المقاصد يمكن استنباط أهم أنواع السياحة، و التي يمكن تبيانها في العناصر التالية :

أولا : السياحة الثقافية :

تعتبر السياحة الثقافية بأنها كل استجمام يكون الدافع الرئيسي فيه هو البحث عن المعرفة من خلال اكتشاف تراث عمراني، مثل المدن و القرى و المعالم التاريخية و الحدائق و المباني الدينية، أو تراث روحي مثل الحفلات التقليدية و التقاليد الوطنية أو المحلية .

إذن الدافع الأساسي من السياحة الثقافية هو الثقافة بمعناها الواسع بتعدد أوجهها، و التي تعكس تقدم و ازدهار البلد و المستوى الثقافي لشعبها، و من مظاهرها زيارة المواقع الأثرية و المعالم التاريخية كالحدائق المعلقة ببابل، أهرامات الجيزة بمصر، برج بيزا المائل بإيطاليا، و التعرف على ثقافات و عادات شعوب أخرى، و على أنماط الصناعة التقليدية، كصناعة السجاد، الذهب، الفضة، النحاس أو أي شكل آخر من أشكال التعبير الفني، كحضور التظاهرات الثقافية و المعارض و المهرجانات وطنية كانت أم دولية .[1]

ثانيا : السياحة الدينية :

[1] صليحة عشي، الآثار التنموية للسياحة، دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر، 2005، ص 12 .

و نقصد بها التوجه لزيارة الأماكن المقدسة و التاريخية الدينية و أهم دافع فيها هو السفر بقصد الحج لمواقع معينة محددة في معظم الأديان، و هذا النوع من السياحة يتطلب خدمات متنوعة الأسعار و خدمات مساعدة متوسطة، و يتطلب خدمات أسواق كبيرة لغرض تبضع السياح منها و شراء الهدايا التذكارية لأهلهم و أقاربهم أثناء زيارتهم الدينية .

فبرامج السياحة الدينية برامج متنوعة، و هي سياحة أخلاقية، قائمة على المبادئ السمحة، و المثل العليا، و تقويم السلوك و تهذيبه، و من ثم فإنها جميعا قائمة على معالجة التلوث البيئي و المحافظة على الموارد الطبيعية .

هذا النوع من السياحة يحتاج إلى جهود كبيرة لتنظيمها و تأمين مستلزماتها، و تنفيذ الإجراءات الصحية و التموينية و الأمنية من السلطات خلال فترة الزيارة .[1]

الشكل رقم (04): يوضح الخدمات التي تحتاج إليها السياحة الدينية

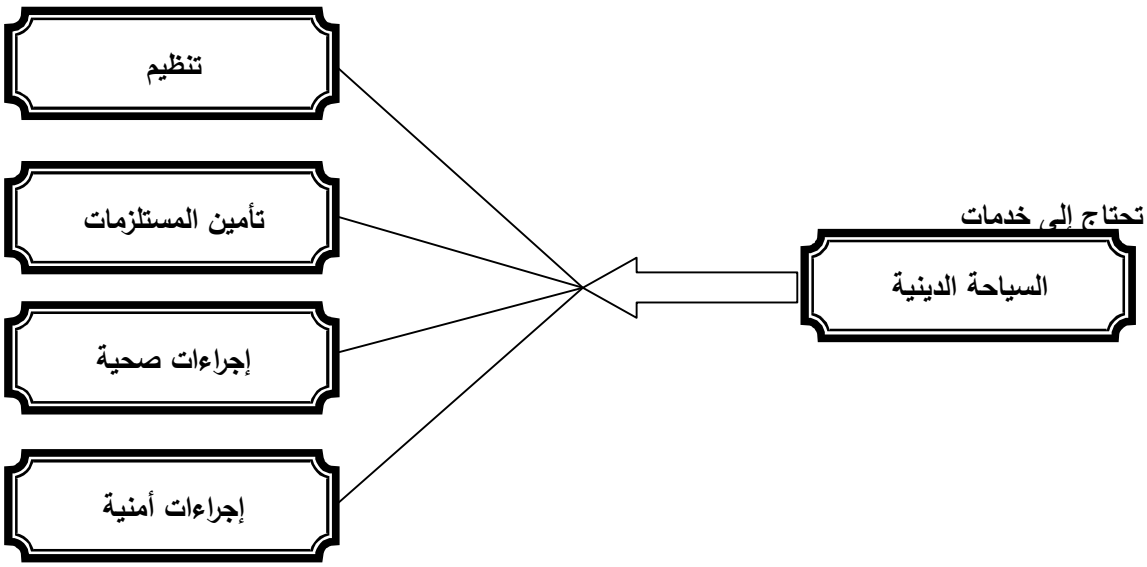

المصدر : مصطفى يوسف كافي، مرجع سبق ذكره، ص 51 .

و هي من أهم أنواع الأنشطة السياحية الجماهيرية، و التي تنفذ بأعداد كبيرة سنويا، إذ نجد زيارة الأماكن المقدسة كالقدس، مكة و المدينة بالنسبة للمسلمين، الفاتيكان و الأديرة و الكنائس المختلفة بالنسبة للمسيحيين، و كذلك زيارة الأشرام أو المعتزلات الدينية في الجبال بالنسبة للهندوس و البوذيين ... الخ .[2]

[1] مصطفى يوسف كافي، مرجع سبق ذكره، ص ص 50-52 .

[2] أنواع السياحة، عن موقع http://ar.wikipedia.org/wiki يوم 04 مارس 2014، على الساعة 10:22 .

ثالثا : السياحة العلاجية :

تعد السياحة العلاجية من أنواع السياحة المهمة و التي تدر دخلا محترما لأن فترة بقاء السائح لغرض العلاج تكون متوسطة أو طويلة و كذلك تكون مصاريفه كبيرة خاصة إذا توفرت بالدولة المعنية مقومات السياحة العلاجية و تشمل ما يلي :

- ❖ توفر المياه المعدنية و الكبريتية ؛
- ❖ توفر رمال ذات طبيعة خاصة ؛
- ❖ توفر جو صحي و نقي ؛
- ❖ توفر مصحات و مستشفيات و كادر طبي و علاجي جيد ؛
- ❖ توفر أطباء أخصائيين جيدين ؛
- ❖ توفر الخدمات السياحية المساعدة مثل المترجمين و الصحفيين و وسائل الاتصال السريعة و وسائل النقل ... الخ ؛
- ❖ توفر طهاة جيدين لتقديم الطعام الخاص إلى المرضى.

و كما ذكرنا سابقا فإن السائح الذي يزور دولة ما أو منطقة ما لغرض العلاج و النقاهة و الاستشفاء عادة تكون فترة إقامته طويلة، و كلما زادت فترة إقامة السائح كلما زادت مصاريفه بالعملة الصعبة و هذا بحد ذاته يعتبر مكسبا جيدا للحصول على العملة الصعبة .

تساعد السياحة العلاجية على خلق انطباع إيجابي للسياحة خاصة بالنسبة للمرضى الذين يتم معالجتهم بصورة جيدة أو يشفون من أمراضهم عند قدومهم للعلاج و هذا بدوره يشجع على نجاح المنطقة و جعلها منطقة الجذب السياحي المهمة محليا أو عالميا .

أمثلة على المناطق التي تشتهر بالسياحة العلاجية :

- ❖ النمسا و التي تتوفر على المصحات و المستشفيات و مياه العيون الطبيعية الكبريتية المنتشرة فيها و العيادات الخاصة ؛

❖ الأردن مثل حمامات معين، حمامات عفرا، الشونة الشمالية، و العلاج في مياه البحر الميت .[1]

رابعا : السياحة الرياضية :

و هي التي يتنقل فيها من مكان لآخر في دولة أخرى لفترة مؤقتة لممارسة أنشطة رياضية أو الاستمتاع بمشاهدة تلك الرياضة، و تعد هذه السياحة من الرياضات القديمة حيث رحلات الصيد و التزلج على الجليد و الزوارق الشراعية و الدورات الرياضية، و تتطلب هذه السياحة إنشاء بيئة تحتية و فوقية قوية على مستوى عال من التقدم و التطور و توفير وسائل اتصالات و فنادق متميزة بمختلف الأسعار و هذا النوع من السياحة يحتاج إلى استثمار أموال كبيرة و خدمات سياحية ضخمة، و لهذا السبب دائما تتبنى الحكومات و المنظمات الرسمية تنظيم و إنشاء مثل هذه الدورات الرياضية .

و تعد هذه السياحة من المصادر المهمة التي تعتمد عليها الدول في تسويق السياحة إليها، حيث يتوافد المشاركون في الرياضات و الذين يستمتعون بمشاهدة تلك الرياضات، مما يؤدي إلى وجود سياح كثر و استثمار المقومات السياحية في تلك الدول .[2]

خامسا : سياحة التعلم و التدريب :

تكون عادة لغرض الدراسة و التعليم في بلد معين أو لغرض حضور دورات تدريبية و تعليمية حصل عليها شخص ما في العمل الذي يمتهنه، و من هذه الدراسات فن التخاطب في التلفون أو تعلم اللغة الفرنسية.[3]

لقد أصبح التعلم و تلقي العلم، و اكتساب المعارف و جعل الخبرات من أهم المجالات السياحية النشطة التي تمارسها الدول المتقدمة في زيادة الدخل، و تحسين موقف ميزان المدفوعات .[4]

سادسا : سياحة الاستكشاف :

و هي سياحة البحث عن المعرفة، و الوصول إلى بيانات و معلومات جديدة، معرفة الحقائق و البحث عن المجهول ... الخ، حيث تساعد السياح على اكتشاف ذاتهم أولا، ثم اكتشاف قوانين الحياة ثانيا،

[1] ماهر عبد العزيز، صناعة السياحة، بدون طبعة، دار زهران للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص ص: 56،57 .
[2] رجاء العربي هباس، مرجع سبق ذكره، ص 21 .
[3] أحمد محمود مقابلة، صناعة السياحة، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 38 .
[4] مصطفى يوسف كافي، مرجع سبق ذكره، ص 67 .

ثم معرفة أوضاع و نظم و قوانين الطبيعة ثالثا ... و هم في هذا الاكتشاف، يقتربون من الحكمة، و يستخلصون الرسالة البشرية .

و تتبع من هذه السياحة رسالة إنسانية عظيمة، و هي التقريب بين الشعوب و حفظ العلاقات السليمة بين الناس .[1]

سابعا : سياحة التسوق :

تبغي سياحة التسوق جلب المستهلكين إلى أسواق معينة بهدف الشراء، و قد تخصص شهورا معينة في هذه السنة لهذا الغرض، و يعد هذا النوع من السياحة نوعا حديثا، و هو ما يوضحه لنا الشكل التالي :

الشكل رقم (05): يوضح مختلف جوانب سياحة التسوق

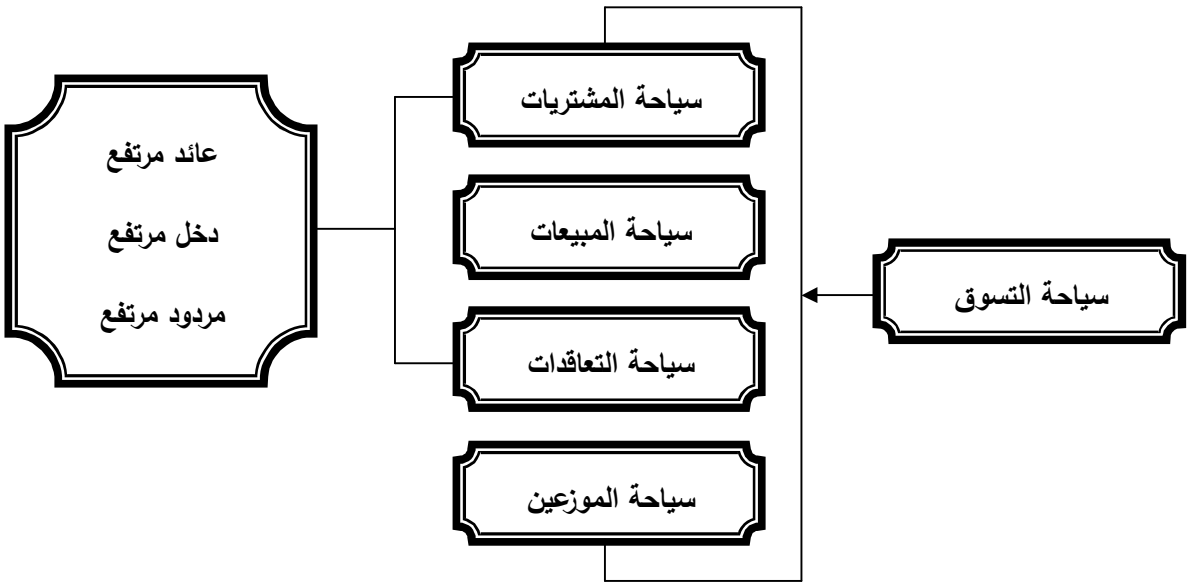

المصدر : مصطفى يوسف كافي، المرجع السابق، ص 74 .

و تعد مهرجانات التسوق و مواسم البيع و الشراء أكثر المجالات استخداما في سياحة التسوق و قد تكون مناطق التسوق جزء من المجتمع .[2]

[1] مصطفى يوسف كافي، نفس المرجع، ص 52 .

[2] مصطفى يوسف كافي، نفس المرجع، ص 74 .

مؤخرا تقوم دولة قطر بتنظيم مهرجان "سوق واقف"، و هو مهرجان يهدف إلى جلب أكبر عدد من السياح من مختلف أمصار العالم و ذلك للتبضع و التسوق و يتخلل هذا المهرجان عادة حفلات غنائية و فنية، إضافة إلى مهرجان دبي للتسوق في الإمارات العربية المتحدة .

ثامنا : سياحة المؤتمرات و الاجتماعات :

انتشر هذا النوع من السياحة بعد الحرب العالمية الثانية و استقرار الأمن و السلام في العالم و حصول الفائض من المنتجات الصناعية و الزراعية، و كثرة استعمال الآلات و المكائن الحديثة في الإنتاج حيث انتشرت ظاهرة عقد الندوات و المؤتمرات و الاجتماعات السياسية و الثقافية و التعليمية و رجال الأعمال .

و تعد هذه السياحة مرتبطة بالنمو الحضاري و الرقي في الدول و توافر التقنية و التطور التكنولوجي حيث أدى ذلك إلى كثرة عقد اللقاءات العلمية و المهنية و الثقافية، حيث تعد هذه السياحة من المصادر البارزة للإيرادات السياحية لما تحقق من عائد اقتصادي كبير للدول التي تقام فيها تلك المؤتمرات، لوجود الآلاف من المهنيين بتلك المؤتمرات في العالم من أطباء و اقتصاديين و تجاريين و رجال الأعمال .

و تعد سياحة المؤتمرات ذات مغزى إعلامي كبير فضلا عما تحققه من إيرادات و عائدات للدول التي تقام بها .[1]

تاسعا : السياحة البيئية :

هي ذلك النوع من السياحة الذي يجذب السياح لزيارة مناطق نائية، و ذلك بالتركيز على عناصر الجذب السياحي الطبيعة و البيئة، و تشمل هذه المجموعة السياحة لأغراض " الرجوع للطبيعة " و تقدير العلاقة بين الإنسان و الأرض " أو تصبح حساسا " لهذه العلاقة .

و تعتبر السياحة البيئية أساسا ذات طابع جغرافي و تشمل بعض الأماكن السياحية مثل شلالات نياجارا "Niagara " وادي جراند كانيون " Grand Canyon " و متنزه يلوستون الوطني -Yelloustone

[1] رجاء العربي هباس، مرجع سبق ذكره، ص ص: 22-24 .

N-Park في الولايات المتحدة و غيرها من العجائب الطبيعية، كما تشمل أنشطة الأماكن السياحية المماثلة للنزهة لمسافات طويلة سيرا على الأقدام و تسلق الجبال و رحلات الزوارق و المعسكرات .[1]

فيما سبق حاولنا جمع أهم أنواع السياحة و تقديمها، لكن هناك أنوع آخرى، و هذه الأنواع ترتكز أساسا حول الغرض من السياحة، أو حول مكان القيام بالسياحة و غيرها من تصنيفات الأنواع السياحية و على سبيل المثال نذكر: سياحة داخلية و سياحة خارجية .

المبحث الثالث : السياحة في الجزائر

المطلب الأول : تاريخ السياحة في الجزائر [2]

باعتبار الظاهرة السياحية ظاهرة حديثة النشأة، فإن ظهورها في الجزائر يعود إلى الحقبة الاستعمارية، لذلك سنتطرق إلى تاريخ النشاط السياحي في الجزائر قبل الاستقلال و غداة الاستقلال (62-66) باعتبارها فترة انتقالية من اقتصاد استعماري إلى اقتصاد قائم على خيارات اشتراكية .

أولا : قبل الاستقلال :

ظهور النشاط السياحي في الجزائر يعود إلى بداية القرن التاسع عشر خلال الاحتلال الفرنسي ففي سنة 1897 م أسس المستعمر اللجنة الشتوية الجزائرية و بواسطة الدعاية و الإشهار و تمكنت من تنظيم قوافل سياحية عديدة من أوروبا نحو الجزائر .

فخلال تلك المرحلة الجزائر جلبت العديد من السياح الأوربيين لاكتشاف مناظرها الطبيعية، و هو ما دفع المستعمر الفرنسي إلى التفكير في إنشاء هياكل قاعدية لتلبية حاجيات السياح الأوربيين .

ففي سنة 1914 م تم تشكيل نقابة سياحية في مدينة وهران و في 1916 م تشكيل نقابة سياحية في قسنطينة، تمثلت مهام هذه النقابات في التنسيق فيما بينها لتنظيم رحلات سياحية في اتجاه الجزائر .

[1] رجاء العربي هباس، نفس المرجع، ص ص: 22-24 .

[2] خالد كواش، مقومات و مؤشرات السياحة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الجزائر، العدد الأول، بدون سنة، ص ص: 223-229 .

في 1919 م تم تشكيل فدرالية للسياحة و التي تجمع 20 نقابة سياحية متواجدة آنذاك، تستفيد هذه الفدرالية من دعم مالي من طرف الحكومة الفرنسية. في نفس السنة تم تشكيل فدرالية خاصة بالفنادق بالإضافة إلى مصادقة الحكومة الفرنسية على تقديم إعانات مالية لأصحاب الفنادق السياحية .

في 1928 م تم إنشاء القرض الفندقي المكلف بمنح القروض للمستثمرين في المجال السياحي و هو بمثابة بنك أنشأ من أجل تشجيع، تجديد و توسيع الفنادق .

في 1931 م أنشأ الديوان الجزائري للنشاط الاقتصادي و السياحي و هدفه تنمية السياحة، و الذي أصبح يسمى فيما بعد بمركز التنمية السياحية و استمر نشاطه حتى بعد الاستقلال .

و قد بلغ عدد السواح الذين زاروا الجزائر في 1950 م، 150 ألف سائح، هذا العدد تقلص في سنة 1954 م نظرا لاندلاع الثورة التحريرية .

إن المستعمر كان يدرك أهمية الموارد السياحية التي تتوفر عليها الجزائر، و ما البرنامج الموسع الذي تم وضعه و الخاص بالتجهيزات السياحية في مخطط قسنطينة 1957 م و الخاص بإنجاز 17200 غرفة لفنادق حضرية، 17 % ممركزة في الجزائر العاصمة، إلا دليل على أهمية السياحة في الجزائر .

و يشمل هذا البرنامج كذلك على إنجاز 1130 غرفة في المحطات المعدنية و المناخية .

عند الاستقلال مباشرة ورثت الجزائر طاقات إيواء تقدر بـ 5922 سرير موزعة حسب الجدول الموالي :

الجدول رقم (01): توزيع طاقات الإيواء السياحي في سنة 1962 م

نوع السياحة	الحضرية	الصحراوية	الشاطئية	المناخية	المجموع
عدد الأسرة	2377	486	2969	90	5922
النسبة المئوية%	40	08	50	02	100

المصدر : خالد كواش، نفس المرجع، ص 225 .

من خلال هذا الجدول نلاحظ تركز طاقات الإيواء في السياحة الشاطئية بنسبة 50 %، و السياحة الحضرية 40 %، و هو ما يعكس توجهات المستعمر في تنمية السياحة الشاطئية و الحضرية على حساب الأنواع الأخرى تبعا لطبيعة و نوعية الزبائن المقصودة .

ثانيا : غداة الاستقلال :

غداة الاستقلال ورثت الجزائر 5922 سرير، تولى تسيير هذه الهياكل السياحية لجنة مختصة في تسيير الفنادق و المطاعم، و التي أسست في سنة 1965 م و هي خاضعة لنظام التسيير الذاتي .

في 1966 م تخلت الدولة عن لجنة تسيير الفنادق و المطاعم و أسندت مهامها إلى الديوان الوطني الجزائري للسياحة (ONAT) الذي أنشأ سنة 1962 م و كان تحت وصاية وزارة الشباب و الرياضة إلى غاية 1964 م تاريخ إعادة هيكلة الوزارات و بواسطة قرار رئاسي تم إحداث وزارة السياحة، و تتمثل مهام الديوان في تسيير أملاك الدولة و التعريف بالمنتج السياحي الجزائري في السوق الدولي للسياحة .

خلال الفترة (62-66) القطاع السياحي الجزائري لم يستفد من أية تنمية محددة المعالم فتميزت السياحة خلال هذه المرحلة بضعف و تردي الهياكل السياحية، نقص في اليد العاملة المؤهلة، انعدام الوكالات السياحية التي تتكفل بالدعاية و الإشهار، انعدام أي تنظيم للهياكل و الثروات السياحية، و عموما فإن القطاع السياحي اتصف عشية الاستقلال بجملة من النقائص تتمثل في :

- ❖ تخلف هيكلي، ضعف الصناعة الفندقية و عدم قدرتها على تلبية حاجيات المواطنين في المجال السياحي ؛
- ❖ الظروف الاجتماعية السائدة عشية الاستقلال جعلت الأغلبية الكبيرة من الشعب الجزائري لا تهتم بالسياحة و تجهل حتى معنى العطل مدفوعة الأجر ؛
- ❖ انعدام وجود عادات و تقاليد فندقية و سياحية ؛
- ❖ انعدام العمال المؤهلين و الأكفاء في المجال السياحي، هذه الظروف دفعت الدولة ابتداء من سنة 1963 م إلى محاولة استغلال الثروات السياحية، و تجلى ذلك بالقيام بعملية إحصاء شامل للمشاكل التي تعاني منها السياحة، غير أن الظروف الاقتصادية و الاجتماعية التي سادت غداة الاستقلال أدت إلى تأخير عملية استغلال الثروات السياحية إلى غاية سنة 1966 م من خلال صدور الميثاق السياحي .

و من أجل خلق الظروف و الشروط الموضوعية للمشروع في التنمية السياحية فقد شرح هذا الميثاق الطرق و الوسائل التي تكون قاعدة للتنمية السياحية .

تعتبر سنة 1966 م بداية الاهتمام الحقيقي بالقطاع السياحي، من خلال أول عمل حكومي على المستوى الوطني، فبعد تقييم شامل قدمته وزارة السياحة حول مجمل الثروات السياحية التي تتوفر عليها الجزائر، و بعد تحديد أهمية و فوائد السياحة و نوع المنشآت السياحية الواجب إحداثها تم تحديد توجهات الميثاق السياحي و المتمثلة أساسا في :

✓ **تحسين الشروط السياحية الطبيعية و الثقافية :**

لتهيئة الظروف الملائمة لانطلاق التنمية السياحية، فكمرحلة أولى يتم تحسين الشروط الطبيعية و الثقافية من خلال جرد و إحصاء المناظر السياحية و تصنيفها و إدخال إصلاحات عليها قصد جعلها ملائمة لاستقبال السواح في المراكز السياحية التي ستقام و من أجل ذلك فقد تقرر :

- القيام بعملية الجرد الشامل لكل الثروات السياحية قصد تصنيفها و تهيئتها ؛
- القيام بالإجراءات الإدارية اللازمة لحمايتها ؛
- القيام بوضع نصوص قانونية و تنظيمية جديدة .

✓ **اختيار مناطق التوسع السياحي :**

إن التنمية السياحية تتطلب إجراء عملية تخطيط شاملة لكل الثروات السياحية التي تتوفر عليها الدولة، لكن الجزائر غداة الاستقلال لم تكن تتوفر على مناطق سياحية محددة و مهيئة و قادرة على جلب السواح، فقد كانت تتوفر على مجموعة من الفنادق الموروثة عن المستعمر الموزعة توزيعا عشوائيا لذلك قررت الدولة تحديد مناطق للتهيئة السياحية و التي يمكن إنجاز فيها كل التجهيزات المستقبلية و بعد دراسة مدققة قامت بها الوزارة الوصية تم اختيار عدد من المناطق التي تتوفر على شروط ملائمة لإقامة مشاريع سياحية لكل نوع من أنواع السياحة حسب طبيعة و مميزات كل منطقة .

✓ **إنشاء و تطوير السياحة الفندقية :**

إن توجهات الميثاق السياحي تركزت حول الإسراع في إصلاح و توسيع الفنادق السياحية الموجودة عبر مختلف مناطق التوسع السياحي و من أجل تنمية و إصلاح الفنادق الموجودة الوزارة الوصية اتخذت جملة من الإجراءات تمثلت في :

- اختيار الفنادق و المطاعم و المقاهي ذات الطابع السياحي ؛
- إصلاح كل المرافق المخصصة للعطل عبر الشواطئ ؛
- إنشاء الفنادق السياحية الضخمة التي تتوزع عبر مختلف المناطق الشاطئية الحمامات المعدنية و الصحراء ؛
- إقامة الصناعة الفندقية كان بهدف :

➢ الدعم بالعملة الصعبة: إن اختيار الجزائر لنموذج تنموي يقوم على الصناعات المصنعة يتطلب موارد مالية معتبرة، لذلك فإن الجزائر كانت بحاجة ماسة إلى تجنيد كل الأنشطة التي من شأنها توفير موارد مالية بالعملة الصعبة لتمويل التنمية و عليه فإن تنمية القطاع السياحي كان بهدف تعزيز إيرادات الدولة بالعملة الصعبة ؛

➢ إحداث مناصب عمل: غداة الاستقلال مباشرة الجزائر كانت تعاني من ركود اقتصادي، انعدام الهياكل الاقتصادية، قلة مناصب العمل المتاحة، و من بطالة جد مرتفعة في أوساط أغلب الفئات الاجتماعية للسكان، و لكون النشاط السياحي نشاط يعتمد بالدرجة الأولى على العمل البشري فكان من ضمن أهداف التنمية السياحية هو تحقيق مناصب شغل جديدة في الوحدات السياحية المقرر إنشاؤها من أجل امتصاص جزء من البطالة .

و إلى جانب هذه الأهداف الرئيسية للتنمية السياحية التي نص عليها الميثاق السياحي هناك أهداف أخرى لا تقل أهمية عن الأهداف السابقة و تتمثل في :

- تحسين و تهيئة الظروف المالية و الإدارية و الإعلامية اللازمة لجلب السواح ؛
- تخفيض أسعار الخدمات السياحية و الفندقية ؛
- تنظيم حركة النقل و تطويره ؛

المطلب الثاني : مقومات الجذب السياحي في الجزائر

لكل بلد خصائصه و مميزاته، سواء تعلق الأمر بما هو موهوب من الله عز و جل كالموقع الجغرافي و المناخ و التضاريس، أو ما هو متعلق بما صنعه الإنسان من تاريخ و آثار و حضارات التي تزيد من جمال البلد، و الجزائر بفضل موقعها المميز و مساحتها الشاسعة، تنفرد بمقومات طبيعية و حضارية جد مميزة، إذ سعت السلطات الجزائرية منذ الاستقلال لاستغلال هذه الإمكانيات و تطويرها .

أولا : المعطيات الجغرافية و الطبيعية :

تقع الجزائر في وسط شمال غرب القارة الإفريقية، بين خطي طول 9° غرب غرينتش و 12° شرقه، و بين دائرتي عرض 19° و 37° شمالا، تبلغ مساحتها 2381741 كلم^2، يبلغ امتدادها الشمالي الجنوبي 1900 كلم، أما امتدادها الشرقي الغربي فيتراوح بين 1200 كلم على خط الساحل، 1800 كلم على خط تندوف، غدامس، تحتل الجزائر مركزا محوريا في المغرب العربي و إفريقيا و البحر الأبيض المتوسط، و قد جعلها هذا الموقع ملتقى للحضارات المختلفة التي تعاقبت عليها و التي شكلت موروثا تاريخيا و حضاريا متنوعا .

تحيط بالجزائر عدة دول بسبب اتساع مساحتها (و التي تحتل المركز الأول إفريقيا من حيث المساحة حاليا بعد تقسيم السودان إلى دولتين)، فمن الشرق تحدها تونس على طول 965 كلم و الجماهيرية الليبية بـ 962 كلم، و من الغرب المملكة المغربية بـ 1559 كلم، و الصحراء الغربية بـ 42 كلم، و من الجنوب الغربي موريتانيا بـ 463 كلم، و من الجنوب مالي بـ 1367 كلم، و النيجر بـ 956 كلم و من الشمال البحر الأبيض المتوسط بساحل طوله 1200 كلم .[1]

[1] زهير بوعكريف، التسويق السياحي و دوره في تفعيل قطاع السياحة، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تسويق، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2012، ص 103 .

يمكن أن نميز في الجزائر منطقتين متميزتين عن بعضهما البعض و هما :[1]

1- منطقة الشمال :

تضم المناطق التلية و المناطق السهلية، و هي مناطق عرضية أكثر منها طولية، و هي تضم بذلك أخصب الأراضي، و تحتوي السهول على جبال الونشريس، القبائل، تلمسان، و جبال الأطلس الصحراوي، الذي يتكون بدوره من جبال القصور، العمودية، أولاد نايل و الزيبان .

يتصف المناخ الجزائري بالمتوسطيأساسا، و آخر قاري، هذا ما يجعل الشتاء باردا و قارص و الصيف حار و جاف .

❖ المناخ المتوسطي : و يشمل المنطقة الساحلية من الشرق إلى الغرب بدرجات حرارة سنوية متوسطة تقدر بـ 18° مئوية، و تبلغ درجات الحرارة ذروتها خلال فصل الصيف شهري جويلية و أوت إلى 30° مئوية، و عليه المناخ في هذه المنطقة يتميز بالحرارة و الرطوبة .

❖ المناخ شبه الحار : و يحوي منطقة الهضاب، و يتميز بفصل بارد طويل و رطب أحيانا، إذ يستمر من أكتوبر إلى مايو، يسجل درجات حرارة معدومة و تحت الصفر أحيانا أخرى في بعض المناطق، أما بقية المناطق فيميزها الحرارة و الجفاف .

2- منطقة الجنوب الصحراوي :

إن للطبيعة الصحراوية ثلاث صفات رئيسية، و هي تتمثل في الهضاب الأرضية و تسمى بالحمادة و الدروع، و الثانية تتركز في العروق و هي العرق الغربي الكبير و العرق الشرقي الكبير و عرق شاش، و الثالثة طبيعة الهقار و التي توجد بها أعلى قمة بالجزائر و هي قمة "تهات" بـ 3003 متر.

[1] حماني أمينة، أثر الاتصالات التسويقية الإلكترونية في استقطاب السياح، دراسة تقييمية لمؤسسة الديوان الوطني الجزائري للسياحة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة و تسويق الخدمات، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2012، ص ص: 180-181 .

و يمتاز مناخ المنطقة الصحراوية بقلة كمية الأمطار التي لا تزيد عن 1500 ملم في السنة و بحرارة شديدة في النهار و منخفضة في الليل، و يسودها المناخ الجاف الذي يتميز بموسم حار طويل يمتد من شهر مايو إلى سبتمبر بدرجات حرارة تتراوح بين 40° و 45° مئوية، و بقية الأشهر تتميز بمناخ متوسط الحرارة، أما الغطاء النباتي فهو متكون أساسا من واحات النخيل .

كذلك يمكن أن نميز في الجزائر خاصية طبيعية فريدة من نوعها و هي :

❖ **الحمامات المعدنية :** [1]

تعتبر الجزائر من البلدان التي تحتوي على عدد كبير من المنابع الحرارية على المستوى العالمي فهي تزخر بعشرات الأحواض و الحمامات المعدنية الطبيعية، يمكن الاعتماد عليها و بناء قاعدة متينة لسياحة حمامات معدنية، و يعد استعمال مياه هذه المنابع في الجزائر تقليدا يضرب بجذوره إلى عهد الرومان الذين اهتموا بالمصادر الحرارية و المعدنية فيها منذ آلاف السنين، حيث تتوفر على ما يفوق الـ 200 منبع للمياه الحموية الجوفية، ما يفوق 60 % من المنابع المحصاة يشكل مخزونا وافرا يسمح بإقامة ما يسميه أهل الاختصاص عرضا سياحيا حمويا تنافسيا، فضلا عن فرص الاستثمار المتوفرة في الشريط الساحلي لإقامة مراكز للمعالجة بمياه البحر .

تمتلك الجزائر 8 محطات معدنية ذات طابع وطني، مسيرة من قبل الشركة الجزائرية للحمامات المعدنية، و هي متعاقدة مع مختلف صناديق الضمان الاجتماعي المحلية، ذات مرافق استقبال، معدات كافية، و إشراف طبي على يد أطباء مؤهلين وفق الأساليب العلمية لتقديم الرعاية الطبية للأفراد الذين يقصدونها و هي :

- ✓ حمام بوغرارة بولاية تلمسان ؛
- ✓ حمام بوحجر بولاية عين تيموشنت ؛
- ✓ حمام بوحنيفة بمعسكر ؛
- ✓ حمام ريغة بعين الدفلى ؛
- ✓ حمام قرقور بسطيف ؛

[1] مروان صحراوي، التسويق السياحي و أثره على الطلب السياحي، حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تسويق الخدمات، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير، جامعة ابن بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012، ص ص: 109-110.

- ✓ حمام الصالحين ببسكرة ؛
- ✓ حمام ربي بسعيدة ؛
- ✓ حمام مسخوطين بقالمة .

و ما يقارب الـ 50 محطة حموية ذات طابع محلي تستغل بطريقة تقليدية، حيث أنها مؤجرة من طرف البلديات للخواص عن طريق المزاد العلني من دون الحصول على حق الامتياز القانوني الذي تمنحه وزارة السياحة .

بالإضافة إلى مركز العلاج بمياه البحر، و هو عبارة عن منشأة كبيرة تقع بمدينة سيدي فرج، 30 كلم غرب الجزائر العاصمة، يتردد عليها الآلاف من الجزائريين و الأجانب على مدار السنة للاستفادة من خدمات فريق طبي متخصص عالي الكفاءة .

❖ **المقومات التاريخية و الحضارية :** [1]

تعتبر الجزائر من الدول التي تمتلك إرثا تاريخيا و حضاريا، تمتد جذوره إلى أعماق التاريخ مرورا بمختلف المراحل التاريخية لهذا البلد، الذي يتميز بتنوع حضاراته و مواقعه الأثرية التي تمثل حضارات مختلفة مرت على الجزائر عبر حقبة زمنية طويلة تركت آثارا ثقافية و اجتماعية متنوعة في الوسط الاجتماعي، من بينها الحضارة الرومانية، البربرية، و العربية الإسلامية، و التي تعكس غنى هذا الإرث الثمين .

و أهم المواقع التاريخية و الحضارية التي تتوفر عليها الجزائر "موقع التاسيلي"، الذي يعتبر من أهم و أروع المواقع العالمية من حيث طبيعته الجيولوجية، و يعود تاريخ هذا الموقع إلى 6000 سنة قبل الميلاد، و تتجلى عظمته من حفرياته التي كشفت عن بقايا الحيوانات و النباتات التي كانت تعيش بهذه المنطقة .

و أيضا ثمة "حي القصبة" العريق و الذي أدرج ضمن التراث العالمي سنة 1992، و يقع في الجزائر العاصمة، و التي شيدها العثمانيون في القرن السادس عشر، تمثل إحدى و أجمل المعالم الهندسية في المنطقة المتوسطية، و تطل على جزيرة صغيرة كانت موقعا تجاريا للقرطاجيين خلال القرن الرابع قبل الميلاد .

[1] نفس السابق، ص 111 .

كذلك وادي ميزاب بغرداية، تم تسجيله أيضا كتراث عالمي سنة 1982، و الذي يعود تاريخ بنائه إلى القرن العاشر ميلادي، و ما يميز هذا الموقع قيمته الجمالية، إذ يحيط به خمسة قصور ذات تصاميم بطابع صحراوي، و هي عبارة عن قرى محصنة ذات هندسة بسيطة متناسبة مع طبيعة البيئة في هذه المنطقة، إضافة إلى "موقع تيمقاد"، الذي كان يعرف باسم تاموقادي، يوجد هذا الموقع الأثري على بعد 37 كلم من مدينة باتنة على طريق روماني يصل بين مدينتي لامباز و تبسة .

كما تعتبر قلعة بني حماد من المواقع الأثرية الهامة في التراث التاريخي للجزائر، فهي تتوفر على آثار رومانية كالأسوار و القبور القديمة، و على آثار إسلامية و آثار للدولة الحمادية و دولة الموحدين خلال فترة تواجدهم بهذه المنطقة، يوجد هذا الموقع بمدينة بجاية، و سجل تراثا عالميا عام 1980 .

و يوجد بولاية سطيف "موقع جميلة"، و الذي سجل تراثا عالميا عام 1982، كان يعرف قديما باسم كويكول، و هي تسمية ذات أصل نوميدي لمدينة رومانية، و يتشابه تصميم هذه المدينة مع نظيره لمدينة "تيمقاد" الأثرية .

أما الجزائر العاصمة فهي تتوفر على العديد من المعالم التاريخية، التي تشهد عن تاريخ هذه المنطقة، و من هذه المعالم و المواقع التاريخية "دار عزيزة"، و هي عبارة عن قصر بني في العهد العثماني لاستقبال بعض ضيوف القصر، و ثمة مسجد "كتشاوة" الذي تم بناؤه في عهد الباي التركي بالجزائر العاصمة منذ أكثر من أربعة قرون مضت، و أيضا الجامع الكبير الذي يعتبر أكبر مساجد العاصمة تم بناؤه من طرف المرابطين في نهاية القرن الحادي عشر .

إلى جانب هذا التراث الحضاري الذي تتوفر عليه الجزائر فإنها تمتلك تراثا ثقافيا شعبيا، يتمثل في إرث من العادات و التقاليد و الأعياد المحلية، و منتجات متنوعة للصناعة التقليدية، مثل صناعة الزرابي التي تشتهر بها بعض مناطق البلاد، مثل منطقة غرداية، الجلفة، الأوراس، و صناعة النحاس التي تعرف بها مدينة قسنطينة، و صناعة الفخار المتواجدة في عدد من مناطق البلاد لاسيما منطقة القبائل.

❖ **المقومات المتصلة بالإنتاج البشري المعاصر :**

تتمثل في كل ما ينتجه العنصر البشري من منجزات حضارية كالمعالم البارزة التي أنشأت حديثا في الجزائر، بالإضافة إلى البنية التحتية من طرق و مطارات و شبكة الاتصالات و غيرها .

✓ المنشآت القاعدية للنقل : تعتبر منشآت النقل في الجزائر من أحسن الشبكات الوطنية على مستوى المغرب العربي، بحيث تتعدى خطوطها 100000 كلم، و تتمثل هذه الشبكة في الهياكل التالية :[1]

➢ شبكة الطرقات : يبلغ طولها أكثر من 90000 كلم منها :

- الطرق الوطنية تمتد على 22000 كلم ؛
- الطرق الولائية تمتد على طول 26000 كلم ؛
- الطرق الثانوية تمتد على طول 42000 كلم .

لكن رغم ذلك تبقى هذه الشبكة ضعيفة مقارنة بالمساحة الكلية للوطن خاصة فيما يتعلق بالمناطق الصحراوية، التي تحتاج إلى بذل مجهودات أكثر لتطويرها .

➢ شبكة السكك الحديدية : يبلغ طول هذه الشبكة 4200 كلم مزودة بحوالي 200 محطة لكنها تغطي بالأخص المناطق الشمالية .

➢ النقل الجوي : تتكون الشبكة الوطنية للمطارات من 53 مطارا موزعة على كل التراب الوطني حتى في الجنوب، و من مختلف الأنواع و هي :

- 13 مطارا ذو طابع دولي و هذا يسمح بتطوير السياحة الدولية ؛
- 08 مطارات وطنية و 14 مطارا جهويا و 19 مطارا للاستعمال المحدود منها 04 مطارات يرتبط نشاطها بالبحث و الاستغلال في مجال المحروقات و المناجم، و هي مطار حاسي رمل، ستاح، فمورد أنيوس، البرتة .

لكن رغم ذلك تبقى هذه الخطوط غير كافية و لا بد من تطويرها و تكييفها، و تجديد الأسطول الجزائري، و فتح محطات جديدة من أجل مسايرة الاحتياجات السياحية المتنامية .

➢ النقل البحري : على طول الساحل الجزائري البالغ 1200 كلم يتواجد 13 ميناء متعدد الخدمات بالإضافة إلى 17 ميناء مخصص للصيد البحري، و موانئ صغيرة للترفيه السياحي و ميناءان مخصصان للمحروقات .

[1] سعاد صديقي، دور البنوك في تمويل المشاريع السياحية، دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي، وكالة جيجل، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص بنوك و تأمينات، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير، جامعة جيجل، الجزائر، 2006، ص ص: 99-100 .

من حيث العدد تعتبر قدرات البلاد في مجال منشآت النقل معتبر نسبيا، لكنها تتطلب عمليات تهيئة و تثمين للقدرات المتوفرة، و تنظيم الأداء الخاص لكل نمط من أنماط النقل، و ذلك لأن السياحة متوقفة لا محالة على تحسين شبكة النقل و توزيعها عبر مختلف الطرق .

✓ الاتصالات :[1] عرف قطاع الاتصالات في الجزائر تفتحا على سوق الاتصالات السلكية و اللاسلكية، إذ أصبح الهاتف و شبكة الإنترنيت سهلة المنال خاصة بعد إدخال نظام (ADSL) فيها ما يقارب 5 ملايين مشترك في سنة 2005 بنسبة (90 %)، و 2 مليون مشترك لاتصالات الجزائر في نفس السنة، و كذا دخول المتعامل الثالث "نجمة" للسوق الجزائرية، و الذي حقق هو الآخر نتائج جد إيجابية، مع العلم أن علامة نجمة أصبحت الآن تسمى بـ "أوريدو"، و ذلك لتصبح علامة تجارية عالمية و هي رفقة موبيليس أطلقتا خدمة الجيل الثالث، أما بالنسبة للهاتف الثابت فهو الآخر قد أطلق خدمة الجيل الرابع، و يبلغ عدد المشتركين في الهاتف النقال 56,8 % من عدد المشتركين في الهاتف و قد شملت التغطية للمشتركين أوراسكوم، و اتصالات الجزائر كل ولايات الوطن و معظم الطرق الوطنية و ذلك إلى غاية عام 2005، و هناك جهد من طرف المتعامل الثالث لبلوغ نفس الأهداف، كما ساهم إنجاز مشروع 500 ألف خط من طرف اتصالات الجزائر في سنة 2004، إلى رفع مستوى العرض و مستوى الخدمات، كما أعطى بداية للمنافسة من خلال المكالمات أو الخدمات المجانية المقدمة و الرسوم، و قد تم رصد 95 رخصة تم اعتمادها لتزويد 4000 فضاء الإنترنيت بدلا من 100 سنة 2000، كما سمح المزودون بإنشاء 2000 موقع للإنترنيت بدلا من 20 موقع عام 2000، و ربط 700 ألف متصفح لأوراق الشبكة مقابل 10 آلاف خلال نفس السنة، و أسواق الاتصالات في الجزائر، صارت أكثر تنافسية لفائدة المستهلكين و المستعملين و أصبحت وسائل الهاتف متوفرة و شبكات الإنترنيت .

✓ قدرات الاستقبال : تمتلك الجزائر طاقات إيواء مختلفة و متنوعة تتمثل في فنادق يمتلكها القطاع العام و الخاص، و المركبات السياحية و المخيمات موزعة في المناطق الساحلية خاصة، إلا أن هذه القدرات تبقى غير كافية و لا تتوفر على الجودة اللازمة، حيث لا تلبي احتياجات الطلب السياحي سواء المحلي أو الدولي، كما أنها تتمركز في الشمال مما لا يسمح بترقية و تنمية السياحة الصحراوية في الجنوب .[2]

[1] حماني أمينة، مرجع سبق ذكره، ص 189 .

[2] زهير بوعكريف، مرجع سابق، ص ص: 126-127 .

هذا و لقد ورثت الجزائر مباشرة بعد الاستقلال طاقات إيواء تقدر بـ 5922 سرير، و قد ارتفعت طاقات الإيواء لتبلغ 81000 سرير نهاية سنة 2005 .[1]

المطلب الثالث : مؤشرات السياحة في الجزائر

تسعى معظم دول العالم إلى الارتقاء بالقطاع السياحي، و ذلك لما له من تأثير على اقتصادياتها و كذلك الجزائر تعمل على تطوير صناعة السياحة، كمصدر بديل للعملة الصعبة من البترول، لذلك سوف نتطرق في هذا المطلب إلى مجموعة من العناصر التي تظهر لنا حالة و واقع السياحة في الجزائر .

❖ **مكانة القطاع السياحي الجزائري من الترتيب العالمي :**

أوضح تقرير تنافسية قطاع السياحة و السفر كما يبرزه الجدول الموالي مكانة تنافسية هذا القطاع في الجزائر مع بقية دول العالم، بحيث أنها جاءت في مراتب جد متدنية تعكس الواقع المتردي الذي يعيشه قطاع السياحة و السفر في الجزائر، و يعزز من التحديات التي تواجهه قصد الرقي بصناعة هذا القطاع و دعم دورها في عملية النمو و الازدهار الاقتصادي .

الجدول رقم (02): تطور تنافسية قطاع السياحة و السفر في الجزائر

السنوات	2007 (124 دولة)	2009 (133 دولة)	2011 (139 دولة)
الترتيب العام	93	115	113

المصدر : كريم بودخدخ، مسعود بودخدخ، تحديات قطاع السياحة في الجزائر، يوم دراسي حول: السياحة رهان التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية. التجارية و علوم التسيير، جامعة البليدة، الجزائر، 24-25 أفريل 2012، ص 6 .

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا الواقع المزري للسياحة في الجزائر، فرغم كل ما تملكه من مقومات طبيعية و مادية، فهي كما نلاحظ تحتل ذيل الترتيب العالمي، ففي سنة 2011 كما يوضحه الجدول نلاحظ أنها و من بين 139 دولة قد احتلت المرتبة 113، و هذا بعيد كل البعد عن الطموح المرسوم للسياحة في الجزائر .

[1] عيسى مرازقة، التنمية السياحية المستدامة في الجزائر، دراسة أداء و فعالية مؤسسات القطاع السياحي في الجزائر، الملتقى الدولي حول: اقتصاديات السياحة و دورها في التنمية المستدامة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 9-10 مارس 2012، ص 11 .

❖ **دخول السياح إلى الجزائر :**

الجدول الموالي يوضح لنا حركة دخول السياح إلى الجزائر، سواء كانوا جزائريين مقيمين في الخارج أو سياح أجانب .

الجدول رقم (03): دخول السياح إلى الجزائر في الفترة بين 2001 م-2011 م

	السياح الأجانب		السياح الجزائريون بالخارج		إجمالي السياح	
السنوات	العدد	نسبة النمو السنوي %	العدد	نسبة النمو السنوي %	العدد	نسبة النمو السنوي %
2001	196229	11,79	105187	2,13	901416	4,09
2002	251145	27,99	736915	4,50	988060	9,61
2003	304914	21,41	861373	19,89	1166287	18,04
2004	368562	20,87	865157	0,44	1233719	5,78
2005	441206	19,71	1001884	15,80	1443090	19,97
2006	478358	8,42	1159224	15,70	1637582	13,48
2007	511188	6,86	1231896	6,27	1743084	6,44
2008	556697	8,90	1215052	1,37-	1771749	1,46
2009	655697	17,80	1255696	3,35	1911506	7,89
2010	654987	0,13-	1415509	12,73	2070496	8,32
2011	901642	37,66	1493245	5,49	2394887	15,67
متوسط نسبة النمو		18,12		8,49		11,07

المصدر : سناء خميسي، خديجة شعباني، التخطيط السياحي و دوره في التنمية السياحية، دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاد و تسيير سياحي، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير، جامعة جيجل، الجزائر، 2012، ص 95 .

من الجدول أعلاه يمكننا استنتاج ما يلي بالنسبة لحركة دخول السياح إلى الجزائر :

أولا : بالنسبة للسياح الأجانب :

نلاحظ أن عدد السياح الأجانب الوافدين إلى الجزائر في تطور و ازدياد مستمرين، ففي سنة 2001 كان عددهم لا يتعدى 196229 سائح بنسبة نمو سنوي تقدر بـ 11,79 %، أما في سنة 2011 فقد بلغ عدد السياح الأجانب الوافدين إلى الجزائر 901642 سائح بنسبة نمو سنوي تقدر بـ 37,66 % .

ثانيا : بالنسبة للسياح الجزائريين بالخارج :

عدد السياح الجزائريين بالخارج كان سنة 2001 يقدر بـ 705187 سائح، و هذا ما يمثل نسبة نمو 2,13 %، أما في سنة 2011 فنلاحظ أن هذا العدد قد ارتفع ليصل إلى 1493245 ليبلغ نسبة نمو سنوي تقدر بـ 5,49 % .

كذلك بالنسبة للسنوات 2003، 2005، 2006، 2010، نلاحظ أن نسبة النمو السنوي كانت تقدر بـ 19,89 %، 15,80 %، 15,70 %، 12,73 % على التوالي، و هي نسب كبيرة جدا مقارنة مع نسبة سنة 2011 .

ثالثا : بالنسبة لإجمالي السياح :

في سنة 2001 كان عدد السياح الإجمالي يقدر بـ 901416 سائح بنسبة نمو تقدر بـ 4,09 % أما في سنة 2011 فقد ارتفع هذا العدد ليبلغ 2394887 سائح بنسبة تقدر بـ 15,67 % .

و كنتيجة يمكننا القول أنه هناك توزيع غير متناسق في عدد السياح المتوافدين إلى الجزائر و ذلك من خلال المقارنة بين عدد السياح الأجانب و عدد السياح الجزائريين بالخارج، ففي سنة 2011 كان توزيع السياح كالتالي :

- العدد الإجمالي للسياح : 2394887 سائح و هذا ما يمثل 100 % ؛
- السياح الأجانب : 901642 سائح و هذا ما يمثل 38 % ؛
- السياح الجزائريون بالخارج : 1493245 سائح و هذا ما يمثل 62 % .

ملاحظة : نسبة عدد السياح الأجانب مقربة بالزيادة إلى 38 %، و نسبة عدد السياح الجزائريون بالخارج مقربة بالنقصان إلى 62 % .

- **عدد الفنادق حسب التصنيف في الجزائر :**

في الجدول الموالي سوف نستعرض قراءة لتطور عدد الفنادق في الجزائر، و ذلك حسب درجة التصنيف للسنوات من 1994 إلى 2004 .

الجدول رقم (04): يبين تطور عدد الفنادق حسب درجة التصنيف خلال الفترة 1994-2004

السنوات / التصنيف	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
5 نجوم	7	8	9	9	9	11	11	11	12	13	13
4 نجوم	29	31	33	33	34	34	34	20	20	34	22
3 نجوم	90	91	91	91	104	107	110	67	69	74	67
2 نجوم	73	83	85	87	87	90	93	62	58	68	72
1 نجوم	69	70	70	70	70	72	72	43	47	53	42
0 نجوم	337	370	371	450	477	486	507	724	729	800	851
المجموع	605	653	659	740	781	800	827	927	935	1042	1067

المصدر : بوبكر الصديق بن الشيخ، المنتج السياحي في الجزائر، يوم دراسي حول السياحة رهان التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير، جامعة البليدة، الجزائر، يومي 24-25 أفريل 2012، ص 8 .

تشير الإحصائيات المبينة في الجدول بأن عدد المنشآت السياحية قد زاد من 605 فندق سنة 1994 إلى 1067 فندق سنة 2004، لكن ما نلاحظه بكثرة هو العدد الكبير للفنادق الغير مصنفة بالمقارنة مع الفنادق المصنفة، و تحليل عدد فنادق كل صنف بالنسبة لعدد الفنادق الإجمالي يكون كالتالي :

أولا : بالنسبة لسنة 1994 :

- عدد الفنادق الإجمالي : 605 يمثل 100 % ؛
- عدد الفنادق 5 نجوم : 7 يمثل 1,15 % ؛
- عدد الفنادق 4 نجوم : 29 يمثل 4,8 % ؛
- عدد الفنادق 3 نجوم : 90 يمثل 15 % ؛
- عدد الفنادق 2 نجوم : 73 يمثل 12 % ؛
- عدد الفنادق 1 نجوم : 69 يمثل 11 % ؛
- عدد الفنادق 0 نجوم : 337 يمثل 56 % .

ثانيا : بالنسبة لسنة 2004 :

- ❖ عدد الفنادق الإجمالي : 1067 يمثل 100 % ؛
- ❖ عدد الفنادق 5 نجوم : 13 يمثل 1,22 % ؛
- ❖ عدد الفنادق 4 نجوم : 22 يمثل 2,06 % ؛
- ❖ عدد الفنادق 3 نجوم : 67 يمثل 6,28% ؛
- ❖ عدد الفنادق 2 نجوم : 72 يمثل 6,75% ؛
- ❖ عدد الفنادق 1 نجوم : 42 يمثل 3,94% ؛
- ❖ عدد الفنادق 0 نجوم : 852 يمثل 80% .

❖ **السياحة و العمالة في الجزائر :**

تعتمد السياحة على العامل الإنساني اعتمادا كبيرا، فهي بذلك تهدف إلى تحقيق فرص عمل كثيرة و حسب تقارير المجلس العالمي للسياحة و السفر، فإن صناعة السياحة ساهمت في إيجاد أكثر من مليون فرصة عمل شهريا بشكل مباشر و غير مباشر في جميع أنحاء العالم .

و طبقا لتقديرات المنظمة العالمية للسياحة OMT المتعلقة بالشغل، فإن إنجاز سريرين يؤدي إلى خلق منصب شغل واحد مباشر و ثلاثة مناصب غير مباشرة متعلقة بالنشاطات الملحقة .[1]

الجدول الموالي يوضح تطور عدد العاملين في قطاع السياحة في الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2008 :

الجدول رقم (05): تطور عدد العاملين في قطاع السياحة في الجزائر

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
العدد	82000	95000	100000	103000	165000	172000	193900	204400	320000

المصدر : آمنة أمحمدي بوزينة، السياحة المستدامة و أثرها على السياحة بالجزائر، الملتقى الوطني حول فرص و مخاطر السياحة الداخلية في الجزائر، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، يومي 19-20 نوفمبر 2012، ص 5 .

[1] آمنة أمحمدي بوزينة، السياحة المستدامة و أثرها على التنمية بالجزائر، الملتقى الوطني حول فرص و مخاطر السياحة الداخلية في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، يومي 19-20 نوفمبر 2012، ص 5 .

الشكل رقم (06): تطور عدد العاملين في القطاع السياحي في الجزائر

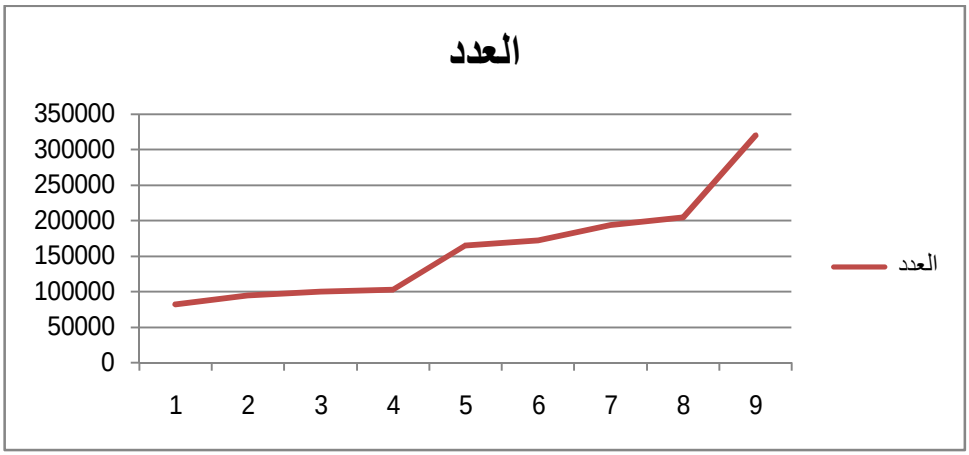

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (06) .

نلاحظ من خلال المنحنى البياني أن تطور عدد العمال في القطاع السياحي في ازدياد مستمر فبعدما كان لا يتجاوز سنة 2000 الـ 82000 عامل، أصبح سنة 2008 يبلغ 320000 أي بزيادة تقدر بـ 238000 عامل، و بزيادة سنوية تقدر بـ 29750 عامل .

❖ **نفقات و إيرادات السياحة في الجزائر :**

في الجزائر و بالنظر لمجموعة من الأسباب أبرزها إهمال القطاع السياحي في برامج التنمية و الاعتماد على الإيرادات الناشئة عن المحروقات، إضافة إلى الظروف الأمنية التي مرت بها البلاد قبل عقدين من الزمن، جعلت أداء القطاع السياحي أداء ضعيف خاصة على مستوى الإيرادات السياحية الناتجة عنه .[1]

الجدول الموالي يوضح تطور الإيرادات و النفقات السياحية الجزائرية للفترة الممتدة بين سنوات 1999 و 2009 م .

[1] خالد قاسي، أهمية التسويق السياحي للنهوض بقطاع السياحة في الجزائر، الملتقى الدولي حول السياحة رهان التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة البليدة، الجزائر، يومي 24-25 أفريل 2012، ص 5 .

الجدول رقم (06): تطور النفقات و الإيرادات السياحية الجزائرية بين 1999 و 2009

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
النفقات (مليون دولار)	250	193	194	284	255	340,9	370	380,7	376,7	394	470
الإيرادات (مليون دولار)	80	102	100	111	112	178,5	184,3	215,3	218,9	300	330

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على: خالد قاشي، أهمية التسويق السياحي للنهوض بقطاع السياحة في الجزائر، الملتقى الدولي حول السياحة رهان التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة البليدة، الجزائر، يومي: 24-25 أفريل 2012، ص 5 .

الشكل رقم (07): تطور نفقات السياحة الجزائرية بين 1999 و 2009 م

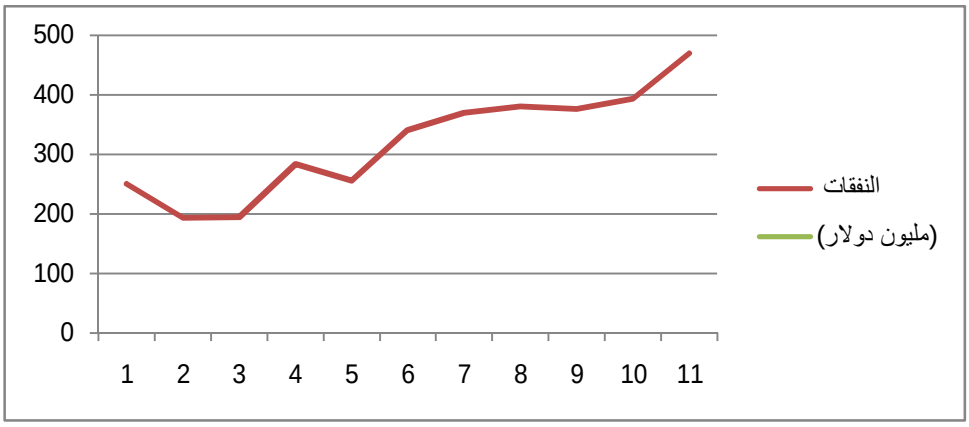

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (05) .

من خلال الشكل نلاحظ أن النفقات السياحية بين الفترة الممتدة من سنة 1999 إلى سنة 2009 قد عرف تذبذبا ما بين الارتفاع تارة و الانخفاض تارة أخرى، فمثلا في السنوات 2000 و 2001 و بعدما كان سنة 1999 تقدر النفقات بـ 250 مليون دولار انخفضت إلى 193 و 194 مليون دولار على التوالي، لتعود و ترتفع إلى 284 مليون دولار سنة 2002، و بعد ذلك عادت مرة أخرى لتنخفض سنة 2003 إلى 255 مليون دولار، و استمرت في النمو بعد ذلك حتى وصلت إلى سقف 470 مليون دولار سنة 2009 .

الشكل رقم (08): تطور إيرادات السياحة الجزائرية بين 1999 و 2009 م

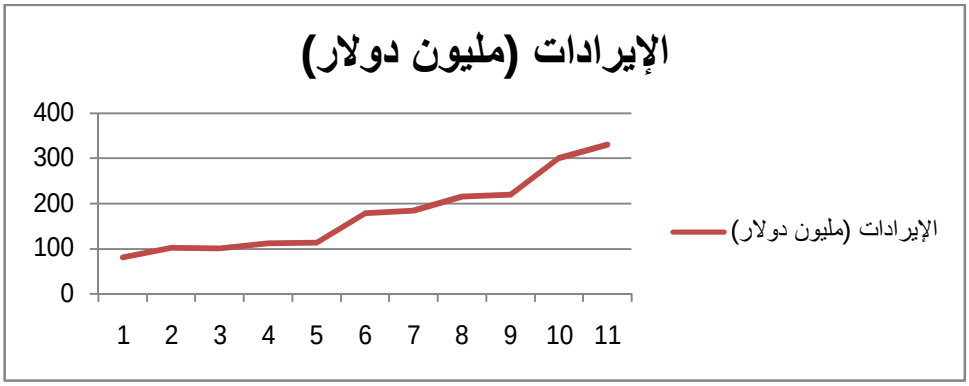

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (05) .

من الشكل أعلاه نلاحظ أن الإيرادات السياحية في ارتفاع مستمر، على الرغم من أن هذا الارتفاع يعد ارتفاع طفيف، و أن الإيرادات السياحية في الجزائر إذا ما قورنت بالإيرادات السياحية لدول الجوار تعد غير معتبرة .

إنه و لعل الارتفاع في الإيرادات السياحية الجزائرية راجع إلى زيادة توافد السياح على الجزائر و ذلك بفضل تحسن الظروف السابقة الذكر .

في سنة 1999 كانت الإيرادات السياحية الجزائرية تقدر بـ 80 مليون دولار، لكن في سنة 2009 ارتفعت إلى 330 مليون دولار، و ذلك بزيادة قدرها 250 مليون دولار أي بزيادة سنوية تقدر بـ 25 مليون دولار .

❖ **مساهمة السياحة في الناتج الوطني الخام :**

تقاس مدى مساهمة السياحة في الاقتصاد بعد مساهمتها في الناتج الداخلي الخام، و الجدول الموالي يوضح تطور نسبة مساهمة القطاع السياحي الجزائري في الناتج الداخلي الخام للسنوات من 1999 إلى 2009 م .

الجدول رقم (07): نسبة مساهمة القطاع السياحي الجزائري في الناتج الداخلي الخام

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
نسبة المساهمة في الناتج الداخلي الخام %	1,8	1,4	1,6	1,6	1,7	1,8	1,7	1,02	1,7	2,05	2,3

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على: خالد قاشي، أهمية التسويق السياحي للنهوض بقطاع السياحة في الجزائر، المرجع السابق، ص 7 .

الشكل رقم (09): نسبة مساهمة القطاع السياحي الجزائري في الناتج الداخلي الخام ما بين 1999 - 2009 م

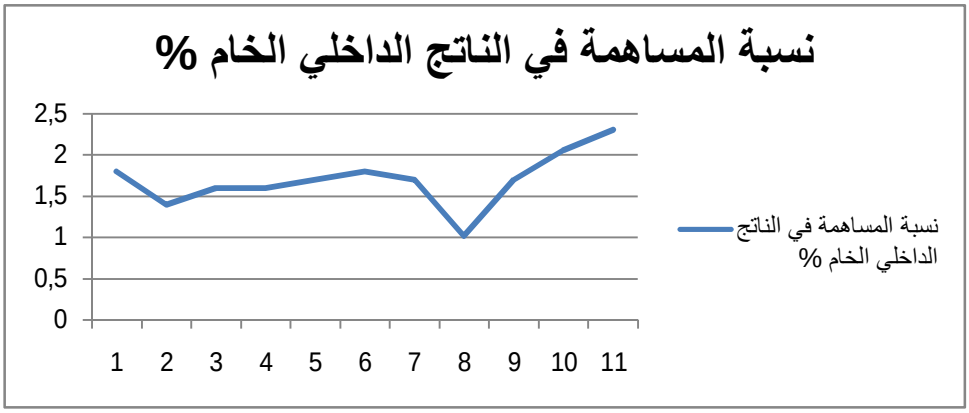

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (07) .

يبين الشكل أن نسبة مساهمة القطاع السياحي في الناتج الداخلي الخام ظلت تراوح مكانها طيلة سنوات 1999 إلى سنة 2007، حيث لم تتجاوز 1,8 %، و انخفضت سنة 2006 إلى 1,02 %، لكن سنة 2008 عرفت تسجيل نموا أكبر مقارنة مع السنوات السابقة حيث بلغت نسبة المساهمة في الناتج الداخلي الخام 2,05 % لأول مرة، و استمر هذا النمو ليبلغ نسبة 2,3 % سنة 2009 .

على الرغم من الارتفاع المسجل سنتي 2008 و 2009 في نسبة مساهمة القطاع السياحي في الناتج الداخلي الخام، إلا أن هذه النسبة تبقى ضعيفة بالنظر إلى المقومات التي تتمتع بها الجزائر في المجال السياحي .

خلاصة الفصل :

يتضح مما سبق بأن السياحة لم تعد مجرد نشاط إنساني فحسب، هذا النشاط الذي كان يعتمد على التنقل و الترحال، بل أصبحت من أهم المحركات و المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية في الوقت الراهن، إذ أنها صارت تعني جميع الناس بكل فئاتهم، و ذلك نظرا للظروف الجديدة التي فرضتها التغيرات الإيجابية في الظروف المعيشية و ظروف العمل، و التطور الكبير في وسائل النقل و الاتصال و الحاجة إلى الراحة و الترفيه التي رافقت هذا التطور التكنولوجي و الحضاري .

السياحة أما من منظورها الاجتماعي و الحضاري، تعتبر حركة ديناميكية ترتبط بالجوانب الثقافية و الحضارية للإنسان، أما منظورها الاقتصادي فهي قطاع إنتاجي يلعب دورا مهما في تحسين مؤشرات الاقتصاد .

إن الجزائر و بالرغم من توفرها على العديد من الموارد و المقومات السياحية، التي يمكن أن تجعل منها القبلة رقم واحد للسياحة في إفريقيا، إلا أن مؤشرات القطاع السياحي بها تبقى بعيدة كل البعد عن قيمة و أهمية تلك الموارد المتوفرة، فمن هنا يجب على السلطات المعنية في الجزائر بإعادة التفكير في الوضعية الراهنة للقطاع السياحي، من خلال العمل على تحديثه و عصرنته و ما يتوافق مع متطلبات السوق الدولية، و ذلك من خلال بعث مشاريع تنموية، تهدف إلى جلب أكبر عدد ممكن من السياح، و ترفع من مدى تنافسية السوق السياحي الجزائري بين الأسواق العالمية .

الفصل الثاني
المحميات الطبيعية بين السياحة والقانون

تمهيد

تتصف الجزائر بتنوع المناخ و تعدد الأقاليم البيئية، ما يميزها بتنوع حيوي هائل متمثل في الأنواع النباتية و الحياة البرية الحيوانية، و تعتبر الحياة البرية من الثروات الطبيعية المتجددة، حيث تشكل إرثا قوميا لا يستهان به على المستويين الاقتصادي و السياحي، بالإضافة إلى قيمتها البيولوجية و العلمية و أهميتها كمكونات مهمة للإرث الطبيعي و العالمي .

لكن بالرغم من هذا التنوع الحيوي التي تحظى به البيئة الطبيعية في الجزائر، إلا أن هذه الموارد تتعرض إلى مخاطر عديدة تهدد بتدهور و انقراض عدد كبير من الأنواع النباتية و الحيوانية، و مع تفاقم الخطر و تأثيره المباشر على التوازن البيئي و على حياة الإنسان، بدأت تتعالى الأصوات لتحقيق التوازن البيئي و حماية الحياة البرية .

ففي هذا الفصل سوف نتناول ماهية المحميات الطبيعية كمبحث أول، و ندرج تحته تاريخ ظهورها و مفهومها، أسباب تأسيسها و أنواعها، أما في المبحث الثاني فسوف نعرج على موضوع حماية البيئة الطبيعية، من حيث المفهوم، و مختلف القوانين التي تكفل ذلك، أما في المبحث الثالث فسوف يكون حول مساهمة المحميات الطبيعية في تطوير القطاع السياحي، و هذا يكون من خلال التعرف على السياحة البيئية، سياحة المحميات الطبيعية، و آثار هذه السياحة، و في المبحث الرابع و الأخير سنتناول المحميات الطبيعية في الجزائر من حيث نظرة القانون الجزائري لها، و تطويرها، إضافة إلى أهم المحميات في الجزائر .

المبحث الأول : ماهية المحميات الطبيعية

تعد المحميات الطبيعية من أبرز أشكال المحافظة على الحياة البرية في الوقت الراهن، و ذلك على الرغم من أنها قديمة النشأة، و لكن ليس بمفهومها الحالي، فالبيئة عبارة عن نظام كامل متكامل يعمل بصورة متناسقة، و لذلك وجب المحافظة عليه .

المطلب الأول : نشأة و تطور المحميات الطبيعية

يرى البعض أن إقامة المحميات الطبيعية و المنتزهات الوطنية في العالم بدأت منذ حوالي 140 سنة، و ذلك عندما أنشأت الولايات المتحدة الأمريكية أول منتزه قومي و هو منتزه "يللوستون" في ولاية "وايومينغ" العام 1872 م، لكن المصادر التاريخية تشير إلى أن فكرة المحميات الطبيعية فكرة قديمة في التاريخ، فمنذ آلاف السنين اعتبرت بعض الأراضي في بعض الدول مناطق مقدسة، و كان هناك أيضا جبال مقدسة لها تاريخ و سحر خاص في كل من أستراليا و أوروبا .[1]

ففي عام 252 ق.م أقر إمبراطور الهند "أسوكا" قانونا لحماية الحيوانات و الأسماك و الغابات و تعد هذه المعلومة أقدم معلومة مؤلفة حول علم يهدف إلى حماية الطبيعة، و إيجاد المناطق المحمية و لكن إلى قبل هذا التاريخ كانت المناطق المحمية تقام لأسباب دينية أو لإتاحة الظروف للتكاثر الحيواني لأغراض الصيد .[2]

و في عام 1084 م أمر الملك الإنجليزي وليام الأول بإعداد مسح شامل للأراضي و الغابات و مناطق السمك و المناطق الزراعية، و محميات الصيد و المصادر المنتجة للمملكة لوضع خطط مناسبة لتنميتها و المحافظة عليها، و كذلك لإدارة هذه الموارد إدارة سليمة، تبتعد عن أي خطر ممكن أن يتسبب في زوال و اندثار هذه الثروات .[3]

[1] علاء زين الدين، دور المحميات الطبيعية في تنمية السياحة البيئية في لبنان، مجلة الدفاع الوطني، بدون عدد، بيروت، لبنان، 2012، نقلا عن موقع :.http://www.lebarmy.gov.ib/av/news/?32244#.vbgp9ny015,12/04/2014,21:43

[2] المحميات الطبيعية، نقلا عن موقع :http://www.brouonzyah.net/vb/t65249.html,12/01/2014,21:14

[3] المحميات الطبيعية و المنتزهات القومية و تعريفها عالميا، نقلا عن موقع :
http://www.wildlife.pal.org/biodivara1.htm,12/01/2014,21:30

في العالم العربي عرفت المحميات منذ زمن بعيد، حيث كانت كل مجموعة من السكان أو القبائل تتولى حماية ينابيع المياه و المراعي و الأشجار القائمة حولها لتستأثر القبيلة برعي مواشيها و بالشرب من مياه المحمية الخاضعة لحمايتها، و في أوائل عهد الإسلام أعلن الرسول صلى الله عليه و سلم "منطقة النقيع" منطقة محمية .[1]

كما قام علماء الجغرافيا و الجيولوجيا و المستكشفون القدامى، بتحديد بعض المناطق ذات الطبيعة الخلابة أو الغنية بأحيائها البرية، كالمنتزهات الوطنية في أمريكا الشمالية و بعض الدول الأوروبية و الإفريقية، و وضعوا قواعد لارتيادها و التنزه فيها، مثل الالتزام بالسير في طرق معينة، عدم صيد الطيور و الحيوانات فيها، و عدم إلقاء المخلفات و غيرها من التصرفات التي تضر بالبيئة، كما أن تأسيس و إدارة المناطق المحمية يعد من أهم طرق المحافظة على المصادر الطبيعية في العالم، كي نحافظ على وفرتها الآن و في المستقبل، و تطور مفهوم المناطق المحمية منذ ذلك الوقت تطورا كبيرا، فمصطلح المحمية الطبيعية هو من المفاهيم و المصطلحات البيئية الحديثة، حيث طرح ضمن برنامج الإنسان و المحيط الحيوي الذي انبثق عن مؤتمر المحيط الحيوي الذي عقد في باريس في سبتمبر عام 1968 بدعوة من منظمة اليونسكو، كما برزت فكرة المحمية الطبيعية عام 1971 كوسيلة متطورة من وسائل صيانة الوسط الحيوي من خلال برنامج الإنسان و المحيط الحيوي الذي تتبناه منظمة اليونسكو، و قد أقر مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية عام 1972 توصية بضرورة إنشاء شبكة عالمية من المحميات الطبيعية بما يضمن صيانة نماذج من النظم الحيوية العالمية تتلاءم مع حاجات و رغبات الأفراد .

ففي مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية الذي عقد في ستوكهولم عام 1992 تم تحديد معالم المحمية الطبيعية و أعطي تعريف واضح و صريح عنها، و لقد زاد عدد المناطق المحمية على المستوى العالمي زيادة كبيرة من نحو 1478 منطقة في عام 1970 إلى ما يقارب 10000 منطقة حاليا، كما تغطي هذه المحميات ما يقارب 6 % من مساحة الأرض، و هي في تزايد مستمر مما ساعد أكثر على تبلور فكرة سياحة المحميات الطبيعية .[2]

[1] دور المحميات الطبيعية في تنمية السياحة البيئية في لبنان، نفس المرجع السابق .

[2] فتيحة موشموش، مساهمة المحميات الطبيعية في تحقيق التنمية السياحية المستدامة، دراسة حالة الحظيرة الوطنية لتازة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص اقتصاد و تسيير سياحي، جامعة جيجل، جيجل، 2012 ، ص ص: 42-43 .

المطلب الثاني : مفهوم المحميات الطبيعية

في الوقت الراهن تعتبر المحميات الطبيعية ضرورة ملحة، و ذلك لما لها من فضل كبير في حماية التنوع البيولوجي، و الحفاظ على الثروة الطبيعية لذلك سارعت معظم دول العالم إلى إعلان المناطق المحمية، و تبني قوانين و سياسات تقوم بالعمل على الحفاظ على هوية هذه المناطق .

أولا :تعريف المحميات الطبيعية :

لقد تم تعريفها من قبل الاتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة سنة 1969 بأنها: "الأقاليم التي تحتوي على نظام أو عدد من الأنظمة البيئية لم تعرف التغيير بسبب الاستغلال البشري، و التي بدورها تعطي فصائل النباتات و الحيوانات و المواقع الجيولوجية فائدة خاصة من الجانب العلمي و التربوي و الترفيهي، أو التي توجد بها مناظر ذات قيمة جمالية كبيرة ".

❖ و المحميات هي الأقاليم أو المناطق التي اتخذت منها السلطة المخولة إجراءات منع أو حرق أو تجاوزات الاستغلال، لكي تخدم الإيكولوجية و الجيومورفولوجية أو الجمالية التي بررت تأسيسها.[1]

❖ كما عرفها كذلك بأنها: "أي منطقة من البر أو البحر التي تعنى بحماية التنوع البيولوجي أو البيئي أو التراثي، و تدار من خلال وسائل قانونية أو أي وسائل أخرى مؤثرة ".[2]

كما نجد أن القانون المصري في المادة (01) من قانون المحميات الطبيعية رقم (102) لسنة 1983 عرفها: " يقصد بالمحميات الطبيعية في تطبيق أحكام هذا القانون أي مساحة من الأرض أو المياه الساحلية أو الداخلية تتميز بما تتضمنه من كائنات حية نباتية أو حيوانية أو أسماك، أو ظواهر طبيعية ذات قيمة ثقافية أو علمية أو سياحية أو جمالية، و يصدر بتحديدها قرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح جهاز شؤون البيئة بمجلس الوزراء ".[3]

---

[1] خليف مصطفى منصور، السياحة البيئية، بدون طبعة، دار ناشري للنشر الإلكتروني، عمان، الأردن، 2012، ص 115 .

[2] الاتجاه الدولي لصون الطبيعة (IUCN) : 55: 14,11/04/2014, http:/www.iucn.org

[3] عبد الفتاح مراد، موسوعة شرح جرائم قانون العقوبات و التشريعات الجنائية الخاصة، ج 3، شركة الجلال للطباعة، الإسكندرية، مصر، بدون سنة، ص 275 .

أما المشرع الجزائري فقد عرفها في القانون رقم 11-02 المؤرخ في 14 ربيع الأول عام 1432 الموافق لـ 17 فبراير سنة 2011، في المادتين 7 و 10 على أنها: [1]

❖ المادة 7 : "المحمية الطبيعية الكاملة هي مجال ينشأ لضمان الحماية الكلية للأنظمة البيئية أو عينات حية نادرة للحيوان، أو النبات التي تستحق الحماية التامة، و يمكن أن تتواجد داخل المجالات المحمية الأخرى حيث تشكل منطقة مركزية ".

❖ المادة 10 : "المحمية الطبيعية هي مجال ينشأ لغايات الحفاظ على الأنواع الحيوانية و النباتية و الأنظمة البيئية و المواطن و حمايتها أو تجديدها ".

و هناك من يعرف المحميات الطبيعية بأنها :

❖ "موقع يتميز بالتنوع الحيوي النباتي و الحيواني البري منها و المائي، و تتعايش هذه الكائنات فيما بينها وفق نظام بيئي معين، تحمى و تصان و يعاد تأهيل المهدد منها من أجل حماية الأحياء التي تقطنها على أن تتوافق هذه الحماية بتنظيم العلاقة فيما بين السكان القاطنين في المحمية أو حولها و الذين سبق لهم الاستفادة من مواردها الطبيعية المتعددة، و قد تحتوي المحمية على مواقع ذات تراث ثقافي أو ديني و ميزات تزيد من أهمية الموقع ".[2]

❖ "هي مساحة أرضية أو مكانية تتميز بالغنى الواضح بالتراث الطبيعي (التنوع النباتي و الحيواني و الأحياء الدقيقة)، تتعايش فيما بينها وفق نظام أو نظم بيئية معينة و قد يكون بعضها معرض للتدهور، تخصص هذه المنطقة لحماية الأحياء التي تقطنها بحيث تكون هذه الحماية هي المنظم للعلاقة بين النشاطات البشرية و المواقع الحيوانية، و خاصة السكان القاطنين في المحمية أو حولها، و الذين سبق لهم الاستفادة من مواردها الطبيعية المتعددة ".[3]

---

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 13 قانون المجالات المحمية في إطار التنمية المستدامة، 2011 .

[2] دور المحميات الطبيعية في تنمية السياحة البيئية : http://www.gvenc.com/showarticle main.cfm?id=25639,12/03/2014,10:59

[3] المحميات الطبيعية نقلا عن الموقع : http://konan39.3arabiyate.net/t22443-topic,12/03/2014,9 :15

❖ "المحميات الطبيعية مناطق محددة الأبعاد جغرافيا تفرض عليها الحماية بموجب قوانين خاصة للمحميات، و ذلك من أجل المحافظة على ما تتميز به من التنوع البيئي الطبيعي، و حماية تلك الموارد من الاستغلال الجائر أو الانقراض نتيجة المتغيرات الطبيعية و التنموية ".[1]

إذن من خلال كل التعاريف السابقة يمكن أن نستخلص التعريف الشامل الآتي: "تعرف المحمية الطبيعية سواء كانت برية أو مائية، بأنها وحدة بيئية محمية تعمل على صيانة الأحياء الفطرية النباتية و الحيوانية، وفق إطار متناسق، من خلال إجراء الدراسات و البحوث الميدانية و التعليم و التدريب للمسئولين و السكان المحليين ليتحملوا المسؤولية تجاه بيئتهم الحيوية، و من ثم تعد مدرسة تعليمية تدريبية تأهيلية لتحقيق الأهداف التي أقيمت من أجلها المحمية الطبيعية ".

ثانيا : الأهمية التي تكتسيها المحميات الطبيعية :

المحميات الطبيعية تعد إحدى الوسائل الهامة للحفاظ على التوازن البيئي و صيانة البيئة، بما تحتويه من نباتات و حيوانات سواء على اليابسة أو في البحار، و منع استنزاف و تدهور الموارد الطبيعية بما يضمن بقاء و حفظ التنوع البيولوجي اللازم لاستمرار الحياة، و أشارت الدراسة إلى أن المحميات الطبيعية ترتكز على فكرة حجز أجزاء من البيئات البرية (الأرضية) و المائية (البحرية) المختلفة لتكون بمثابة مواقع طبيعية خاصة يحظر فيها نشاط الإنسان الذي يؤدي إلى استنزاف مواردها من الكائنات الحية أو تدميرها أو تلويثها .[2]

كذلك تساهم المحميات في عملية التنمية المستدامة من خلال المحافظة على استقرار البيئة التي تمثلها هذه المناطق، و تقلل تبعا لذلك من الفيضانات أو الجفاف و تحمي التربة من الانجراف و ضمان الإنتاج و استمرار التوازن البيئي، و توفير الفرصة للبحث العلمي و متابعة الأحياء البرية و النظم البيئية و دراسة و فهم علاقتها مع تنمية الإنسان، و توفير فرصة لإحداث و استمرار التنمية في المناطق النائية و الاستغلال الأمثل للأراضي الهامشية، و استغلال الفرصة للتوعية البيئية و تسهيل التنزه و الاستجمام و الاقتراب من عالم الطبيعة الغني بالجمال، إذ أن الغرض من إنشاء المحمية هي حماية المناطق الطبيعية الجذابة و المصادر الطبيعية لأغراض استخدامات المستقبل و المناطق التي تحيى فيها النباتات و الحيوانات

[1] المحميات الطبيعية نقلا عن الموقع :
http ://www.omanet/com/Arabic/tourism/tourism13.osp?cat=touv§subcat=tou1,11/03/2014,14:20

[2] المحميات الطبيعية و الحفاظ على التوازن البيئي، نقلا عن موقع :file:///g :20%20%20%20%20%20%.htm

بشكل طبيعي في بيئتها الطبيعية، مع منع أية إساءة في استخدامات هذه المناطق و المحافظة على الأنواع الإحيائية النباتية و الحيوانية .[1]

و فيما يلي سوف نحاول التطرق إلى الأهمية الاقتصادية، الترفيهية و الاجتماعية، الأهمية العلمية و الثقافية للمحميات الطبيعية :[2]

❖ الأهمية الاقتصادية : تتحدد القيم الاقتصادية للمحميات الطبيعية من عوائد مباشرة نقدية إلى عوائد غير نقدية تأتي من قيم أخرى، إذ أن الفوائد الاقتصادية و المادية من السياحة المرتبطة بالحياة البرية و بالمحميات الطبيعية تصل لعشرات الملايين من الدولارات سنويا في بعض الدول، إضافة إلى الفوائد غير المباشرة من توفير الخدمات للسائح ؛

❖ الأهمية الترفيهية و الاجتماعية : يتجدد الاهتمام العالمي بالمحميات الطبيعية من خلال الاهتمام المتزايد بالسياحة البيئية و فوائدها و الحفاظ على مقوماتها، فالاستغلال الأمثل لهذه المقومات يكمن في زيارتها و في القيام ببعض الأنشطة و الهوايات، كتسلق الجبال و الغطس ؛

❖ الأهمية العلمية و الثقافية : و تأتي من استغلال مختلف عناصر المحميات الطبيعية من أجل إجراء البحوث العلمية المختلفة و التجارب العلمية، و هذا ما يلاحظ حاليا في عدد من الدول المتقدمة ؛

كما يعد علم الحياة البرية عبارة عن تجميع للمعارف من علوم كثيرة وثيقة بالبيئة التي تشكل عناصرها الجزء المهم من حماية للحيوان البري و معيشته، غذائه و علاقاته التنافسية عن طريق خلق التفاعلات المختلفة في البيئة و عناصرها، كما تأتي علاقته بالجيولوجيا عن طريق الحفريات و يرتبط بعلم الطفيليات و التشريح، و الأنسجة و علم الأمراض و الأجنة و الوراثة و التطور و الهندسة الوراثية و بعلم إدارة الموارد و علم الاقتصاد .

أما الأهمية الثقافية متمثلة في الطقوس و التأثيرات الروحية و النفسية، و المقدسات و الألفة المتصلة بارتباط الحيوانات البرية بالشعر و الموسيقى، و الفنون الأخرى كالرسم، النحت و ارتباطها بالتراث مما يثري الحياة الإنسانية .

[1] الطيب داودي، دلال بن طبي، السياحة البيئية كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة، ملتقى حول: اقتصاديات السياحة و دورها في التنمية المستدامة، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 9-10 مارس 2010، ص 16 .

[2] المحميات الطبيعية، نقلا عن الموقع :www.vasaljinz_turtleveserve.com.13/04/2014,17:29

ثالثا : أقسام المحميات الطبيعية :

تقسم المحميات الطبيعية إلى ثلاث نطاقات هي :

❖ المنطقة المركزية : و تهدف إلى توفير حماية طويلة الأمد لما تمتلكه من نظم بيئية طبيعية و ما تحتويه من أنواع حية نباتية و حيوانية، و يجب أن يكون هذا النطاق من الاتساع بحيث تحقق أهداف الحماية و الصون ؛

ملاحظة : يمكن في حالات عديدة تحديد عدد من المناطق المركزية في محمية واحدة، و ذلك لضمان تمثيل تشكيلة النظم البيئية التي تمتلكها .

❖ المنطقة الواقية (العازلة) :و تحيط هذه المنطقة عادة بالمنطقة المركزية و تلاصقها، و يتم فيها تنظيم الأنشطة بحيث لا تعوق هذه الأنشطة أهداف الصون و الحماية في المنطقة المركزية، بل تساعد على حمايتها، يمكن لهذه المنطقة أن تكون منطقة للبحث التجريبي كـ :

✓ استكشاف و سائل إدارة الغطاء النباتي الطبيعي أو الغطاء الحيواني و ذلك لتحقيق النوعية العالية من الإنتاج ؛

✓ إعادة تأهيل المناطق المتدهورة ؛

✓ دعم و حماية القيم و التقاليد البيئية المحلية الموروثة عبر الأجيال ؛

✓ نشاطات متطلبات التعليم و التدريب و السياحة و الترفيه .

❖ المنطقة الانتقالية : و هي المنطقة الخارجية التي يمكن أن تحيط بالمنطقة العازلة، و يمكن في هذه المنطقة تنفيذ مختلف الأنشطة الزراعية المنظمة و غيرها من النشاطات دون تعريض الموارد الطبيعية في هذه المنطقة إلى خطر التدهور و الانقراض، و تعمل المجتمعات البشرية المحلية و الجهات المعنية و الجمعيات الأهلية و المنظمات و غيرهم من المستفيدين على إدارة الموارد الحيوية المحلية، و تنميتها تنمية مستدامة لصالح السكان المحليين، و تعتبر المنطقة الانتقالية ذات أهمية اقتصادية و اجتماعية بالغة لتحقيق التنمية الوطنية .

المطلب الثالث : أهداف و أنواع المحمية الطبيعية

أولا : أهداف المحمية الطبيعية :

تضمن البروتوكول الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة وحدة التنسيق، الذي انعقد بشأن المناطق التي تتمتع بحماية خاصة في البحر الأبيض المتوسط عام 1986، تأكيدا للدول الأعضاء في هذه المنطقة، أن الهدف من إنشاء المناطق المحمية هو ضمان سلامة التنوع البيولوجي و الاختلاف الوراثي للأنواع و المستويات المرضية لتكاثرها، و أماكن توالدها و مواطنها، ليس هذا فحسب، بل يجب أن تكون المحمية آلية لإدارة الموارد البيولوجية و استثمارها بشكل مستدام يضمن المحافظة عليها و حمايتها و تنميتها .[1]

و يمكننا تنفيذ الأهداف من إعلان المحميات و تأسيسها و إدارتها عموما بما يلي :

- ❖ الحماية القانونية لتلك المناطق بموجب قوانين محلية و دولية و ردع المعتدين على البيئة ؛
- ❖ الحفاظ على العمليات البيئية (الإيكولوجية) التي ترتبط باستمرارية الحياة و بقاء الإنسان، و ذلك من خلال حماية الأنواع النباتية و الحيوانية الموجودة و بخاصة المهددة منها بالانقراض ؛
- ❖ البحث العلمي في مجال الأحياء و النظم البيئية ؛
- ❖ صون و حفظ المصادر الوراثية النباتية و الحيوانية ؛
- ❖ اكتشاف المناطق الطبيعية المختلفة عبر العالم و إحصاء الحيوانات و النباتات الموجودة بها ؛
- ❖ الاستخدام المستدام للموارد الحيوية و النظم البيئية الطبيعية ؛
- ❖ الاستثمار السياحي البيئي للمحمية بالشكل الذي لا يؤثر سلبا على مكوناتها الحيوية ؛
- ❖ المحافظة على التنوع البيولوجي في العالم ؛
- ❖ التربية و زيادة الوعي الجماهيري بأهمية الأحياء ؛
- ❖ الحفاظ على التراث في استثمار الموارد الطبيعية المتجددة و التراث الطبيعي و صيانتها .

و لما كانت المحميات الطبيعية تختلف من حيث الأنواع التي تضمها و من حيث حجمها و البيئة التي تنتمي إليها، لذلك سوف نجد تنوعا في الأهداف يتناسب مع نوع كل محمية، و إن تقاطعت هذه الأهداف في العديد من تلك المحميات .

[1] دور المحميات الطبيعية في تنمية السياحة البيئية في لبنان، نقلا عن موقع :
http://www.lebarmy.gov.lb/ar/news/?32244#.ubgp9ng01s,18/03/2014,20:42

و يجذر بالذكر أنه في القرون و العقود الماضية كان التنوع الحيوي أكثر ازدهارا إلا أنه تعرض للعديد من الأخطار نذكر أهمها :

- ❖ التوسع السكاني و الصناعي و الزراعي ؛
- ❖ الصيد و الرعي المضرين ؛
- ❖ قطع الغابات ؛
- ❖ استنزاف النباتات الطبية و الاقتصادية ؛
- ❖ التجارب غير المنظمة بالأنواع النباتية و الحيوانية ؛
- ❖ الكائنات الغازية .

ثانيا : أنواع المحميات الطبيعية :

لقد أقر الاتحاد العالمي لصون الطبيعة عام 1969 الأنواع الآتية من المحميات الطبيعية :[1]

1- المحمية الطبيعية العلمية :

و هي مساحة أرضية أو مائية أو كليهما تتميز بنظم بيئية أو ملامح تشكيلية أو تضم أحياء متميزة أو متوطنة و تشكيلات جيولوجية، تخصص هذه المساحة للحفاظ على هذه المزايا أو إحداها بعيدا عن كل النشاطات و المؤثرات الإنسانية .

و يهدف هذا النوع من المحميات إلى :

- ❖ حماية الموائل و النظم البيئية و الأنواع بحيث تكون أقرب ما يمكن إلى طبيعتها الفطرية ؛
- ❖ صون المصادر الوراثية الحية الطبيعية ؛
- ❖ صون العلاقات البيئية الأساسية ؛
- ❖ الحفاظ على التشكيلات الجمالية الطبيعية ؛
- ❖ ضمان حماية أنماط من البيئة الطبيعية للقيام بالبحث العلمي و مراقبة التغيرات البيئية الحيوية .

2- محمية الحياة البرية :

[1] الجمهورية العربية السورية، وزارة الدولة لشؤون البيئة، المحميات الطبيعية-أنواعها-أهدافها-اشتراطاتها، تقرير خاص بشرح المحميات الطبيعية، دمشق، جويلية 2003، ص ص: 9-18 .

و تعرف على أنها مساحة أرضية أو مائية أو كليهما (سبخات، أنهار، بحيرات ... الخ) لم يجر عليها أي تعديلات أو معدلة بشكل طفيف، و تحتفظ بخصائصها الطبيعية، و لا يوجد فيها أي سكن دائم يتعارض مع أهداف المحمية، و تحمى و تدار لحفظ حالتها الطبيعية .

و عادة ما تهدف إلى :

- ❖ صون النظم البيئية و خصائصها الطبيعية الجوهرية ؛
- ❖ تحقيق التوازن بين احتياجات المجتمعات البشرية و النظم البيئية الطبيعية ؛
- ❖ تأمين فرصة للأجيال القادمة لاكتساب المعرفة و التمتع بالمناطق التي لم تتعرض للنشاطات البشرية بشكل كبير و لفترة طويلة من الزمن .

3- محمية الإنسان و المحيط الحيوي :

هي عبارة عن مساحات كبيرة من النظم البيئية الطبيعية، تحمى من أجل الارتقاء بالعلاقة المتوازنة بين الإنسان و الطبيعة .

و في الأساس تهدف إلى ما يلي :

- ❖ الحماية و الحفظ لضمان صون النظم البيئية البرية و البحرية و الأنواع و التنوع الوراثي و المناظر الجمالية ؛
- ❖ النهوض بالتنمية الاقتصادية على المستوى المحلي بحيث تتسم بالاستدامة بيئيا و اجتماعيا و حضاريا ؛
- ❖ دعم أنشطة البحوث و الرصد و التدريب على قضايا الحماية و الصون و التنمية المستدامة .

4- المنتزه الوطني :

و هو عبارة عن مساحة واسعة من الأرض أو الماء أو كليهما و تتميز بخصائص بيئية أو جيولوجية أو جمالية أو بغطائها النباتي، و قد تكون على شكل أراضي رطبة أو مائية (بحيرات و أنهار).

و هي تهدف إلى :

- ❖ تضمن تكامل و سلامة عناصر النظم البيئية لنظام بيئي للأجيال الحالية و المستقبلية ؛
- ❖ منع الاستغلال المؤثر سلبا على أهداف إعلان الموقع كمتنزه و طني ؛
- ❖ حصول الزائر على فرص التمتع بالنواحي الجمالية الطبيعية و العلمية، الثقافية و الإبداعية كجزء من التناغم البيئي الاجتماعي .

5- المحمية البحرية-الشاطئية :

و هي جزء من البيئة الشاطئية أو البحرية أو كليهما معا، تخضع لقوانين و أنظمة تؤمن حماية النظم البيئية البحرية و الشاطئية و مكوناتها بما في ذلك الملامح التاريخية و التراثية .

و من أهدافها نجد :

- ❖ الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية و مكونات التنوع الحيوي الشاطئي و البحري ؛
- ❖ حماية الأنواع المهددة بالانقراض و إعادة تأهيلها ؛
- ❖ الاستفادة من الموقع لأغراض بحثية و تعليمية و توعوية ؛
- ❖ حماية الموارد التراثية و التاريخية ؛
- ❖ تحقيق فوائد اقتصادية و اجتماعية ؛
- ❖ تنفيذ برامج السياحة البيئية المنظمة .

6- المحمية الوقائية :

هي موقع واسع يمكن أن يكون أجردا أو ذو نسبة تغطية نباتية متدنية، يتعرض لأخطار طبيعية أو بشرية و يتطلب الحماية و إعادة التأهيل .

و تهدف إلى :

- ❖ حماية النظم البيئية و العناصر المكونة لها من التدهور ؛
- ❖ تثبيت التربة الخصبة و التشكيلات الجيولوجية و حمايتها من التعرية ؛
- ❖ إعادة تشجير الموقع بالأنواع النباتية الملائمة ؛
- ❖ توفير الظروف المناسبة للتجدد الطبيعي ؛
- ❖ الحفاظ على المناظر الطبيعية .

7- محمية التراث الطبيعي العالمي :

هي محمية تحتوي على الأشكال الطبيعية التي تعتبر ذات أهمية عالمية أصلية .

و من بين أهدافها نجد :

- ❖ حماية النظم البيئية و مكوناتها و التشكيلات الطبيعية و الجيولوجية ؛
- ❖ الحفاظ على جزء من التراث الطبيعي العالمي .

8- المحمية الطبيعية ذات الأهمية الخاصة :

هي مساحة محددة من الأرض أو المياه أو كليهما معا، تحتوي على نظام بيئي أو أنواع حية فريدة لا توجد في أماكن أخرى على المستويين الوطني و الدولي .

و تهدف إلى :

- ❖ الحفاظ على الميزات البيئية الموجودة في المحمية ؛
- ❖ حماية الأنواع الحية المميزة و الفريدة .

المطلب الرابع : أسباب تأسيس (ظهور) المحميات الطبيعية

أولا : مواصفات المحميات الطبيعية :

هناك بعض المواصفات التي تجعل من بعض المناطق مؤهلة لأن تكون محمية و هي :[1]

- ❖ توفر نظام بيئي متميز في المنطقة (مجموعات حيوانية و نباتية مستوطنة) ؛
- ❖ وجود نوع متميز من الحيوانات أو النباتات في المنطقة سواء بقيمته أو ندرته أو نوع معرض للانقراض ؛
- ❖ وجود تنوع بيولوجي طبيعي لأنماط الحياة في المنطقة، و كذلك عندما يكون لشكل السطح أو العوامل الجيوفيزيائية أهميته خاصة كوجود الينابيع ؛
- ❖ مناطق جيولوجية نادرة الوجود ؛
- ❖ المحميات الطبيعية تتضمن أنشطة وفق ضوابط حاكمة و قواعد متحكمة و تصون الحياة الطبيعية؛
- ❖ المحميات الطبيعية تحافظ على النوع و تحمي الكائنات من الانقراض ؛
- ❖ المحميات الطبيعية تتضمن أنشطة لها عائد و لها مردود سواء مادي أو معنوي ؛
- ❖ المحميات الطبيعية نشاط يجمع بين الأصالة في موروثها الحضاري الطبيعي و ما بين الحداثة في تحضيرها الأخلاقي و القيمي .

ثانيا : إدارة المحميات الطبيعية :[2]

هناك تباين كبير في تطبيق نظام المحمية و كيفية إدارة المحميات بين بلد و آخر، و على كل دولة أن تعمل على سن القوانين لإنشاء المحميات الطبيعية للوصول إلى الأهداف الموضوعة لكل محمية، و إذا كان الاهتمام بالبيئة يتطلب منا أن نخطط لما يسمى " التسويق الأخضر "* لكن قبل ذلك، يجب خلق ثقافة مؤسسية خضراء تتبع ما يسمى " الإدارة الخضراء " من خلال الإجراءات الإدارية و الأطر التنظيمية و النشاطات البيئية التي تقوم بها .

---

[1] طناش هاجر، فقعاص أمال، السياحة البيئية بالجزائر واقع و آفاق، دراسة حالة ولاية جيجل، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص اقتصاد و تسيير سياحي، جامعة جيجل، جيجل، 2013، ص ص: 74-75 .

[2] علي زين الدين، دور المحميات الطبيعية في تنمية السياحة في لبنان، مجلة الدفاع الوطني، بدون عدد، بيروت، لبنان، 2012، نقلا عن الموقع :http://www.lebarmy.gov.lb/ar/news/?3224#.ubgp9ng01s,12/04/2014,21:43

*التسويق الأخضر هو أي نشاط تسويقي خاص بمنطقة معينة، يهدف إلى خلق تأثير إيجابي أو إزالة التأثير السلبي لمنتج معين على البيئة الطبيعية.

إن فوائد الإدارة الجيدة هي في اكتساب الخبرات و زيادة المعرفة التي تساعد على اتخاذ الحلول و القرارات المناسبة، عند مواجهة بعض المشكلات الإدارية، و يبقى الهدف الرئيسي من إدارة المحمية هو الوصول إلى الغايات التي من أجلها تأسست هذه المحمية، بطرق اقتصادية و فعالة، ذلك أن القرارات الإدارية الفعالة تعتمد على الخبرة في هذا المجال، و على الأشخاص المسئولين عن تطبيق الإدارة اليومية في كل محمية، و إجمالا إن النظام الإداري للمحميات يشمل العناصر الأساسية الآتية :

الإدارة، التجهيزات و البنى التحتية، الموارد المالية، نشر التعليم و الوعي البيئي .

❖ الإدارة : تعين السلطات الرسمية لجنة لإدارة المحمية، تتمثل فيها جميع الفعاليات المحلية الحكومية و غير الحكومية، كبلديات المنطقة و الجمعيات البيئية و الخبراء العلميين ؛

❖ التجهيزات و البنى التحتية : من الضروري أن تتوافر في المحمية الآليات من السيارات و الدراجات النارية، و ذلك لتأمين الدوريات و توفير الحماية حسب قوانين الحماية المعمول بها، كذلك يجب شق طرقات و توفير مواصلات محدودة داخل المنتزهات الوطنية لغرض تطوير السياحة و الأبحاث العلمية، كما أنه من الضروري توفير مبان و مساكن للجهاز الإداري العامل في المحميات أو المنتزهات على أحد أطراف كل منهما، و يمكن أيضا بناء فندق في الجوار لاستقبال الزائرين القادمين من مناطق بعيدة، إذا كانت أعدادهم كافية، إذ أن ذلك يسهم في إنعاش الحالة الاقتصادية لسكان المنطقة التي تقع المحمية في محيطهم، و يتطلب الأمر أحيانا أن تزود المحميات و بالأخص المحميات الغابية بوسائل إسعاف طبية أو إنقاذ، أو معدات إطفاء ؛

❖ الموارد المالية : لا يمكن للمحمية أن تستمر و تتطور ما لم تتوافر لها موازنة كافية، أما موارد هذه الموازنة فتتأمن من مصادر عدة، كالهيئات الرسمية، و بعض الجمعيات المحلية و العالمية المعنية بالشأن البيئي و خصوصا الاتحاد العالمي للمحافظة على الطبيعة (IUVN)، و لجنة المحافظات على المحميات الوطنية و المناطق المحمية (CNPPA) و اليونسكو، و الدول المتقدمة، كما أن بعض موارد الموازنة قد تأتي من الرسوم المفروضة على الزوار .

المبحث الثاني : حماية البيئة الطبيعية

لقد كان تأثير الإنسان على البيئة محدودا خلال آلاف السنين، عكس القرن التاسع عشر الذي شهد الثورة الصناعية، إذ أن مختلف مشاكل البيئة كانت بدايتها مع ازدهار الحياة البشرية و تطورها، لذلك وجب حمايتها من خلال سن مختلف القوانين التي تعنى بشأن البيئة، أو الانخراط في مختلف الاتفاقيات الدولية .

المطلب الأول : مفهوم حماية البيئة

أولا : تعريف البيئة :

1- البيئة لغة : [1]

هي حالة الاستقرار و النزول، فيقال تبوأ مكانا أو منزلة بمعنى حل و نزل و أقام، و من ذلك قوله تعالى: " و كذلك مكنا ليوسف في الأرض يتبوأ منها حيث يشاء ... " [يوسف: 56] .

2- البيئة اصطلاحا :[2]

البيئة في الاصطلاح هي المحيط الطبيعي و الصناعي الذي يعيش فيه الإنسان بما فيه من ماء و هواء، فضاء، تربة، كائنات حية و منشآت أقامها الإنسان لإشباع حاجاته المتزايدة، إذ تنطوي على وسط طبيعي و آخر مقام بفعل نشاط الإنسان .

3- التعريف القانوني للبيئة :

عرف المشرع الجزائري البيئة على أنها: " تتكون من الموارد الطبيعية اللاحيوية و الحيوية كالهواء، الجو، الماء، الأرض، باطن الأرض، النبات و الحيوان، بما في ذلك من التراث الوراثي و أشكال التفاعل بين هذه الموارد و كذا الأماكن و المناظر و المعالم الطبيعية ".[3]

كما عرفها المشرع التونسي بموجب قانون البيئة التونسي رقم 91 لسنة 1983 بأنها: " العالم المادي بما فيها الأرض، الهواء، البحر، المياه الجوفية و السطحية و الأودية، البحيرات الساكنة، السبخات و ما

[1] عارف صالح مخلف، الإدارة البيئية، بدون طبعة، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص ص: 30-31.
[2] نفس المرجع، ص ص: 30-31 .
[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة في 19 جويلية 2003، الجريدة الرسمية رقم 43، المؤرخة في 2003/07/20 .

يشابه ذلك، و كذلك المساحات الطبيعية و المناظر و المواقع المتميزة، و مختلف أصناف الحيوانات و النباتات، و بصفة عامة كل ما يشمل التراث الوطني ".[1]

أما المشرع المصري فقد أخذ بالمعنى الواسع عندما عرفها وفقا للمادة الأولى من قانون حماية البيئة المصري رقم 4 لسنة 1994 بأنها: " المحيط الحيوي الذي يشمل الكائنات الحية و ما يحتويه من مواد و ما يحيط به من هواء و ماء و تربة، و ما يقيمه الإنسان من منشآت ".[2]

في حين أن المشرع الفرنسي فقد تبنى مصطلح البيئة لأول مرة في القانون الصادر بتاريخ 1976/07/10 المتعلق بحماية الطبيعة، فجاء في المادة الأولى منه بأن: " البيئة مجموعة من العناصر هي: الطبيعة، الفصائل الحيوانية و النباتية، الهواء، الأرض، الثروة المنجمية و المظاهر الطبيعية المختلفة ".[3]

إذن من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نقول أن مدلول البيئة لا يخرج عن مجموعة من العناصر يمكن حصرها في صنفين :

- ❖ الصنف الأول : مجموعة العوامل من ماء، هواء، تربة و كائنات حيوانية و نباتية ؛
- ❖ الصنف الثاني : و يشمل كل ما استحدثه الإنسان من منشآت .

4- صعوبة تعريف البيئة :[4]

من المعلوم أن مصطلح البيئة قد استعمل في شتى حقول المعرفة، و أدى هذا الاستعمال الواسع إلى ظهور هذا المصطلح بألوان متعددة و مختلفة باختلاف مضامينها و غاياتها، الأمر الذي جعله عصيا على التحديد الواضح الدقيق، إذ لا يوجد تعريف جامع لكل معانيه و مانع من تداخل و اختلاط مفاهيم أخرى مع مفهوم البيئة، و تكمن صعوبة تعريف البيئة لدى المشرعين و الفقهاء على النحو الآتي :

- ❖ **صعوبة تعريف البيئة لدى المشرع :**

لقد ساهم المشرع في زيادة حلكة الغموض و الإبهام الذي يكتنف تعريف البيئة للأسباب التالية :

---

[1] عارف صالح مخلف، مرجع سبق ذكره، ص: 34 .

[2] نفس المرجع، ص: 35 .

[3] ماهية قانون حماية البيئة، نقلا عن موقع :http://www.staralgéria/net/t1644-topic#ixzz2w2pstnej

[4] عارف صالح مخلف، مرجع سبق ذكره، ص ص: 36-39 .

✓ يلجأ المشرع و هو بصدد تنظيمه لمكونات البيئة إلى استخدام مصطلح البيئة للتعبير عن معان متعددة و مختلفة غالبا، الأمر الذي يؤدي في كثير من الأحيان غموض المصطلح و تعقيده، فالمشرع الفرنسي تبنى مفهوما ضيقا لمصطلح البيئة في القانون الصادر في 1976/07/19 إذ جعله قاصرا على العناصر الطبيعية دون الأماكن و المواقع السياحية، غير أنه أخذ بالمفهوم الواسع بموجب القانون الصادر في 1979/07/10 الخاص بحماية الطبيعة، فقد قسم البيئة إلى ثلاثة عناصر: طبيعة (مجالات حيوانية و نباتية، توازن بيئي)، موارد طبيعية (ماء، هواء، أرض)، مواقع طبيعية سياحية ؛

✓ تختلف الأنظمة التشريعية فيما بينها في نظرتها للبيئة و مكوناتها، فمنها من يأخذ بالمفهوم الواسع إذ تشمل البيئة العناصر الطبيعية إلى جانب المنشآت و المواقع المقامة أو المشيدة بفعل الإنسان، منها القانون الكندي لعام 1990 الذي يشمل مصطلح البيئة العناصر الطبيعية إلى جانب العناصر الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية، التي لها صلة مؤثرة في حياة الإنسان بشكل مباشر أو غير مباشر، و هذا هو المفهوم الغالب في التشريعات البيئية، أما المشرع العراقي فقد عرف البيئة على أنها: " المحيط بجميع عناصره الذي تعيش فيه الكائنات الحية ". و الحقيقة أن هذا التعريف لا يخلو من اللبس و الغموض بل يعتريه الشك و الإبهام، فهل يقصد المشرع بالمحيط الوسط الطبيعي فحسب، أم أنه يمتد ليشمل الوسط الصناعي، و لو دققنا النظر في التعريف لتبين لنا أن المشرع العراقي يأخذ بالمفهوم الواسع للبيئة لأن المشرع ذكر المحيط بجميع عناصره، و المحيط الذي يعيش فيه الإنسان مع سائر الكائنات الحية يشمل العناصر الطبيعية (الماء، الهواء، الأرض، الفضاء)، كما يشمل العناصر المشيدة بفعل الإنسان .

و كذلك أخذ الاتحاد الأوربي بالمفهوم الواسع للبيئة بموجب القرار 337/85 الخاص بتقدير تأثيرات المشاريع العامة و الخاصة على المحيط، و قد بينت الفقرة (03) منه عناصر المحيط التي يراد بها (الإنسان، الحيوان، النبات، التربة، الماء، الهواء و المناخ)، و التفاعل بين هذه الموارد و الكائنات الحية بما فيها الإنسان .

و قد تبنى المشرع الإسباني المفهوم الأوربي للبيئة بموجب القانون رقم 1302 لسنة 1986 .

أما الدول التي أخذت بالمفهوم الضيق للبيئة و قصرت الحماية القانونية على عناصر البيئة الطبيعية دون العناصر الأخرى البرازيل، حيث يضمن النظام القانوني الخاص بالبيئة الحماية للعناصر الطبيعية اللازمة لبيئة متوازنة كالماء و الهواء، التربة، النبات، الحيوان فقط، و كذلك قانون حماية البيئة الأردني رقم 12 لسنة 1995 الذي يعرف البيئة بأنها: " المحيط الذي تعيش فيه الأحياء من إنسان، حيوان و نبات، و

يشمل الماء، الهواء، الأرض و ما يؤثر على ذلك المحيط ". كما حددت المادة ذاتها عناصر البيئة كالماء، الهواء، الأرض و ما تشمل عليه .

و مهما تكن البيئة فإنها ساهمت بشكل كبير في بلورة المفهوم القانوني للبيئة غير أن اختلاف المنظور الذي ينظر المشرع منه عند التعريف البيئي قد انعكس أثره على تعريف الفقهاء لها .

❖ **صعوبة تعريف البيئة لدى الفقه :**

لقد شكك الكثير من الفقهاء في إمكانية وضع تعريف واضح و محدد للبيئة و لاسيما من الجانب القانوني باعتبارها قيمة من القيم التي يسعى القانون للحفاظ عليها، بل أن بعضا منهم لم يتردد في القول بأن البيئة كلمة لا تعني شيئا لأنها تعني كل شيء، ذلك أن البيئة ليست خليطا من الدراسات الجغرافية و البيولوجية و التاريخية، الاجتماعية، الثقافية و الاقتصادية فحسب، بل إنها الوسط الذي يعيش فيه الإنسان مع الكائنات الحية الأخرى بما فيه من هواء و ماء و تربة و ما يشتمل عليه من ظروف مادية و معنوية تتداخل مع بعضها البعض، و تتفاعل فيما بينها بشكل يؤثر على الإنسان سلبا و إيجابا، لذلك يصعب تعريف البيئة من الجانب القانوني إذا ما نظرنا إليها نظرة شمولية لبسط الحماية القانونية عليها باعتبارها قيمة أساسية من قيم الحياة .

ثانيا : تعريف البيئة الطبيعية :

" يقصد بالبيئة الطبيعية كل ما يحيط بالإنسان من عناصر أو معطيات حية أو غير حية، و ليس للإنسان أي دخل في وجودها مثل الصخور و موارد المياه و عناصر المناخ و التربة، النباتات، الحيوانات البرية و غيرها ".[1]

من خلال هذا التعريف يتضح جليا لنا أن البيئة الطبيعية يقصد بها كل ما خلقه الله سبحانه و تعالى على هذه الأرض، من كائنات حية كالحيوان، النبات، الحشرات ... الخ، أو لا حيوي كالجماد: الصخور و الجبال ... الخ، و كل هذه الأشياء لم يساهم في إيجادها، إذن البيئة الطبيعية هي ما أوجده الله و لم يصنعه الإنسان .

[1] عائشة سلمى كيحلي، دراسة السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية العاملة في الجزائر، دراسة ميدانية لقطاع النفط بمنطقة حاسي مسعود، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2008، ص: 4 .

و في البيئة الطبيعية يمكننا تمييز :

✓ وحدات بيئية كاملة تعمل كأنظمة طبيعية دون تدخل بشري، بما في ذلك جميع النباتات، الحيوانات و الكائنات الدقيقة، الصخور، الغلاف الجوي، الظواهر الطبيعية التي تتواجد ضمن حدود جغرافية واضحة ؛

✓ موارد طبيعية عالمية و ظواهر فيزيائية ليس للبشر دخل فيها مثل: الهواء، المناخ، الطاقة الإشعاعية و الشحنة الكهربائية و المغناطيسية، التي لا تتواجد ضمن حدود واضحة المعالم .

ثالثا : عناصر البيئة الطبيعية :[1]

و تتمثل هذه العناصر في الهواء، الماء العذب، التربة، البنية البحرية، و التي سوف نحاول شرحها بإيجاز فيما يلي :

❖ الهواء : يعتبر الهواء من أثمن عناصر البيئة، فهو سر الحياة، أو روح الحياة كما يسمى في الحضارات الإنسانية القديمة، و هو ضروري لجميع الكائنات الحية، و خاصة الإنسان الذي لا يستطيع أن يستغني عنه و لو للحظات محدودة، و يمثل الهواء بيئة الغلاف الجوي المحيط بالأرض، و يسمى علميا بالغلاف الغازي، لأنه يتكون من غازات تعتبر من مقومات الحياة للكائنات الحية كالأوكسجين و النتروجين، و لهذا فإن أية تغيرات تطرأ على المكونات الطبيعية للهواء الجوي، تؤدي إلى تأثيرات سلبية على هذه الكائنات الحية من حيوان، إنسان و نبات، و قد كان لنشاط الإنسان في العصر الحديث أثرا كبيرا في الإخلال بتوازن المكونات الطبيعية للهواء على نحو يحمل أخطارا جسيمة على الحياة على ظهر الأرض، بما أدخله بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من موارد أو طاقة في الغلاف الجوي ؛

❖ الماء العذب : المياه العذبة هي عصب الحياة لأغلب الكائنات الحية، و تمثل المياه العذبة 3 % من الحجم الكتلي لمياه الأرض، و هذه النسبة بالرغم من ضآلتها، فإنها تواجه إشكالات عديدة تتمثل في التدهور المضطرد في نوعيتها و في صلاحيتها للوفاء بالاستخدامات المقصودة منها، بسبب التلوث الناشئ عن الأنشطة المختلفة، و عن الانقلاب الصناعي الهائل، و الانفجار السكاني و غير ذلك من الأسباب التي أدت إلى تلوث المياه و جعلها غير صالحة للاستخدامات اللازمة للحياة ؛

[1] البيئة الطبيعية، نقلا عن موقع :http://ar.wikipedia.org/wiki,17/04/2014,23:14

❖ البنية البحرية : تلعب البحار و المحيطات دورا مهما في حياة الإنسان، فهي تغطي أكثر من 71 %من سطح الأرض، و بالتالي فهي تسهم بنصيب وافر من الحفاظ على التوازن البيولوجي للكرة الأرضية، يضاف إلى ذلك أن البحارو المحيطات تتمتع بأهمية اقتصادية كبرى للإنسان، فهي مصدر لغذائه، و مصدر للطاقة، و مصدر للعديد من الثروات المعدنية و النباتية المختلفة، و سبيل للنقل و المواصلات و مجال للترفيه و الاستجمام و السياحة ... الخ، فقد ظل الإنسان لمدة طويلة ينظر إلى البحار و المحيطات بوصفها قارة بسبب مساحتها الواسعة على استيعاب كل ما يلقى فيها من مخلفات و مواد، و أنها قادرة على تنظيف نفسها بنفسها، غير أن الدراسات الحديثة أثبتت خطأ هذا التصور و كشفت ما تعاني منه البيئة البحرية من تلوث حاد بسبب ما يلقى فيها من فضلات و مواد ضارة، بحيث أضحت مشكلة تلوث البيئة البحرية من المشكلات الخطيرة التي تهدد وجود الإنسان ذاته، فضلا عن سائر الكائنات الحية الأخرى ؛

❖ التربة : التربة أو الأرض من العناصر الجوهرية لمكونات البيئة البرية، فعليها تقوم الزراعة و الحياة الإنسانية و الحيوانية، و التربة مورد طبيعي متجدد من موارد البيئة، و هي أحد المتطلبات الأساسية اللازمة للحياة على الأرض، تعادل أهميتها الماء و الهواء، و لكنها في الوقت نفسه معرضة للتأثيرات التي هي من صنع الإنسان، حيث أدت الزيادة السكانية السريعة في العالم و ما واكب ذلك من الحاجة إلى المزيد من الغذاء و الطاقة، إلى الإسراف الشديد في استخدام الأرض، و إلى الإفراط الهائل في استعمال كل ما من شأنه زيادة الإنتاج الغذائي من أسمدة كيميائية، مبيدات حشرية، و قد نتج عن ذلك إجهاد التربة و استنزافها بصورة أدت إلى تدهورها و أضرت بقدرتها على التجدد التلقائي و أخلت بالتوازن الدقيق القائم بين عناصرها .

إضافة إلى ما سبق يمكننا الحديث عن عنصر آخر ألا و هو التنوع البيولوجي للأحياء، و الذي يشمل الحيوانات التي تعيش على موارد الطبيعة المتجددة كالماء، الهواء و التربة .[1]

رابعا : العلاقة بين البيئة الطبيعية و التلوث :

تعتبر مشكلة التلوث من أهم الأخطار التي تهدد البيئة الطبيعية، و تهدد الحياة على سطح الأرض ككل، إذ أن التلوث يلعب دورا هاما في فقدان الطبيعة للعديد من مزاياها و مكوناتها، أي أنه يهدد التنوع البيولوجي و استمرارية الوجود الحيوي ككل .

[1] عارف صالح، مخلف، مرجع سبق ذكره، ص: 44 .

❖ **تعريف التلوث :**

عرف المشرع الجزائري التلوث على أنه: " كل تغير مباشر أو غير مباشر للبيئة، يتسبب فيه كل فعل يحدث أو قد يحدث وضعية مضرة بالصحة و سلامة الإنسان و النبات و الحيوان، الهواء،الجو و الماء، الأرض و الممتلكات الجماعية و الفردية ".[1]

كما عرفته منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية (L.O.C.D.E) في توصياتها عقب مؤتمر ستوكهولم في سنة 1974 بأنه: " إدخال مواد أو طاقة بواسطة الإنسان سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى البيئة، بحيث يترتب عليها آثار ضارة من شأنها أن تهدد الصحة الإنسانية و تضر بالموارد الحية أو بالنظم البيئية، أو تنال من قيم التمتع بالبيئة، أو تعوق الاستخدامات الأخرى المشروعة لها ".[2]

❖ **أنواع التلوث :[3]**

فيما يلي سوف نعرض أنواع التلوث المختلفة، إذ أننا من خلال هذا العرض يمكننا و بسهولة فهم و تحديد طبيعة العلاقة بين البيئة الطبيعية و التلوث .

✓ **تلوث الهواء :**

الهواء النقي هو الذي يحتوي على الأوكسجين بنسبة 20,14 % و النتروجين بنسبة 78,09 % و الأرجون بنسبة 0,93 %، و ثاني أكسيد الكربون بنسبة قليلة جدا لا تزيد على 0,3 %، و هذه الغازات الأربعة تكون في مجموعها 99,99 % من حجم الهواء، و قد يحتوي الهواء على بخار الماء بنسبة 1-4 % .

أما تلوث الهواء فقد عرفه خبراء منظمة الصحة العالمية بأنه: " الحالة التي يكون فيها الجو خارج أماكن العمل محتويا على مواد بتركيزات تعتبر ضارة بالإنسان أو بمكونات بيئته ". و تنتج أهم ملوثات الجو

[1] القانون رقم 03-10.ج ر 43، مرجع سبق ذكره، المادة 04، ص 10 .

[2] عارف صالح، مخلف، مرجع سبق ذكره، ص: 50 .

[3] عائشة سلمى كيحلي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 8-9 .

من مخلفات السيارات، المصانع المتحركة، عمليات الحرق، مصانع الإسمنت، مصانع الحديد، مصانع الكيماويات ... الخ ؛

✓ **تلوث الماء :**

الماء أهم شيء في الطبيعة لأنه المصدر الأول للحياة و لأنه المصدر الذي يمد النبات الأخضر بالهيدروجين مع غاز ثاني أكسيد الكربون، (الركائز الأساسية للحياة) و هو نفسه مصدر الأوكسجين فالماء فيه سر الحياة لكل ما دب على الأرض من الحيوان و ما استوطنها من النبات ؛

و المصادر الرئيسية لملوثات المياه نحصرها في أربع مجالات رئيسية هي الفضلات، المجاري و الصناعة، الزراعة، التلوث الحراري، و طبيعي أن يضاف إليها التلوث بالإشعاع .

و هناك أيضا تلوث مياه الأمطار، و لقد أثار انتباه العلماء منذ سنوات موت الأشجار و النباتات ببقاع كبيرة من الغابات، و ظهور علامات التسمم على بعض الأشجار فور سقوط الأمطار، و بدأ العلماء يبحثون عن المشكلة و أسبابها و اتضح أن مياه الأمطار قد تلوثت بكميات هائلة من الأحماض مما يؤثر تأثيرا مباشرا على فيزيولوجيا النبات و الخلية، و يسبب أضرارا و حروقا في أطراف الأوراق و قد يؤدي إلى موت الشجرة أو النبات كاملا .

✓ **تلوث التربة و الأرض :**

تتعرض التربة لتدهور في نوعيتها و خصائصها الفيزيائية و الكيميائية و البيولوجية عن طريق الاستخدام لمبيدات الحشرات، الأسمدة و المخصبات التي تضاف إلى التربة ؛

✓ **التلوث الإشعاعي :**

التلوث بالإشعاع يعني تزايد الإشعاع الطبيعي عقب استعمال الإنسان للمواد المشعة الطبيعية أو الصناعية، و لقد صحب اكتشاف الطاقة الذرية انتشار مواد مشعة و مختلفة في الجو بصورة كبيرة أصبح يشكل خطرا كبيرا على الصحة العامة، و ترجع مصادر التلوث الإشعاعي إلى مصدرين هما :

- التجارب الذرية ؛
- تقليب العناصر المشعة .

إن من خلال استعراضنا لأنواع التلوث نستنتج أن العلاقة بين البيئة الطبيعية و التلوث تكمن في تلوث عناصر البيئة الطبيعية، إذ أن التلوث يصيب مختلف العناصر البيئية سواء كانت حية كالحيوان و النبات أو غير حية كالتربة و الهواء .

خامسا : تعريف حماية البيئة الطبيعية :

حماية البيئة الطبيعية هو أسلوب علمي منظم يستهدف التوصل إلى أفضل الوسائل لاستغلاله و حماية موارد البيئة الطبيعية و القدرات البشرية في تكامل و تناسق شاملين، من خلال مجموعة من المشروعات المقترحة ".[1]

من خلال هذا التعريف يمكن أن نقول أن حماية البيئة الطبيعية تهدف إلى الحد من آثار الإنسان أثناء مشروعات التنمية من التعدي على المقومات الأولية للبيئة الطبيعية .

سادسا : مبادئ حماية البيئة الطبيعية :[2]

- ❖ حماية البيئة الطبيعية تتضمن القواعد الأساسية للمحافظة على البيئة الطبيعية و حمايتها ؛

[1] أحمد الجلاد، التخطيط السياحي و البيئي بين النظرية و التطبيق، بدون طبعة، عالم الكتب، القاهرة، مصر، بدون سنة، ص: 185 .
[2] أحمد الجلاد، المرجع السابق، ص 186 .

❖ المحافظة على الموارد الطبيعية و تنمية و دعم الإمكانيات اللازمة لحماية البيئة الطبيعية و ضمان سلامتها، مع الاهتمام بالتقنيات الموروثة المتلائمة معها ؛

❖ تنفيذ أنظمة و مقاييس و قواعد حماية البيئة الطبيعية و توفير ما تحتاجه من إمكانيات للرصد و المراقبة و المحافظة عليها ؛

❖ حماية البيئة الطبيعية نشاط يحاول الإنسان أن يتفوق به على نفسه ليرسم مستقبل حياته .

المطلب الثاني : قانون حماية البيئة الطبيعية

أولا : التطور التشريعي لقانون حماية البيئة :[1]

لقد كان لظهور الثورة الصناعية إلى الوجود دور كبير في التدهور التدريجي للبيئة، و ذلك بسبب الاستغلال المفرط الثروات الطبيعية، و قد برزت عوامل التسمم في مختلف دول العالم، مما أدى بالدول إلى التفكير في ضرورة إيجاد الصيغ القانونية التي يمكنها أن تضع حدا للانتهاكات الخطيرة للبيئة، و يعود إصدار القوانين الخاصة بحماية البيئة إلى ما قبل القرن 19 إذ قام عدد من الحكام بسن التشريعات و أوامر في عدة دول، انحصرت في البداية في منع إلقاء القاذورات و الفضلات البشرية في الأنهار و البحيرات، حفاظا على الصحة العمومية، كما اهتم البعض بإصدار تنظيمات تتعلق بتحديد أصناف معينة من الطيور و الحيوانات بنية المحافظة على هذه الفصائل لخدمة الإنسان .

و مع التطور الصناعي و التكنولوجي اللذين عرفتهما البشرية تزايد اهتمام الإنسان بالمشاكل البيئية بالقدر الذي تزايد معه صدور التشريعات المنظمة لهذا الجانب، إضافة إلى ظاهرة التمدن التي تمت على حساب البيئة، كل هذه الإشكاليات تبين لنا الأوضاع المساهمة في استمرارية التلوث التي هي مرتبطة بالنماذج المختلفة للنمو الاقتصادي .

و بما أن التطور التشريعي لقانون حماية البيئة صاحب ظهور الثورة الصناعية و الآثار الناجمة عنها و المؤثرة على البيئة، سوف نتطرق فيما يلي إلى التطور التشريعي لقانون حماية البيئة في فرنسا باعتبارها إحدى الدول العظمى، و التي شاركت و لعبت دور كبير أثناء و بعد الثورة الصناعية، كذلك سوف

[1] ماهية قانون حماية البيئة، نقلا عن موقع :
http://www.staralgéria.net/t1644.topic#ixzz2w2pstnej,12/03/2014,11:25

نخص بالذكر التطور التشريعي لقانون حماية البيئة في الجزائر باعتبار أن محور الدراسة قائم على الجزائر أساسا .

ثانيا : التطور التشريعي لقانون حماية البيئة في فرنسا : [1]

لقد ظهرت بوادر قانون حماية البيئة في فرنسا لأول مرة إثر صدور قانون خاص بتنظيم صيد الأسماك سنة 1829، حيث نصت المادة 25 على خطر إلقاء أي نوع من المخلفات التي من شأنها أن تؤدي إلى هلاك الثروة السمكية، تحت طائلة عقوبة مالية قدرها 30 فرنك و الحبس من شهر إلى 3 أشهر كما صدر قانون حماية الثروة المائية بتاريخ 1898/04/08، و قانون الصحة العامة في 1902/02/15 و مع ظهور الثورة الصناعية عمد المشرع الفرنسي إلى سن قانون خاص بالمنشآت المصنعة سنة 1917 و بذلك تعد هذه الترسانة القانونية المرحلة الأولى من التشريع في هذا الباب .

و لقد صدر منشور سنة 1951 وضع بموجبه قانون الصحة العامة السالف الذكر حيز التنفيذ و أشار هذا المنشور إلى إنشاء محطات تنقية و تصفية مياه الصرف الحضري من كافة المخلفات و النفايات المؤثرة على الصحة العامة، و قد صدرت التعليمة الوزارية رقم 1954/97 المؤرخة في 1954/06/10 ألغت من خلاله المنشور السابق و ألزمت الولاة باتخاذ كافة التدابير الخاصة بمعالجة النفايات الصناعية، و هذا في إطار برامج التطهير الحضري .

و بمقتضى الأمر الصادر في 23 أكتوبر 1958، تم تعديل قانون الصحة الذي ألزم ربط العقارات بقنوات الصرف، أما في مطلع الستينات فأول قانون ظهر في فرنسا هو القانون رقم 1331/64 المؤرخ في 1964/12/26 المتعلق بحماية المياه من التلوث بالمواد البترولية، و من المسائل التي تضمنها هذا القانون حظر إلقاء المواد الخطرة في الأوساط المائية، و ضرورة وضع جرد خاص بالموارد المائية كما صدرت مجموعة من القوانين الخاصة بحماية البيئة و المراسيم التنفيذية في السبعينات، كالمرسوم التنفيذي رقم 438/73 الصادر بتاريخ 22 مارس 1973 المتعلق بالمنشآت المصنفة، و يعد القانون الصادر سنة 1976 و المرسوم المطبق له رقم 1141/77، و المتعلق بحماية الطبيعة و الذي نص في مادته الثانية على ما يسمى بدراسة مدى التأثير في البيئة، أهم قانون خاص بحماية البيئة، أما عند حلول الثمانينات صدرت التشريعات الخاصة بحماية البيئة كقوانين التهيئة العمرانية و منح رخص البناء و التجزئة و الهدم و من أهم

[1] ماهية قانون حماية البيئة، نقلا عن موقع :
http://www.staralgéria.net/t1644.topic#ixzz2w2pstnej,12/03/2014,11:25

هذه القوانين، القانون الصادر بتاريخ 1983/01/07 و تحت 08/83، و المرسوم المؤرخ في 1983/09/09 و المعدل له و المتعلق بمخطط شغل الأراضي، و كذلك المرسوم رقم 1262/83 المتعلق بشهادة التعمير، و في التسعينات صدرت عدة تشريعات متعلقة بحماية البيئة، نخص بالذكر القانون رقم 646/92 المؤرخ في 1992/07/13 المتعلق بالتخلص من النفايات الناجمة عن نشاطات المنشآت المصنفة، و يبقى أهم قانون صدر لتدعيم حماية البيئة في فرنسا القانون المسمى بقانون بارني نسبة إلى وزير البيئة آنذاك Barnier Michel، و لقد صدر سنة 1995 و أهم ما تضمنه هذا القانون الوقاية من التلوث و تيسير النفايات، و من الأخطار الطبيعية ... الخ، و يمكن تلخيص التطور التشريعي لقانون حماية البيئة الفرنسي في مراحل ثلاث :

- ❖ المرحلة الأولى : تبدأ من صدور قانون الصيد سنة 1929 إلى غاية 1951 ؛
- ❖ المرحلة الثانية : و تبدأ من صدور المنشور رقم 110/51 إلى غاية صدور قانون التهيئة و التعمير ؛
- ❖ المرحلة الثالثة : و هي المرحلة التي تبنى فيها المشرع الفرنسي مبادئ مؤتمر ستوكهولم إلى غاية صدور القانون رقم 108/95 المعزز بمبادئ مؤتمر قمة الأرض المنعقد بمدينة ريوديجانيرو البرازيلية سنة 1992 .

ثالثا : التطور التشريعي لقانون حماية البيئة في الجزائر : [1]

❖ تطور قانون حماية البيئة أثناء الفترة الاستعمارية :

تعد الجزائر من الدول التي خضعت لفترة طويلة من الاستعمار، و بذلك فإن مصيرها كان هو مصير أية دولة مستعمرة، و تتداول عليها القوانين و الأنظمة الاستعمارية لكن لما يتعلق الأمر بقواعد حماية البيئة، فإن المستعمر الفرنسي يأبى تطبيقها في الأراضي الجزائرية لأن هذا يتعارض و مصالحه الاستعمارية، فالجزائر بالنظر لما تتمتع به من ثروات و موارد طبيعية مهدت للمستعمر باستغلالها، فأدى هذا الطمع إلى استنزاف الموارد البيئية، و من ذلك الثروة الغابية حيث تعرضت لقطع الأشجار، و حرق الغابات، كما قام المعمر بعمليات الحفر الهمجية رغبة منه في الحصول على الثروات المعدنية مما أدى إلى تعكير طبقات المياه الجوفية و تشويه سطح الأرض، كما قام المستعمر بإنشاء المستوطنات على حساب الأراضي

[1] ماهية قانون حماية البيئة، نقلا عن موقع :
http://www.staralgéria.net/t1644.topic#ixzz2w2pstnej,12/03/2014,11:25

الفلاحية، و مما تقدم يمكن القول أن القوانين التي طبقتها فرنسا في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية لعبت دورا كبيرا في استنزاف الموارد البيئية و تقليصها .

❖ **تطور قانون حماية البيئة بعد الاستقلال :**

بعد الاستقلال مباشرة، انصب اهتمام الجزائر على إعادة بناء ما خلفه المستعمر و بذلك فقد أهملت إلى حد بعيد الجانب البيئي، لكن بمرور الزمن أخذت الجزائر العناية البيئية، و هذا بدليل صدور عدة تشريعات تدعم فكرة حماية البيئة، و كان ذلك في شكل مراسيم تنظيمية منها ما يتعلق بحماية السواحل، و منها ما يتعلق بالحماية الساحلية للمدن، كم تم إنشاء لجنة المياه، و قد صدر أول تشريع يتعلق بتنظيم الجماعات الإقليمية و صلاحياتها، و هو قانون البلدية الصادر سنة 1967 إلا أنه لم يبين صراحة الحماية القانونية للبيئة، و اكتفى فقط بتبيان صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي باعتباره يسعى إلى حماية النظام العام .

أما قانون الولاية الصادر سنة 1969 فإنه يمكن القول بشأنه أنه تضمن شيئا عن حماية البيئة و هذا من خلال نصه على التزام السلطات العمومية بالتدخل لمكافحة الأمراض المعدية و الوبائية .

و في مطلع السبعينات و غداة دخول الجزائر مرحلة التصنيع، بدأت تظهر بوادر تشريعية تجسد اهتمام الدولة بحماية البيئة، و هذا ما نجده مبررا بإنشاء المجلس الوطني للبيئة كهيئة استشارية تقدم اقتراحاتها في مجال حماية البيئة، و في سنة 1983 صدر قانون حماية البيئة الذي تضمن المبادئ العامة لمختلف جوانب حماية البيئة، و يعد هذا القانون نهضة قانونية في سبيل حماية البيئة و الطبيعة من جميع أشكال الاستنزاف، و قد فتح ذات القانون كذلك المجال واسعا للاهتمام بالبيئة، مما أدى إلى صدور عدة قوانين و تنظيمات أهمها القانون المتعلق بحماية الصحة و ترقيتها، الذي عبر من خلاله المشرع على العلاقة بين حماية الصحة و حماية البيئة تحت عنوان " تدابير حماية المحيط و البيئة ".

كما صدر سنة 1987 القانون المتعلق بالتهيئة العمرانية، و هذا ما يعني اتجاه الدولة إلى انتهاج سياسة التوزيع المحكم و الأمثل للأنشطة الاقتصادية و الموارد البيئية و الطبيعية .

و إلى جانب ما سبق ذكره، نجد أن المشرع لم يورد مسألة حماية البيئة في القانون العادي و القوانين الفرعية فحسب، بل تعدى اهتمامه و خصها بالدراسة في دستور 1989 حينما كرس الحماية القانونية

للبيئة معتبرا إياها مصلحة عامة يجب حمايتها، كما أضاف ضرورة الاعتناء بصحة المواطن و وقايته من الأمراض المعدية و ذلك من خلال إلزام الدولة بالتكفل بهذا المجال .

و في بداية التسعينات صدر قانون البلدية و الولاية، حيث نصت المادة 58 من قانون الولاية على اختصاص المجلس الشعبي الولائي في أعمال التنمية الاقتصادية و الثقافية، و كذا تهيئة الإقليم الولائي و حماية البيئة و ترقيتها .

و فيما يخص قانون البلدية، فبالرجوع إلى نص المادة 107 منه نجد أنه تضمن عدة أحكام تنصب مجملها حول حماية البيئة .

و قصدا من المشرع لإحداث الموازنة بين قواعد العمران و قواعد حماية البيئة، صدر قانون التهيئة و التعمير الذي يهدف إلى إحداث التوازن في تسيير الأراضي بين وظيفة السكن، الفلاحة و الصناعة و المحافظة على البيئة و الأوساط الطبيعية .

و رغبة منه في إفراد حماية خاصة بالموارد المائية خصها المشرع بالتنظيم في الأمر رقم 13/96، و هذا بغرض وضع سياسة محكمة من أجل تلبية متطلبات الري، القطاع الصناعي و احتياجات الأفراد، و يتجلى لنا بوضوح تأثر المشرع الجزائري بموضوع البيئة و الإشكالات التي يطرحها من خلال صدور القانون رقم 10/03 المتضمن حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، و الذي يمكن القول بشأنه أنه جاء ثمرة مشاركة الدولة الجزائرية في عدة محافل دولية تخص هذا الموضوع، منها ندوة ستوكهولم، و قمة الجزائر لدول عدم الانحياز، و كذا مصادقة الجزائر على العديد من الاتفاقيات التي تصب في نفس الإطار .

إضافة إلى ما سبق نجد أنه و في كل سنة مالية يصدر قانون يتضمن بنودا تتعلق بالبيئة، و هذا إن دل على شيء فإنما يدل على حرص المشرع على مواكبة متطلبات العصرنة بما تفرزه من مشاكل بيئية متعددة .

رابعا : مفهوم قانون حماية البيئة :

❖ **تعريف قانون حماية البيئة :**[1]

نظرا لظهور مشاكل بيئية وازدياد حدتها، تطلب الأمر وضع قانون يضمن حماية البيئة، لذلك ارتأى المشرع الجزائري سن قواعد تنظم البيئة و تحميها رغم تشعب مشاكل البيئة و كثرتها، و انطلاقا من التعريف الذي أعطى لمصطلح البيئة و أمام صمت المشرع عن وضع تعريف لقانون حماية البيئة يمكننا تعريفه على أنه: " مجموعة القواعد التشريعية و التنظيمية المهتمة بتنظيم المحيط الذي يعيش فيه الكائن الحي بمختلف مكوناته (الماء، الهواء، الفضاء، التربة)، و كذا المنشآت التي وضعها الإنسان سواء كانت مرافق صناعية، اجتماعية أو اقتصادية ".

و بذلك فإن قواعد قانون حماية البيئة تهتم بحماية الطبيعة بكل مشتملاتها من جهة، و من جهة أخرى فهي قواعد تهتم بحماية البيئة الطبيعية الوضعية .

كما أن هناك من عرف قانون حماية البيئة بأنه: " مجموعة القواعد القانونية التي تسعى من أجل احترام و حماية كل ما تحمله الطبيعة و منع أي اعتداء عليها ".

و تجدر الإشارة إلى أن تعريف قانون حماية البيئة يشمل جميع القواعد القانونية التي يعتمدها المشرع، قاصدا بها تنظيم أي مجال من المجالات المتعلقة بحماية البيئة، سواء ما تعلق منها بحماية الأوساط الطبيعية أو الصحة العمومية أو السكن أو الأراضي الفلاحية أو الصناعية .

فالمقصود إذن بالحماية هي الحماية بمفهومها الواسع، لكونها ليست وليدة تشريع عاد، إنما هي مجسدة في المواثيق الدولية و القواعد الدستورية، حيث نجد أغلب دساتير العالم و إن لم تضع حماية خاصة بالبيئة، فإنها على الأقل تضمن حق الحياة في ظروف بيئية لائقة، و منها الدستور الجزائري في مادته 54 .

❖ **خصائص قانون حماية البيئة :** [2]

[1] ماهية قانون حماية البيئة، نقلا عن موقع :
http://www.staralgéria.net/t1644.topic#ixzz2w2pstnej,12/03/2014,11:25

[2] ماهية قانون حماية البيئة، نقلا عن موقع :
http://www.staralgéria.net/t1644.topic#ixzz2w2pstnej,12/03/2014,11:25

تتمثل أهم خصائص قانون حماية البيئة فيما يلي :

✓ قانون حماية البيئة قانون ذو طابع إداري، و ذلك ما يتجلى بوضوح من السلطات و الامتيازات الممنوحة للدولة لتحقيق المنفعة العامة، كما يظهر ذلك أيضا في الوسائل الإدارية التي خولها المشرع للإدارة للتدخل من أجل حماية النظام العام البيئي مثل: سلطة الدولة في منح التراخيص، الأوامر، الحظر؛

✓ قواعد قانون حماية البيئة تتسم بالطابع الإلزامي، ذلك لأنها قواعد آمرة، لا يجوز للأفراد الاتفاق على مخالفتها لكونه قد تضمن نصوصا قمعية و جزاءات ضد كل مخالف لأحكامه، بل و تعدى الأمر ذلك حيث تلزم السلطات الإدارية المكلفة بتطبيق قانون حماية البيئة باحترام القواعد عملا بمبدأ المشروعية ؛

✓ قانون حماية البيئة هو فرع من فروع القانون العام، كونه ينظم العلاقة بين الإدارة و الأفراد كما أن حماية البيئة تدخل في إطار المصلحة العامة ؛

✓ قانون حماية البيئة قانون متعدد المجالات، و هذا نظرا لكونه يعالج موضوع البيئة، هذه الأخيرة التي تتسم بتشعبها و كثرة مجالاتها ؛

✓ قواعد قانون حماية البيئة تتسم بالجمع بين الجانب التشريعي و الجانب المؤسساتي، ذلك لأنه يحدد بعض الإجراءات الكفيلة بحماية البيئة، و في المقابل يرصد جملة من الأجهزة من وزارات و جماعات إقليمية و هيئات تعمل على ضمان حماية البيئة ؛

✓ قانون حماية البيئة يتسم بالحداثة، ذلك أن سن قواعده كان كرد فعل للتطورات الصناعية و التكنولوجية و البيئية التي عاشتها الجزائر كغيرها من الدول الأخرى .

المطلب الثالث : الاتفاقيات الدولية لحماية البيئة : [1]

[1] القواعد الدولية لحماية البيئة، نقلا عن موقع : http://www.startimes.com/?t=27679708,15/03/2014,9:45

أبرمت مجموعة من الاتفاقيات بشأن حماية البيئة سواء على المستوى العالمي، الإقليمي أو الثنائي:

أولا : على المستوى العالمي :

تعددت و تنوعت الاتفاقيات التي تم إبرامها على المستوى العالمي بشأن معالجة البيئة أهمها :

- ❖ اتفاقية لندن سنة 1954 و الخاصة بمنع تلوث البحار بالنفط ؛
- ❖ اتفاقية باريس سنة 1960 بشأن التجارب النووية ؛
- ❖ اتفاقية 1969 بشأن التدخل في أعالي البحار في حالات الكوارث الناجمة عن التلوث، و قد عالجت هذه الاتفاقية القواعد المنظمة للإجراءات الضرورية لحماية الشواطئ في حالات وقوع أضرار ناشئة عن كوارث نفطية في أعالي البحار ؛
- ❖ اتفاقية بروكسل سنة 1970 بشأن صيد و حماية الطيور ؛
- ❖ اتفاقية باريس عام 1972 المبرمة في إطار منظمة اليونسكو بشأن حماية التراث الطبيعي و الثقافي ؛
- ❖ اتفاقية أسلو سنة 1972 بشأن منع التلوث البحري من خلال إلقاء النفايات من الطائرات و السفن؛
- ❖ مجموعة المبادئ الصادرة عن منظمة التعاون و التنمية عام 1972 ؛
- ❖ الإعلان العالمي للبيئة في ستوكهولم سنة 1972 و يعتبر بمثابة اللبنة الأولى في صرح القانون الدولي للبيئة ؛
- ❖ اتفاقية واشنطن عام 1977 في إطار منظمة العمل الدولية، بشأن حماية العمال من الأخطار المهنية الناجمة في بيئة العمل عن تلوث الهواء و عن الضوضاء و الاهتزازات ؛
- ❖ الميثاق العالمي للطبيعة سنة 1980 ؛
- ❖ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار عام 1982 ؛
- ❖ اتفاقية فينا سنة 1982 بشأن حماية طبقة الأوزون، و قد أقرت أن على الدول الأطراف أن تتعاون معا في ترقية التنمية و نقل التكنولوجيا و المعرفة، و ذلك بما يتفق مع قوانينها و لوائحها و ممارساتها العلمية و أخذا في الحسبان حاجات الدول النامية ؛
- ❖ الاتفاقية الدولية المبرمة سنة 1986 بشأن المساعدة المتبادلة في حالة وقوع حادث نووي ؛

كما صدر في هذا السياق مجموعة من الإعلانات و المواثيق الدولية التي احتوت بدورها على العديد من المبادئ المتعلقة بالبيئة منها على الخصوص :

- ✓ الإعلان الصادر عن قمة الأرض بريو دي جانيرو العام 1992 ؛
- ✓ بروتوكول كيوتو 16 مارس 1998 الذي يلزم الدول المتقدمة بالحد من الأنشطة الاقتصادية .

ثانيا : على المستوى الإقليمي :

- ❖ الاتفاقية الإفريقية لحفظ الموارد الطبيعية سنة1968 ؛
- ❖ اتفاقية هلسنكي سنة 1974 بشأن حماية البيئة لبحر البلطيق ؛
- ❖ مبادئ هلسنكي سنة 1975 الصادرة عن مؤتمر الأمن و التعاون الأوربي ؛
- ❖ اتفاقية برشلونة بشأن حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث سنة 1976 ؛
- ❖ إعلان مبادئ الصادر في إطار مجلس أوروبا عام 1978 بشأن مكافحة التلوث الهوائي ؛
- ❖ اتفاقية الكويت الإقليمية للتعاون في مجال حماية البيئة البحرية من التلوث عام 1978 ؛
- ❖ اتفاقية حماية البيئة المبرمة سنة 1979 بين الدول الإسكندنافية ؛
- ❖ الاتفاقية الأوروبية عام 1979 بشأن حفظ الأحياء البرية و السواحل الطبيعية الأوروبية ؛
- ❖ الاتفاقية المبرمة عام 1979 في إطار اللجنة الاقتصادية الأوروبية بشأن مكافحة التلوث بعيد المدى عن الحدود ؛
- ❖ اتفاقية جدة عام 1982 بشأن حماية البيئة البحرية للبحر الأحمر و خليج عدن .

ثالثا : على المستوى الثنائي :

يمكن القول بأن العمل الدولي على المستوى الثنائي محدود جدا إلى حد كبير بالمقارنة مع المستويين السالفي الذكر، لأن الدول عادة ما تنظم علاقاتها المتبادلة مع بعضها البعض بصورة ثنائية وفقا لمقتضيات مبدأ السيادة، و من تطبيقات العمل الدولي على هذا المستوى نشير إلى المعاهدات الأربع التالية :

- ❖ المعاهدة المجرية-النمساوية عام 1956 بشأن الاستخدامات الاقتصادية للمياه ؛
- ❖ المعاهدة الهندية-الباكستانية عام 1960 بشأن استخدام نهر الهندوس ؛
- ❖ الاتفاق الروسي-البولندي سنة 1964 بشأن المحافظة على المياه السطحية و الجوفية و مكافحة التلوث ؛
- ❖ المعاهدة الأمريكية-الكندية عام 1972 بشأن أحواض المياه في البحيرات العظمى .

المبحث الثالث : مساهمة المحميات الطبيعية في تطوير القطاع السياحي

في عالم يتزايد به عدد السكان بشكل كبير جدا و يتزايد طلب هؤلاء على المصادر الطبيعية فإن الأمر سيصل إلى مرحلة نفاذ هذه المصادر و تهديدها بالانقراض، و بالتالي كان لزاما على البشر محاولة حماية هذه المصادر سواء كانت نباتية أو حيوانية، لأن انقراضها سيؤدي إلى الإخلال بالتوازن البيئي و تتمثل أساليب الحماية في إنشاء المحميات الطبيعية التي أصبحت تنتشر في جميع أنحاء العالم، و من ثم اتجهت إدارة هذه المحميات إلى إيجاد مصدر تمويلي للمساعدة في عملية الحفاظ فتمثل ذلك في فتح هذه المحميات أمام الزوار ضمن قيود و أساليب معينة تحافظ على مواردها الطبيعية .

المطلب الأول : السياحة البيئية

تعتبر السياحة البيئية مخزن للموارد الطبيعية و التي يحولها الإنسان إلى أدوات إنتاج و إلى عناصر نمو و فواعل حركة، فضلا عن كونها تتحول إلى سلع و خدمات و أفكار يتم تبادلها و استخدامها فالبيئة تعبر عن مجموعة من عناصر و فواعل مركبة محيطة بالإنسان إحاطته بالمكان و الزمان، فتؤثر على حياته و ذاته و سلوكه، فهي ذلك المجال الحيوي المحيط بالبشر، و هي رغم بساطتها معقدة الوظائف متشابكة العمليات و متداخلة المهام .[1]

أولا : تعريف السياحة البيئية :

ظهر مصطلح السياحة البيئية Eco-Tourism منذ مطلع الثمانينات من القرن العشرين، و هو مصطلح حديث نسبيا، جاء ليعبر عن نوع جديد من النشاط السياحي الصديق للبيئة، الذي يمارسه الإنسان محافظا على الميراث الفطري الطبيعي و الحضاري للبيئة التي يعيش فيها، و يمارس فيها نشاطه و حياته و

[1] عبد الرحمان برقوق، دور السياحة البيئية في المحافظة على ثقافة المجتمع، ولاية بسكرة كنموذج، ملتقى اقتصاديات السياحة و دورها في التنمية المستدامة، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2010، ص 06 .

هو في هذه الممارسة و الحياة ليس حرا مطلقا، يفعل ما يشاء دون حساب، بل هو حر مسئول عن ما يفعله، و هو يعيش وفق المعادلة :

الحرية السياحية = المسؤولية البيئية

و من ثم فإن السائح يصبح حرا بقدر التزامه بالسلوك البيئي السليم، و من هنا تأتي السياحة البيئية لتضع له ضوابط حماية و صيانة تنبع من ذاته .[1]

يعد Ceballos Lascurain من بين الأوائل الذين حاولوا وضع تعريف للسياحة البيئية و ذلك سنة 1991، حيث أشار إلى أنها: " هي السياحة التي تتضمن السفر إلى المناطق غير المدمرة أو الملوثة نسبيا لأهداف محددة مثل البحث أو التمتع بمشاهدة النباتات، و الحيوانات البرية، بالإضافة إلى التعرف على أية مظاهر ثقافية تتوفر في المنطقة سواء كانت هذه المظاهر قديمة أو حديثة ".[2]

أما المجتمع الدولي للسياحة البيئية (TIES) فقد عرفها في عام 2003 على أنها: " السفر المسئول إلى المناطق الطبيعية و التي تساهم في الحفاظ على بيئة هذه المناطق و تحسين نوعية الحياة للمجتمع المحلي ".[3]

سنة 1996 عرف الاتحاد الدولي لصيانة الطبيعة و الموارد الطبيعية السياحة البيئية على أنها: " السفر لزيارة المناطق الطبيعية العذراء نسبيا للاستمتاع بالطبيعة و ما قد يصاحبها من معالم ثقافية بروح من المسؤولية التي تكفل الحفاظ على تلك الطبيعة و تقلل من تأثرها السلبي بالزيارة، و توفر الفرصة للمشاركة الاقتصادية و الاجتماعية النافعة للسكان المحليين ".[4]

[1] محسن أحمد الخضيري، السياحة البيئية، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2005، ص 42 .

[2] أكرم عاطف رواشدة، السياحة البيئية و الأسس و المرتكزات، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص ص: 63-65 .

[3] أكرم عاطف رواشدة، نفس المرجع، ص ص: 63-65

[4] نبيل دبور، مشاكل و آفاق التنمية السياحية المستدامة، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، 2004، ص 17 .

في حين أن الدليل الإرشادي للسياحة المستدامة في الوطن العربي، و الصادر عن جامعة الدول العربية، و برنامج الأمم المتحدة للبيئة و الطبيعة فقد جاء فيه: " أن السياحة البيئية هي عملية تعلم و ثقافة و تربية بمكونات البيئة، و بذلك فهي وسيلة لتعريف السياح بالبيئة و الانخراط فيها ".[1]

أما الأجندة 21 المتعلقة بالأرض الخضراء فقد استأثرت التعريف الاستدلالي للسياحة البيئية ليكون معيار عملها، و الذي يشير إلى أن هذا النوع من السياحة هو السياحة المستدامة بيئيا، مع التركيز بالأساس على تقدير و حماية المناطق الطبيعية بيئيا و ثقافيا ".[2]

كما نجد أن المنظمة العالمية للسياحة عرفتها على أنها: " شكل من أشكال السياحة تعمل على تلبية احتياجات السياح و المناطق المضيفة مع حماية الفرص المتاحة للمستقبل، كما أنها تؤدي إلى إدارة الموارد التي تلبي الاحتياجات الاقتصادية و الاجتماعية و الجمالية، وعلى الحفاظ على السلامة الثقافية و العمليات الإيكولوجية و التنوع البيولوجي و نظم دعم الحياة ".[3]

ثانيا : خصائص السياحة البيئية :

من خلال التعاريف السابقة يمكننا الوقوف على أهم خصائص السياحة البيئية و المتمثلة فيما يلي:[4]

❖ سياحة خضراء نظيفة، تستند إلى البيئة و الطبيعة أساسا، تريد كل ما هو جميل و ممتع و مفيد في النشاط السياحي، دون أن تكون ضارة أو مخربة أو مفسدة على المستويات الإيكولوجية و الاجتماعية و الثقافية ؛

❖ سياحة مسئولة، راشدة، أي سياحة يحكمها الوعي و العقل و الحس بالمسؤولية و ليس بالغرائز فقط تحافظ على الطبيعة و تحمي الكائنات من الانقراض، و تعيد للإنسان إنسانيته لحماية الحياة البرية و صيانتها، و زيادة عناصر الجمال الطبيعي فيها ؛

❖ السياحة البيئية هدفها الترويح و التعرف و التجديد الشخصي و النفسي ؛

❖ لها عائد و مردود اقتصادي متعدد الجوانب تجمع بين جانب مادي ملموس و جانب معنوي أخلاقي بمحاولتها المحافظة على سلامة البيئة ؛

---

[1] الدليل الإرشادي للسياحة المستدامة، جامعة الدول العربية، دليل مفهوم السياحة المستدامة و تطبيقها، السلسلة 1، بدون سنة، ص 2 .

[2] أكرم عاطف رواشدة، مرجع سبق ذكره، ص 65 .

[3] طناش هاجر، فقعاص أمال، مرجع سبق ذكره، ص 54 .

[4] طناش هاجر، فقعاص أمال، نفس المرجع، ص 54 .

❖ نشاط يجمع بين الأصالة و الموروث الحضاري الطبيعي و الحداثة في تحضيرها الأخلاقي و القيم حيث تجمع بين القديم و الحديث، مما يخلق نمطا رائعا في التجانس و التوافق .

ثالثا : أهمية السياحة البيئية :[1]

إن الصحة غالية جدا عند الإنسان، لذلك فإنه يحاول الحفاظ عليها بمختلف الطرق و السبل، أيضا فإن الإنسان يسعى إلى جعل بيئته التي يعيش فيها جميلة قدر الإمكان، و هنا يأتي دور السياحة البيئية حيث أنها تقدم له ذلك بطريقة علمية و مدروسة .

و تحفظ السياحة البيئية الإنسان من أخطار تلوث الهواء و الماء و الغذاء، كما تحميه من مخاطر التلوث السمعي و البصري، و تمد السياحة البيئية الإنسان بأنواع مختلفة من الجمال أينما يكون و حيثما يتواجد، لذلك يمكن القول بأن ذلك النوع من أنواع السياحة هو في حقيقة الأمر سياحة الزمان و المكان، و من أهم الأمور التي تظهر ضرورة القيام بهذه السياحة، هي أنها تحول السائح من مجرد مشاهد إلى مشارك، أي أنها تجعله يشارك بنفسه في صيانة البيئة .

و قد أدت أهمية السياحة البيئية إلى زيادة معدل نموها إلى 100 %ما بين عامي 1985 و عام 2000، و كانت هذه الزيادة أوضح في الدول التي تزخر بالكائنات الحية و النباتات في غاباتها، و على سبيل المثال فقد كانت الزيادة في بعض الدول كالآتي :

- ❖ كمبوديا 200 % ؛
- ❖ جنوب إفريقيا 500 %؛
- ❖ البرازيل 350 % ؛
- ❖ نيكاراغوا 130 % .

و من المهم هنا أن نذكر أن السياحة البيئية كانت موجودة و ما زالت لديها أهمية خاصة من حيث المردود الاقتصادي للبلد الموجودة به، و ذلك لأن القطاع السياحي يمثل حوالي 11 % من الاقتصاد العالمي، و قد وصل عدد السياح على مستوى العالم إلى 700 مليون سائح سنويا في الآونة الأخيرة .

من خلال ما ورد ذكره في أهمية السياحة البيئية يمكن أن نستنتج أنها تقوم على العناصر التالية:[1]

[1] طارق كمال، السياحة البيئة، بدون طبعة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2009، ص ص: 33-34 .

❖ السياحة البيئية هي نشاط إنساني يمارسه البشر وفق ضوابط حاكمة و قواعد متحكمة تحمي و تصون الحياة الطبيعية الفطرية ؛

❖ السياحة البيئية تحافظ على النوع و تحمي الكائنات الطبيعية من الانقراض ؛

❖ السياحة البيئية نشاط له عائد و مردود سواء ماديا أو معنويا ؛

❖ السياحة البيئية نشاط يجمع بين الأصالة و موروثها الحضاري الطبيعي، و ما بين الحداثة في تحضرها الأخلاقي و القيمي ؛

❖ السياحة البيئية هي التزام أخلاقي و أدبي أكثر منها التزام قانوني .

الشكل رقم (10): يوضح عناصر السياحة البيئية

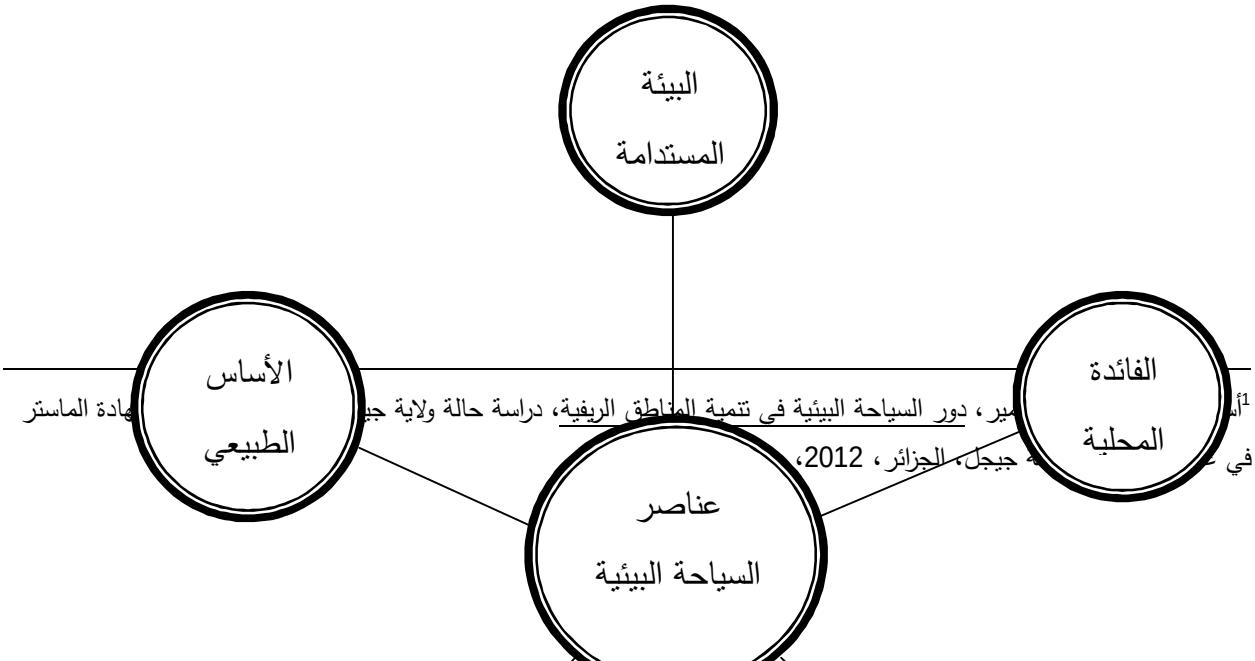

[1] أ[illegible]ير، دور السياحة البيئية في تنمية المناطق الريفية، دراسة حالة ولاية جي[illegible]هادة الماستر في [illegible]ة جيجل، الجزائر، 2012،

المصدر : إبراهيم خليل بظاظو، السياحة البيئية و أسس استدامتها، الطبعة الأولى، دار الوراق للنشر، الأردن، 2010، ص 38 .

و على العموم فإن السياحة البيئية لها أهمية خاصة، تكتسب تلك الخصوصية من عدة جوانب هي:

❖ **الجانب الاقتصادي للسياحة البيئية :** [1]

تمثل السياحة البيئية في أرقى صورها المجال الاقتصادي الاستثماري الآمن، و بذلك فهي و إن كانت تمثل فرصة استثمارية جيدة للمستثمر في المجال السياحي، فإنها أيضا استثمار لا تترتب عليه أية

[1] محسن أحمد الخضيري، مرجع سبق ذكره، ص ص: 54-55 .

مخاطر بيئية يصعب معالجتها، يكون التعامل معها بالشكل الذي يقلل من خطرها على البيئة، و على صحتها و حيويتها، بل إنه كثيرا ما يضفي هذا الاستثمار على البيئة رونقا و جمالا، و من ثم يضاف إلى الجانب الاقتصادي للسياحة البيئية جانب فلسفة الجمال حيثما يوجد المنتج و المقصد البيئي السياحي، و من هنا فإن السياحة البيئية لها الأهمية القصوى في جانبها الاقتصادي ، الذي لا يقف كثيرا عند حدي التكلفة و العائد بل إنه يتعدى هذين الحدين إلى جوانب أخرى بالغة الأهمية .

❖ **الجانب السياسي للسياحة البيئية :** [1]

إن التنوع في اهتمامات الفرد قد جعل مجالات العمل السياسي تتعدد، و مع تنوع اهتمامات الأفراد تنوع اهتمام السياسيين، و عندما تنوعت القضايا السياسية، اكتسب أبعادا جديدة، و خير مثال على ذلك هو قضية تلوث البيئة، و هكذا أخذت السياحة البيئية شكلها السياسي من منطلق اهتمامها ببعض القضايا السياسية، و قضية تلوث البيئة على سبيل المثال أخذت طابعها السياسي لأنها يمكن أن تتسبب في قلاقل و عدم استقرار في المجتمع، و هذه القلاقل غالبا ما تنجم عن عدم رضا أفراد المجتمع على السياسة التي تتبعها الدولة في حل هذه المشكلة، لذلك فإن السياحة البيئية تقوم بدور سياسي هام في المحافظة على النظام، و في الآونة الأخيرة بدأت بعض الأحزاب السياسية في وضع برامج الحفاظ على البيئة في أولويات برامجها، و لأن قضية تلوث البيئة تعتبر مشكلة خطيرة فقد أفردت لها كثير من الدول حقائب وزارية خاصة بها .

❖ **الجانب الاجتماعي للسياحة البيئية :** [2]

تعد السياحة البيئية صديقة للمجتمع، فهي تقوم على الاستفادة الكاملة مما هو متاح في المجتمع من موارد أو من أفراد، و هي سياحة مؤثرة في المجتمع، و متأثرة به بشكل واضح و صريح، إذ أن السياحة البيئية هي وليدة المجتمع، تعطي له كما يعطي لها، و هي سياحة قائمة على التعامل و التفاعل ما بينها و

[1] طارق كمال، مرجع سبق ذكره، ص 39 .

[2] محسن أحمد الخضيري، مرجع سبق ذكره، ص ص: 59-60 .

بين المجتمع المحيط بها، تعطي له الراحة و الأمان و يعطي لها الاستضافة، و تنمو العلاقات الاجتماعية، و يزداد التطور و العراك الاجتماعي، و التنقلية الاجتماعية، في إطار ضوابط سليمة و فعالة كما أنها تعمل على تحقيق عملية تحديث المجتمع، و زيادة قوى و فعالية المعاصرة و الحداثة و تفعيل آلياتها، إضافة إلى تحويل المجتمعات المنعزلة إلى مجتمعات منفتحة .

❖ **الجانب الثقافي للسياحة البيئية :[1]**

من أهداف السياحة البيئية زيادة تأثير المكون المعرفي على تقديم نظم و برامج تصلح للسياحة البيئية، و من الملاحظ في السنوات الأخيرة أن السياح قد أصبحوا شغوفين بأي معلومات عن المزار السياحي الذي شاهدوه، و هم يصرون على أن هذا من حقهم، و من هنا جاء دور السياحة البيئية من الناحية الثقافية، إذ أن الجوانب الثقافية للسياحة البيئية تتفاعل تلقائيا بينها و بين بعضها، كما تتفاعل أيضا مع المجتمع في جوانبه الثقافية بصفة عامة، و هي تقوم على أساس توسيع الإدراك، و زيادة الوعي و الفهم لقضايا البيئة. إذ أنها من الناحية الثقافية تقود عملية تنوير المجتمع بما تشعه من ضياء ثقافي يقضي، أو على الأقل يقلل من الجهل و الخرافات، فيما يخص سلامة البيئة، و أيضا كان و لا يزال لها دور هام في التوعية بخطورة بعض القضايا مثل قضية التلوث البيئي .

❖ **الجانب الإنساني للسياحة البيئية :[2]**

من البديهي أن السياحة نشاط إنساني، و لكن هذا النشاط لا يهتم بالكم أو الحجم قدر اهتمامه بالجودة، و هذا النشاط بالرغم من أنه يدخل إلى خزانة الدولة أموالا كثيرة، إلا أنه لا يعني بالمال فقط و إنما

[1] طارق كمال، مرجع سبق ذكره، ص ص: 40-41 .

[2] طارق كمال، نفس المرجع، ص ص: 42-43 .

له وظائف إنسانية و عاطفية أيضا، و هو يخاطب العقل و المنطق و الضمير، إلى جانب مخاطبته للإحساس و الوجدان .

و الإنسان بالرغم من أنه مستهدف من هذا النمط من أنماط السياحة، إلا أنه في نفس الوقت الأداة الفاعلة لذلك النمط .

و من المهم هنا أن نذكر أن الإنسان في العصر الحديث قد صار يعاني من صخب المدينة العصرية بالقلق و الاكتئاب، لذلك فإن من الواجب عليه أن يأخذ إجازة من عمله من وقت لآخر و الذهاب إلى مكان سياحي هادئ يريح أعصابه و ذهنه المرهق .

و يمكن القول باختصار بأن السياحة البيئية تخرج الشخص من الروتين اليومي إلى الراحة و الهدوء .

رابعا : مبادئ السياحة البيئية : [1]

لقد وضعت الكثير من دول العالم مبادئ عدة للسياحة البيئية و شروطا لمارستها منها :

- ❖ توفير مراكز دخول محددة تزود السائح بالمعلومات اللازمة عن منطقة السياحة من خلال المجتمع المحلي للمنطقة ؛
- ❖ إدارة سليمة للموارد الطبيعية و التنوع الحيوي بطرق مستدامة بيئيا ؛
- ❖ وضع قوانين صارمة و فاعلة لاستيعاب أعداد السياح و حمايتهم و حماية المواقع البيئية في نفس الوقت ؛
- ❖ دمج سكان المجتمع المحلي و توعيتهم و تثقيفهم بيئيا و سياحيا، و توفير مشاريع اقتصادية للدخل من خلال تطوير صناعات سياحية و تحسين ظروف معيشتهم ؛
- ❖ التعاون من أجل إنجاح السياحة البيئية بتعاون مختلف القطاعات المختصة بالسياحة و البيئة معا ؛
- ❖ تقليص التأثيرات على البيئة بتحديد عدد الزائرين بناء على الطاقة الاستيعابية للمكان ؛
- ❖ بناء قاعدة من الوعي و التقدير لدور البيئة و الثقافة المحلية ؛

[1] ماجد عباس محمود، السياحة البيئية و دور المحميات الطبيعية، نقلا عن موقع :
File:///c:/users/tahaimad/desktop/20%20%20%.htm,06/04/2014,13:03

- ❖ التعامل بمبدأ الضيافة لا صيغة بائع الخدمة و العميل ؛
- ❖ توفير دعم مباشر لجهود صون الطبيعة ؛
- ❖ توفير فرص الاستثمار و العمل لرفع المستوى المعيشي للسكان المحليين ؛
- ❖ احترام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان و اتفاقيات حماية العمال .

خامسا : السائح البيئي :

هو ذلك الشخص المتنقل من أجل مشاهدة الطيور أو المغامرة أو الأشخاص المهتمين و المدافعين عن البيئة، أو المهتمين بالتعرف على عادات و تقاليد و ثقافة الشعوب الأخرى، و قد يشمل ذلك الطلاب أو أساتذة الجامعات أو أعضاء الجمعيات العامة سواء قدم أولئك من مسافات قريبة أو بعيدة أو كانوا زوار داخليين أو دوليين، و لكن يمكننا القول أن الزائر المحلي يهدف من السياحة البيئية إلى مشاهدة عناصر الطبيعة مثل الطيور و النباتات و الجبال أو ممارسة رياضة التسلق أو زيارة المناطق القريبة من المحمية أو الشواطئ ...، لكن السائح الدولي فإنه يجمع في زيارته بين مشاهدة المناطق الطبيعية و التعرف إلى الأبعاد الثقافية و الاجتماعية لسكان تلك المناطق .

هذا و قد قام Colvin عام 1996 بوصف السائح البيئي بأنه شخص يتصف بما يلي :

- ❖ وجود رغبة كبيرة لديه للتعرف على الأماكن الطبيعية و الحضارية ؛
- ❖ يسعى للحصول على خبرة حقيقية ؛
- ❖ يسعى للحصول على الخبرة الشخصية و الاجتماعية ؛
- ❖ لا يرغب بزيارة المناطق التي يتواجد بها أعداد كبيرة من السياح ؛
- ❖ يتحمل المشاق و الصعوبات و يقبل التحدي للوصول إلى هدفه ؛
- ❖ يتفاعل مع السكان المحليين و ينخرط في ثقافاتهم و حياتهم الاجتماعية ؛
- ❖ يتكيف مع الظروف المختلفة حتى في ظل وجود الخدمات السياحية البسيطة ؛
- ❖ إيجابي و ينفق نقوده للحصول على الخبرة و ليس من أجل الراحة و المتعة ؛

هذا و قد تبين من خلال الدراسة التي قام بها المجتمع الدولي للسياحة البيئية عام 1998 أن خصائص السائح البيئي كالآتي :[1]

- ✓ العمر : 35-40 سنة ؛
- ✓ الجنس : 50 % ذكور و 50 % إناث ؛
- ✓ التعليم : 82 % هم خريجو جامعات، و أغلبهم من الدرجات العلمية العالية ؛
- ✓ طبيعة الرحلة : 60 % يفضلون السفر الثنائي، 15 % مع عائلاتهم، 13 % لوحدهم ؛
- ✓ مدة الرحلة : غالبا تمتد بين 8-14 يوم ؛
- ✓ الإنفاق : 26 % من السياح ينفقون بين (1000-1500) دولار أمريكي ؛
- ✓ عناصر الجذب الأساسية : مشاهدة الحياة البرية ؛
- ✓ السير و التجوال في الطبيعة .

الشكل رقم (11): يوضح مواصفات السائح البيئي

[1] أكرم عاطف رواشدة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 73-74 .

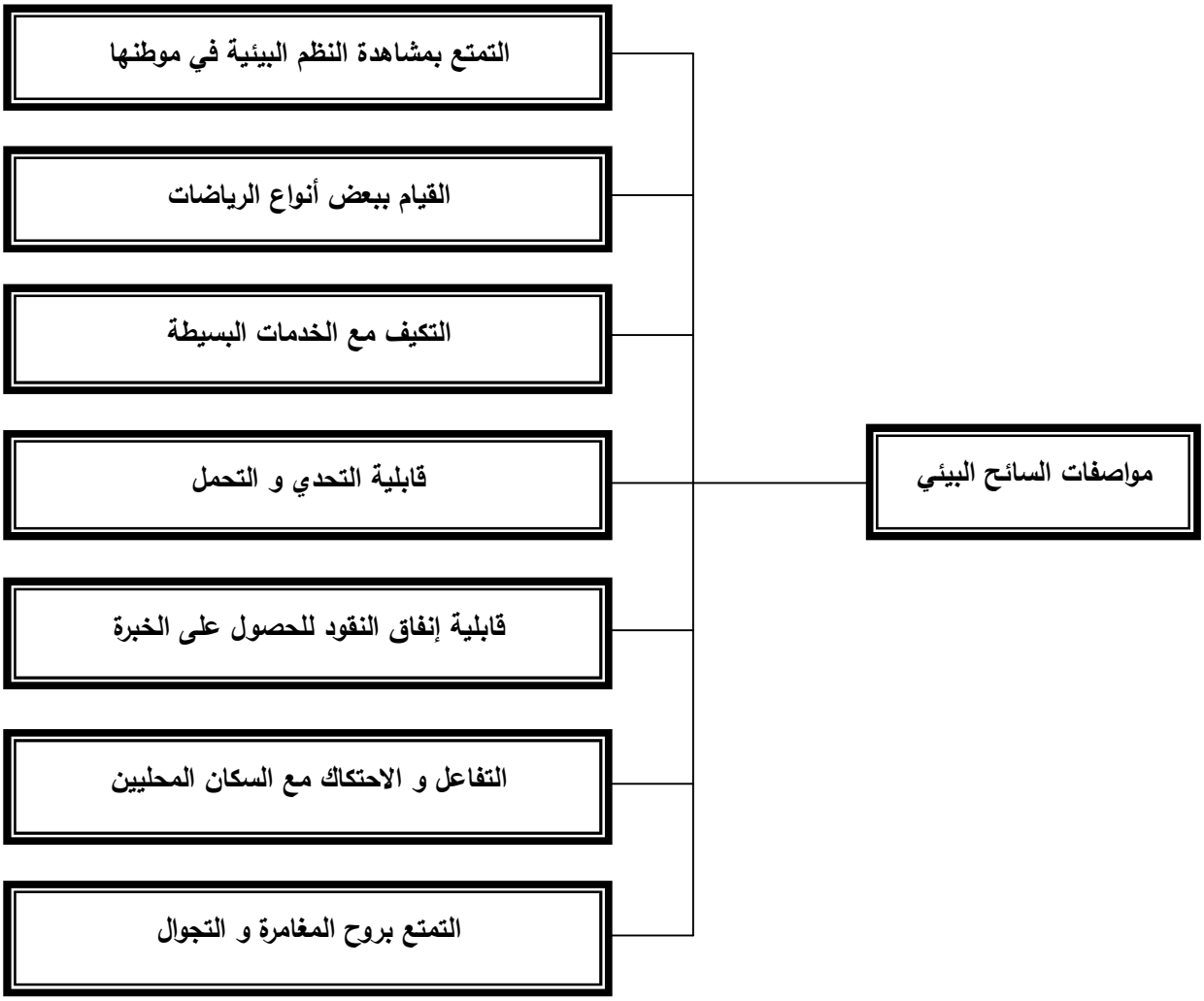

المصدر :من إعداد الطلبة بالاعتماد على وصف Colvin للسائح البيئي .

المطلب الثاني : الإطار النظري لسياحة المحميات الطبيعية

إن الارتباط بين السياحة و المحميات الطبيعية ارتباط قوي، و ذلك لما للمحميات الطبيعية من قدرة على المساهمة في تطوير السياحة، مع المحافظة على الموارد الطبيعية على مر الزمان، إذ أن المبدأ الذي تعمل ضمنه المحميات الطبيعية هو إقامة سياحة بدون استنزاف للموارد السياحية .

❖ تعريف سياحة المحميات الطبيعية :[1]

عادة ما تعرف بسياحة مراقبة الحياة البرية في الطبيعة و هي سياحة تنمو بمعدل سريع بل تعد من أهم و أكثر السياحة البيئية اهتماما، حيث يقوم السائح بمشاهدة ما يحدث في الحياة البرية و هي سياحة جديدة لها أهميتها القصوى بل أنها تعد من أكثرها دخلا و إقبالا من الجانب السياحي حيث أن نشاط سياحية المحميات الطبيعية نشاط حافل بالعديد من الممارسات التي تتناول توازنات الأنواع و المخلوقات و ممارستها لحياتها في مجتمعاتها الأصلية، البرية و الغير برية و مدى توافقها مع القوانين المعروفة و من ثم فإن السائح الممارس لهذا النوع من السياحة يكتسب مجموعة من المعارف التي يسعى إلى تنميتها، و إلى توظيفها و استثمارها و جني المكاسب المادية و المعنوية من وراء هذه الممارسة و فوق كل ذلك تأكيد معرفته بالحياة البرية بكافة جوانبها و أبعادها .

❖ أبعاد سياحة المحميات الطبيعية :[2]

أولا : إن سياحة المحميات الطبيعية قائمة على رصد، تتبع، قياس، تحليل و دراسة حياة الطيور و الحيوانات و الزواحف البرية في بيئتها الطبيعية قصد معرفة حياتها و أسرار تلك الحياة، و محاولة فهم سلوكياتها في حياتها البرية الطبيعية بل و الاستفادة من هذا السلوك، و في الوقت ذاته محاولة التعلم عن قرب و استشارة كافة الحواس الطبيعية لدى الإنسان، تلك الحواس الدفينة التي فقد جانبا منها أو قلت أهميتها عنده نتيجة ضغوط الحياة في المدينة و من ثم معرفة نمط الحياة في المحميات الطبيعية و كيف تتكيف المخلوقات الأخرى مع متغيرات هذه الحياة .

ثانيا : هذا النوع من السياحة يجمع بين اكتشاف و فهم الإطار النباتي و الحيواني في مناطق التنمية السياحية مع اتخاذ ما يلزم لحمايتها، و ذلك يتعين تنشيط السياحة مع عدم تدمير الموارد الطبيعية التي

---

[1] سهام مخالفة، أحلام مخلوف، تطوير السياحة في إطار رؤية تنموية مسئولة، دراسة حالة الحظيرة الوطنية لتازة جيجل، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاد و تسيير سياحي، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير، جامعة جيجل، الجزائر، 2011، ص ص: 93-94 .

[2] نفس المرجع، ص ص: 93-94 .

نعتمد عليها، فهي تعني السفر إلى المناطق الطبيعية بغرض مراقبة و دراسة الطيور و الحيوانات في بيئاتها الطبيعية و التمتع بالجمال الطبيعي في إطاره النباتي و الحيواني و الجيولوجي التي لم تخرجها الحياة المدنية .

ثالثا : هذا النوع هو نمط جديد متزايد يسمى بسياحة الاهتمامات الخاصة يفرض نفسه تدريجيا على ظاهرة السياحة الدولية، و يعتمد اعتمادا يكاد يكون كليا على حماية البيئة الطبيعية، و بناء عليه فالسفر إلى المناطق الطبيعية بغرض الاستمتاع بالموارد البيئية الطبيعية المختلفة مع مزاولة بعض الأنشطة الخاصة، قد يسمح بالتنمية السياحية بهذه المناطق وفق ضوابط و شروط و قوانين و تشريعات لحماية الموارد البيئية المختلفة بها من الأنشطة السياحية الغير مدروسة و الغير مخططة علميا، حتى يمكن المحافظة على المقومات الطبيعية و الاجتماعية، بالإضافة إلى تحقيق دخل اقتصادي و مادي يستخدم في المساعدة على الحفاظ على الموارد البيئية لتلك المناطق، كما تسمح بتنمية العديد من المشروعات البيئية التقليدية لصالح السكان المحليين لتطوير حياتهم و رفع مستوى معيشتهم، و بهذا يتم تحقيق التوازن البيئي و دعم تنمية المجتمع المحلي .

❖ **الأنشطة المتضمنة لسياحة المحميات الطبيعية :** [1]

تتعدد هذه الأنشطة تبعا للشخص الذي يقوم بهذا النوع من السياحة و ذلك كما يلي :

أولا :الغوص : بعد التطور المذهل في أجهزة الغوص و آلات التصوير تحت الماء لكشف أسرار البحار المختلفة التي لا يعلم عنها إلا القليل حتى الآن، و تتطلب سياحة الغوص مياه صافية غير ملوثة و خالية من الكائنات الحية الخطيرة .

ثانيا : الرحلات الطويلة عبر الصحراء : تجذب العديد من عشاق الصحراء الطبيعية، و من هواة المغامرة و العلماء و محبي المعرفة و الاستكشاف لبعض هذه المناطق النائية، تتميز بعدم توفر الطرق بها و عدم توافر المعلومات عنها لعدم زيارة هذه المناطق إلا من قبل عدد قليل من الأفراد و المغامرين و العلماء .

هذا النوع من السياحة ساعد على اكتشاف التكوينات الجيولوجية بهذه المناطق و كذلك الحيوانات و النباتات النادر تواجدها في هذه البيئة الصحراوية القاحلة .

[1] نفس المرجع السابق، ص ص: 94-95 .

ثالثا : الرحلات القصيرة عبر الصحراء : تقام هذه الرحلات بين الواحات المختلفة و الأماكن الطبيعية و ينابيع المياه و كثبان الرمال و البراكين الخامدة، حيث تم إنشاء بعض المخيمات و الفنادق بهذه الواحات لإيواء السائحين، كما توجد تعليمات للقائمين بهذه الرحلات بعدم التنقيب أو العبث بالمناطق الأثرية و تجنب مناطق الألغام، و عدم الإزعاج للحيوانات و الطيور و الحفاظ على الغطاء الأخضر و كذا بعدم السير فوق الأعشاب بالأقدام أو السيارات، و الالتزام بعدم ترك المخلفات .

رابعا : سياحة الرحلات على الطرق إلى المناطق الطبيعية : تتميز بتوفر شبكة جيدة من الطرق تسهل حركة السائحين بالحافلات و السيارات الخاصة، و الدراجات بين كافة المناطق التي يمكن زيارة المناطق الطبيعية فيها، كالواحات و معظم المحميات الطبيعية و كافة الشواطئ بالمنطقة المعنية خلال أيام قليلة لسهولة و وفرة الطرق و وسائل النقل و المواصلات الحديثة .

خامسا : سياحة مراقبة الحياة البرية : إن الرغبة في مشاهدة الحيوانات الفطرية في بيئاتها الطبيعية عملت على جذب أفواج كبيرة من السياح صوب نطاقات مختلفة في العالم، تتوافر فيها هذه البيئات مثل كينيا و جنوب إفريقيا، بتسوانا و التي تستقبل سنويا حوالي 900 ألف، 300 ألف، 30 ألف على الترتيب من السواح، و جدير بالذكر أن مساحة المحميات الطبيعية تشكل أحد عوامل الجذب السياحي، مما جعلها تكون في الدول المشار إليها أحد وسائل تحقيق التنمية الاقتصادية، إلى جانب إسهامها في الحفاظ على فصائل الحيوانات الفطرية و حماية بيئاتها الطبيعية .

سادسا : سياحة مراقبة الطيور : يتزايد في العالم الآن أعداد السائحين من هواة مراقبة الطيور، و هي من الهوايات السياحية الصديقة للبيئة، حيث يتم الاهتمام بمراقبة الطيور في موطنها الأصلي أو أثناء هجرتها و أماكن تكاثرها، و يقومون بإخطار المؤسسات البيئية المهتمة بالطيور المنتشرة حول العالم بما سجلوه أثناء رحلتهم، مما له الأثر الطيب في دراسة حالة و هجرة الطيور و ما تتعرض له، خاصة الطيور النادرة .

المطلب الثالث : التأثيرات المحتملة لسياحة المحميات الطبيعية : [1]

[1] أكرم عاطف رواشدة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 142-156

و تنقسم بين التأثيرات الإيجابية و التأثيرات السلبية .

أولا : التأثيرات الإيجابية المحتملة :

❖ دخل مستدام : يولد إشراك المجتمعات المحلية في سياحة المحميات الطبيعية دخل إضافي سواء للمجتمع ككل من خلال استثمار عوائد السياحة في إقامة مشروعات البنية التحتية كالطرق و المدارس و غيرها، أو للأفراد من خلال خلق فرص العمل، و قد يتم تحصيل هذا الدخل من الرسوم التي يدفعها الزوار لدخول المحميات و الاستفادة من خدماتها من إقامة، أو خدمات الإرشاد السياحي، أو الطعام أو بيع الهدايا التذكارية و غيرها .

سيقلل مثل هذا الدخل و فرص العمل الجديدة من مسألة الاعتماد على النشاطات الغير مستدامة كقطع الأخشاب، الرعي و الصيد الجائر .

❖ تحسين الخدمات : سيساهم الدخل الإضافي المتأتي من السياحة و رسوم دخول السياح إلى المناطق المحمية في تحسين الخدمات التعليمية و الصحية بالنسبة للمجتمعات المجاورة، و لكن هذه التحسينات قد تأتي أكلها على المدى البعيد، مما يساهم في إزالة التهديدات الاجتماعية و الثقافية لهذه المجتمعات كالفقر و البطالة و الأمية، و من ثم فإن مثل هذه التحسينات قد تساهم في زيادة جاذبية المنطقة و زيادة عدد الزوار الذين سيساهموا بدورهم في زيادة عوائد المنطقة من السياحة، و بالتالي زيادة التحسينات .

❖ التمكين و التبادل الثقافي : تعد العناصر الثقافية في المجتمعات التقليدية المحلية نقاط جذب سياحي لكثير من الزوار، إذ يتطلع الكثير منهم إلى الاندماج مع المجتمعات المحلية، حول المناطق المحمية للتعرف على سلوكهم و أنماط معيشتهم، و أن فرصة التعرف على الثقافات التقليدية بالنسبة للزائر تعد ذات قيمة اعتبارية تضاف على البرنامج السياحي، و دافعيتهم لشراء مثل هذه البرامج، كما أن هذه المشاركة قد تولد للمجتمعات المحلية مسألة تقدير الذات كنتيجة للاهتمام و الاحترام الذي أدركوه و لمسوه من الزوار، خاصة إذا كانت الظروف الاقتصادية و الاجتماعية السيئة التي وصلوا إليها قد قادت إلى التقليل من شأنهم .

و على أية حال فإن نجاح مثل هذه الزيارات يعتمد على السكان المحليين و تمكينهم، و كذلك ضبط و مراقبة العملية السياحية فيها، و مشاركة الزوار في صناعة القرار السياحي، و لكن بضوابط و معايير المجتمع المحلي، بحيث أن يتكيف السائح مع عادات و تقاليد و ثقافة و سلوك المجتمع المحلي و ليس

العكس، إذ يجب على إدارة المناطق المحمية تعليم السياح بعض العادات و السلوكيات التي تميز المجتمع المحلي قبل تفاعلهم .

ثانيا : التأثيرات السلبية المحتملة :

تتمثل في :

❖ ارتفاع الأسعار : تزداد الأسعار في المنطقة السياحية عندما يزيد الطلب من قبل الزوار و السكان المحليين على نفس البضائع و الخدمات المتوفرة في المنطقة مثل الخضروات، الطعام، الوقود و غيرها كما أن هذه الأسعار تأخذ بالزيادة لأن الزوار مستعدون للدفع مقابل هذه الخدمات و السلع أكثر من السكان المحليين، هذا و قد يتسبب ارتفاع أسعار السلع في خلق مشكلة التضخم في المنطقة، التي يمكن مواجهتها من خلال تقديم الخدمات و السلع بسعرين، واحد خاص بالسكان المحليين و الآخر للزوار، بحيث يستفيد الباعة من القدرة الشرائية للزوار، لكن عليهم احترام الإمكانيات الاقتصادية للسكان المحليين، قد يكون نظام السعرين صعب التنفيذ و لكنه يقود إلى توازن عادل بالنسبة للسكان المحليين و قدرتهم الشرائية .

كما يمكن إيجاد سلع و خدمات خاصة بالزوار و ذات طلب قليل من السكان المحليين مثل الصناعات الحرفية و التقليدية و بعض الأطعمة، حيث توضع أسعار مثل هذه السلع و الخدمات حسب قدرة السائح نفسه، و مثل هذا الإجراء قد يساعد السكان المحليين على إنتاج هذه السلع و الخدمات الخاصة بتقاليدهم و تراثهم مما يعزز البعد الاقتصادي لديهم .

بالإضافة إلى أنه يمكن تقديم و زيادة عرض السلع و الخدمات، مما يحافظ على سعر متوازن لها فبعض المجتمعات لم تقوى على مثل هذا الإجراء و لكن البعض الآخر سار في تنفيذه مدركين أن الزوار لم يعودوا منافسين لهم في الطلب على الخدمات و السلع فقط، و إنما أصبحوا يشكلون أسواق جديدة تحتاج إلى خدمة داخل مناطقهم .

قد تتسبب السياحة في بعض المناطق بارتفاع أسعار الأراضي و العقار، فنتيجة لاستمتاع الزوار في جمال و جاذبية المنطقة فإنهم قد يسعوا إلى امتلاك أراضي أو شراء منازل بالقرب من المنطقة الطبيعية، إذ سمح لهم قانون الدولة، خاصة إذا كانت الأسعار قليلة بالمقارنة مع أسعار المنطقة التي يقيم بها، كما أن

انخفاض أسعار الأراضي في مثل هذه المناطق قد يجذب أصحاب الفنادق و الخدمات السياحية لشرائها و عمل استثماراتهم عليها .

❖ سيطرة القوى الخارجية : نتيجة لارتفاع أسعار الأراضي و العقار الذي سيحدث في المنطقة المحمية نتيجة زيادة الحركة السياحية، فإن الأمر سيؤدي إلى قدوم المستثمرين من الخارج، و زيادة سيطرة عناصر خارجية على المنطقة السياحية، و قد يكون هذا الأمر شيء عادي بالنسبة للكثير، لكنه يعد مصدر قلق بالنسبة للسكان المحليين، مما يدفعهم لمحاولة إفشال المشاريع السياحية في المنطقة، و تأتي سيطرة القوى و الاستثمارات الخارجية على النشاطات السياحية في المنطقة لكون هؤلاء يمتلكون الإمكانات المادية، و الخبرة في المشاريع السياحية بشكل أفضل من السكان المحليين، و بالتالي سيصل الأمر إلى إخراج هؤلاء المستثمرين المحليين الضعفاء من دائرة العمل السياحي، يجب أن تستخدم سياحة المناطق المحمية في أحد محاورها الأساسية لتعزيز قدرة السكان المحليين على إدارة شؤونهم بأنفسهم من أجل تمكين القوى العاملة المحلية، و لكن ليس هذا ما يحدث دائما فالعناصر الاستثمارية تسعى إلى السيطرة على مشاريع السياحة في المناطق المحمية الناجمة، بحيث يتركون السكان المحليين في الخدمات البسيطة و المساندة فقط، و هذا ما يؤدي إلى ظهور استياء السكان المحليين من السياحة و رفضها ، و بالتالي فشلها .

❖ تسرب العوائد المالية إلى الخارج : يظهر تسرب العوائد المتأتية من السياحة عند سيطرة المستثمرين الخارجيين على المشاريع السياحية في المنطقة، و عند عدم قدرة المشاريع المحلية على تلبية مطالب الزوار، مما يقود إلى جلب المستثمرين الخارجيين أو استيراد السلع و الخدمات من الخارج، كما أن السياح في الغالب يسعون إلى استهلاك السلع العالمية خاصة تلك السلع التي تمتلك اسم تجاري، أكثر من السلع المحلية لأنها أكثر ثقة و تفوق و جودة، و بالتالي بدل من أن يؤدي المال إلى تقوية المنطقة اقتصاديا فإنه ربما يؤدي إلى عزلتها .

تعد ثقافة السائح البيئي هامة جدا في مثل هذه الحالة، فيساعد مدى معرفته بقواعد السياحة البيئية على الإقبال لشراء السلع و الخدمات المنتجة محليا، لإدراكه أن الأموال التي ينفقها على شراء هذه السلع و الخدمات تساعد في حماية المنطقة، كما أنه يجب وضع سياسات محلية و وطنية و قواعد و تعليمات تساعد على إدارة هذا التسرب و إيصاله إلى حدوده الدنيا .

❖ التغيير الثقافي : قد تكون التغييرات الثقافية الناجمة عن هذا النوع من السياحة إما إيجابية أو سلبية، فمثلا يرى المستثمرون و القائمون أن مسألة إبقاء السكان المحليين على حالتهم تساعد في خدمة و تشجيع الحركة السياحية لكونها تعد من عناصر الجذب السياحي، و آخرون يرون ضرورة إحداث تغيير على السكان الأصليين من أجل التنويع، و بالتالي قبولهم و إقبالهم على تشجيع الحركة السياحية و إنجاح مشاريعهم .

كما أن السكان الأصليون أنفسهم ينقسمون في هذه المسألة إلى قسمين:فبعضهم يرغب في تطوير ثقافتهم لتواكب التطور الاقتصادي الذي حدث و يحدث في المنطقة و من ثم تعزيز هذا التطور، أما القسم الآخر فيرى بأنه لا يقبل موضوع إحداث التغيير تحت أي سبب من الأسباب، لأن هذه الثقافة التي يتميزون بها من عادات و تقاليد هي جذور الأصالة لديهم، كما أنها هي المصدر الأساسي لإقامة و تطور المشاريع السياحية .

لكن و للأسف تعمل السياحة بشكل عام على إحداث التغير الثقافي دون الانتباه إلى مدى قبول السكان المحليين لذلك، مما يؤدي إلى تصادم و تصارع بينهم و بين السياسات السياحية في المنطقة .

المبحث الرابع :المحميات الطبيعية في الجزائر

لقد كانت الجزائر من بين دول العالم التي أحست بالخطر المحدق بالبيئة، لذلك سارعت إلى التفكير في حماية الموروث البيئي من خلال سن قوانين و تشريعات، و أوامر ردعية تتفادى الإضرار بالبيئة، و خصصت مناطق محمية لاعتبارات بيئية محضة، لكن سرعان ما أصبحت هذه المناطق ذات أهمية سياحية كبيرة، تساهم بشكل كبير في الرفع من ديناميكية و تنمية السياحة، إضافة إلى ذلك تعتبر مناطق للتوازن البيولوجي و الحفاظ على الثروات الحيوانية و النباتية .

المطلب الأول : المحميات الطبيعية في القانون الجزائري : [1]

لقد جاء في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 13 الصادر يوم 25 ربيع الأول عام 1432 هـ الموافق لـ 28 فيفري سنة 2011 م، و بموجب القانون رقم 11-02 المؤرخ في 14 ربيع الأول عام 1432 و الموافق لـ 17 فيفري سنة 2011 م، المتعلق بالمجالات المحمية في إطار

[1]الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 11-02 مؤرخ في 14 ربيع الأول عام 1432 الموافق لـ 17 فبراير سنة 2011 المتعلق بالمجالات المحمية في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية، العدد 13، المؤرخة في 28 فبراير سنة 2011 م .

التنمية المستدامة، أن رئيس الجمهورية، و بناءا على الدستور لاسيما المواد 119 و 120 و 122 و 125 (الفقرة 2) و 126 منه، و بمقتضى مجموعة من الأوامر و القوانين الجزائرية و الاتفاقيات الدولية، و بعد رأي مجلس الدولة، و بعد مصادقة البرلمان، صدر القانون الآتي نصه :

❖ المادة الأولى : يهدف هذا القانون إلى تصنيف المجالات المحمية و تحديد كيفيات تسييرها و حمايتها في إطار التنمية المستدامة وفقا للمبادئ و الأسس التشريعية المعمول بها في مجال حماية البيئة؛

❖ أما المادة الثانية من الباب الأول و الذي يختص بالأحكام العامة فقد نصت على : تدعى بموجب هذا القانون مجالات محمية، إقليم أو جزء من بلدية أو بلديات و كذا المناطق التابعة للأملاك العمومية البحرية الخاضعة لأنظمة خاصة يحددها القانون من أجل حماية الحيوانات و النبات و الأنظمة البيئية البرية، البحرية و الساحلية ؛

❖ أما المادة الثالثة من نفس الباب فقد اهتمت بتعريف الموطن و المنطقة الرطبة في حين أنه في الفصل الأول من الباب الأول و المختص بأصناف المناطق المحمية فقد جاء في نص المادة (4): تصنف المجالات المحمية على أساس واقعها الإيكولوجي حسب ما ينجم عن دراسة التصنيف المنصوص عليها في أحكام المادة 23، و الأهداف البيئية الموكلة لها و المعايير و الشروط المحددة في أحكام المواد من 5 إلى 13، وفق المادة (2)، أساسا إلى سبعة أصناف :

- ✓ حظيرة وطنية ؛
- ✓ حظيرة طبيعية ؛
- ✓ محمية طبيعية كاملة ؛
- ✓ محمية طبيعية ؛
- ✓ محمية تسيير المواطن و الأنواع ؛
- ✓ موقع طبيعي ؛
- ✓ رواق بيولوجي .

❖ أما المواد من (5) إلى (13) فقد تطرقت إلى تعريف الأصناف السابقة الذكر، ما عدا المادة (8) و التي تضمنت الأنشطة التي تمنع منعا باتا داخل المحمية الطبيعية و على الأخص :

- ✓ الإقامة أو الدخول أو التنقل أو التخييم ؛
- ✓ كل نوع من أنواع الصيد البري أو البحري ؛
- ✓ قتل أو ذبح أو قبض الحيوانات ؛

- ✓ تخريب النبات أو جمعه ؛
- ✓ كل استغلال غابي أو فلاحي أو منجمي ؛
- ✓ جميع أنواع الرعي ؛
- ✓ كل أنواع الحفر أو التنقيب أو الاستطلاع أو تسطيح الأرض أو البناء ؛
- ✓ كل الأشغال التي تغير من شكل الأرض أو الغطاء النباتي ؛
- ✓ كل فعل من شأنه الإضرار بالحيوان أو النبات، و كل إدخال أو تهريب لأنواع حيوانية أو نباتية ؛
- ✓ لا يرخص حسب الشروط و الكيفيات المحددة عن طريق التنظيم، إلا بأخذ عينات نباتية أو حيوانية أو أنشطة منتظمة من أجل البحث العلمي، أو ذي طابع استعجالي أو ذي أهمية وطنية ؛
- ✓ تنشأ المحمية الطبيعية الكاملة بموجب قانون يحدد أحكام الحماية المتعلقة بها .

❖ المادة (15) تضمنت تقسيم المجالات المحمية المنشأة إلى ثلاث مناطق هي: المنطقة المركزية و المنطقة الفاصلة، المنطقة العبور .

❖ أما في الفصل الثاني من الباب الثاني و الخاص بتصنيف المجالات المحمية فقد جاء في نص المادة (19): يجب أن تبادر الإدارات العمومية أو الجماعات الإقليمية بتصنيف إقليم كجمال محمي، و ذلك بإرسال طلب التصنيف إلى اللجنة .

أما في الفصل الثالث الخاص بآثار تصنيف المجالات المحمية فقد جاء في المواد :

❖ المادة (30) : يجب أن يحدد المجال المحمي ماديا عن طريق نصب بشكل تمركزها ارتقاء للمنفعة العامة ؛

❖ المادة (31) : تنقل حدود المجال المحمي في مخطط شغل الأراضي و في المخططات التوجيهية للتهيئة و التعمير، و كذلك في الخرائط البحرية المعمول بها ؛

❖ المادة (32) : يخضع الإدخال بصفة إرادية لكل نوع حيواني أو نباتي لرخصة من السلطة المسيرة بعد أخذ رأي اللجنة، من أجل عدم المساس بالأوساط الطبيعية و الحيوان و النبات للمجالات المحمية ؛

❖ المادة (33) : لا يمكن التخلص من الحيوانات و النباتات من أجل الحفاظ على استدامة النظام البيئي إلا برخصة من السلطة المسيرة بعد أخذ رأي اللجنة و وفقا للكيفيات المقررة عن طريق التنظيم ؛

في الباب الثالث و الذي يعني بتسيير المجالات المحمية فقد جاء في :

❖ المادة (34) : يعود تسيير المجالات المحمية للمؤسسة التي أنشئت بمبادرة من السلطة التي قامت بإجراء تصنيف المجال المحمي المعني، و وفقا للكيفيات المحددة بموجب التشريع و التنظيم المعمول به ؛

❖ المادة (35) : ينشأ لكل مجال محمي مخطط توجيهي يحدد التوجيهات و الأهداف المنتظرة على المدى البعيد، و تحدد كيفيات إعداد المخطط التوجيهي و الموافقة عليه و مراجعته عن طريق التنظيم ؛

❖ المادة (36) : ينشأ مخطط تسيير يحدد توجيهات حماية المجال المحمي و تثمينه و تنميته المستدامة كما يحدد الوسائل اللازمة لتنفيذه ؛

❖ المادة (37) :يوضح مخطط التسيير على الخصوص العناصر الآتية :

- ✓ خصائص التراث و تقييمه ؛
- ✓ الأهداف الإستراتيجية و العملية ؛
- ✓ وسائل الحماية و التسيير الواجب تنفيذها ؛
- ✓ برنامج التدخل على المدى القصير و المتوسط ؛
- ✓ برنامج البحث ؛
- ✓ تدابير حماية المجال المحمي .

أما الباب الرابع فهو خاص بالأحكام الجزائية حيث جاء في :

❖ المادة (38) : يؤهل للبحث و معاينة مخالفات أحكام هذا القانون ضباط و أعوان الشرطة القضائية و الموظفون و المؤهلون قانونيا في إطار الصلاحيات المخولة لهم بموجب التشريع و التنظيم المعمول بها ؛

❖ أما المواد من (39) إلى (43) فهي خاصة بالعقوبات و الغرامات و الأحكام القضائية التي تسلط على كل من يخالف أحكام هذا القانون .

إذن نستنتج أن القانون و المشرع الجزائريين قد أولوا أهمية كبيرة للمحميات الطبيعية في الجزائر و ذلك من خلال سن كل هذه القوانين التي تعني بتعريف، تنظيم و تسيير المناطق المحمية، إضافة إلى معاقبة كل شخص يتعدى و يتجاهل القوانين الخاصة بها مهما كانت صفته .

المطلب الثاني : تطوير المواقع المحمية في الجزائر [1]

[1] الجزائر تعمل على تطوير المساحات الخضراء و المواقع المحمية، نقلا عن موقع :
http://www.staralgéria.com/showthread.php?t,25/02/2014,12:45

قدرت المساحات الخضراء على المستوى الوطني سنة 2009 بـ 11 مليون متر مربع موزعة على 10 حدائق عمومية كبيرة و 81 حديقة مختصة و 51 غابة حضرية .

و عن توضيحات للمديرة العامة للبيئة بوزارة تهيئة الإقليم و البيئة، أنه تم خلال الفترة الممتدة من 2008 إلى غاية 2010 تطوير و توسيع المساحات الخضراء في الجزائر بإعادة تأهيل 220 مساحة خضراء .

و أضاف نفس المصدر أنه تم أيضا في إطار برنامج 2010-2014 الذي يتعلق بتحسين المساحات الخضراء و حماية المواقع المحمية، توسيع المجال البيئي في المناهج التربوية و إعادة بعث مشاريع حدائق حضرية في مختلف الولايات على غرار حديقة دنيا بولاية الجزائر التي تتربع على مساحة 800 هكتار، و حديقة وهران التي خصصت لها مساحة قدرها 380 هكتار و أخرى بقسنطينة 30 هكتار، و أخرى بعنابة على مساحة 100 هكتار .

كما ذكرت المديرة العامة للبيئة أنه تم أيضا إعادة تأهيل حديقة التجارب العتيقة و التاريخية بالحامة، و كذا حديقة لندن بولاية بسكرة بالتعاون مع الجانب الإيطالي، و فيما يتعلق بالمواقع المحمية أشارت المتحدثة إلى أنه سيتم في إطار البرنامج المذكور إجراء دراسات لتطوير 10 مواقع بحرية محمية على مستوى الشريط الساحلي، علما أنه يوجد أكثر من 120 موقعا محميا لحد الآن، و تهدف هذه الدراسة إلى تعزيز مراقبة و صيانة هذه المواقع من طرف مهندسين مختصين بصفة دائمة، و بخصوص الحفاظ على المنظومة الإيكولوجية، أشارنفس المصدر إلى أن 837 نوعا من الحيوانات و النباتات المائية مهددة بالانقراض مضيفا بأنه سيتم بعث برنامج لرفع قدرات ثلاثة حظائر وطنية و تهيئة خمسة مواقع محمية من بينها موقعين رطبين .

و بخصوص التربية البيئية، أكدت المسؤولة أنه تم إدراج البعد البيئي في التربية الوطنية، حيث سيتم تعميمها على مستوى 250000 مؤسسة تربوية و تعيين 1500 مفتش و أستاذ في مختلف الأطوار التعليمية، و كذا تعيين حوالي 7000 عنصر في المجال البيئي و توفير 10000 كتاب، و أشارالمصدر ذاته إلى وجود 350 جمعية تنشط في مجال البيئة و أكثر من 1500 ناد أخضر على المستوى الوطني .

المطلب الثالث : أهم المحميات الطبيعية في الجزائر

يبلغ عدد الحظائر الوطنية الجزائرية عشرة حظائر، ثمانية منها معترف بها في الشمال، هذه الأخيرة تحتل مساحة إجمالية تقدر بحوالي 362165 هكتار، و لقد كان إنشاؤها تقريبا خلال القرن العشرين، و هذا في حدود العام 1983 .

تحتوي هذه الحظائر على نباتات و تجمعات حيوانية معتبرة و نادرة، إذن فهي بالتالي تخضع لحماية صارمة من طرف السلطات المعنية، و على الخصوص من طرف المؤسسة العمومية ذات الطابع الإداري، و هذا وفق المرسوم الخاص بالحظائر الوطنية .

فيما يلي عرض لمختلف الحظائر الموجودة في التراب الوطني :

❖ **الحظيرة الوطنية لثنية الحد :**[1]

تم إنشاء هذه الحظيرة وفقا للمرسوم رقم 459/83 في 29 جويلية 1983 و هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، هي عبارة عن صخرة ملفوفة و محاطة من كل جانب بالمراعي، حيث تتربع على مساحة قدرها حوالي 3424 هكتار، تبعد عن مقر الولاية تيسمسيلت بحوالي 50 كلم، تتواجد في جنوب الأطلس التلي و تمتد بين جبال الونشريس و جبال الصورصو، تقع على خط طول (1°-2°)، تحدها من الشمال ولاية الشلف و عين الدفلى و من الشرق المدية، و من الغرب ولاية غليزان و من الجنوب الجلفة و تيارت، أعلى قمة في الحظيرة تبلغ 1786 م، أما أخفض منطقة فتقع بحوالي 862 م، تتميز بكونها منطقة رطبة ذات شتاء بارد، تحتوي على 205 صنف نباتي 10 أصناف منها خاصة بالجزائر، أما الحيوانات فتحتوي على 110 نوع، 17 نوع من الثدييات، 10 منها محمية و 93 نوع من الطيور، 25 صنف محمي .

❖ **الحظيرة الوطنية لجرجرة :** [2]

أنشأت بمقتضى المرسوم رقم 460/83 المؤرخ في 23 جويلية 1983 و هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تقع الحظيرة في شمال الجزائر على بعد 150 كلم جنوب شرق العاصمة بالقرب من البحر المتوسط و هي بذلك تقع في سلسلة جبال جرجرة، يحدها شمالا البحر المتوسط و بومرداس، و من الشرق بجاية و من الغرب المدية، و من الجنوب ولاية المسيلة، تتربع على مساحة قدرها 18550 هكتار تنتمي

[1] رحلة إلى المحميات الطبيعية في الجزائر، نقلا عن موقع :
http://www.sfari.com/forums/sfari84/travel49503/,03/03/2014,15:33.

[2] نفس المرجع .

الحظيرة إلى الحزام القبائلي، حيث نجدها محاطة من الشرق إلى الغرب بصخرتين كبيرتين، تتميز بمناخ المنطقة الرطبة الجبلية، ذات الشتاء البارد حيث تتراوح نسبة المطر السنوية ما بين 1200 إلى 1500 ملم، كما تشهد الحظيرة فترة ثلجية تمتد من جانفي إلى مارس، أما في فصل الصيف فنجد أن درجات الحرارة معتدلة مقارنة بمناطق التراب الوطني الأخرى، حيث نجد أن درجة الحرارة العليا تقدر بحوالي 32° م، بالنسبة إلى الأصناف النباتية فهي تحتوي على حوالي 1100 صنف منها 35 صنف أصلي، 70 صنف نادر، 33 نوع محمي أما الحيوانات فهناك 23 نوع من الثدييات 10 منها محمية و الطيور 122 نوع .

❖ **الحظيرة الوطنية قورايا :** [1]

تقع في ولاية بجاية يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط و من الشمال الغربي ولاية تيزي وزو، و من الشرق ولاية جيجل، و من الجنوب الشرقي ولاية سطيف، و من الغرب ولاية البويرة و من الجنوب الغربي ولاية برج بوعريريج، تبلغ مساحة الحظيرة 2080 هكتار تقريبا، تأخذ المنحدرات و الجبال أكثر من 100 هكتار و التي تتميز بوجود غطاء نباتي كثيف، يتواجد بالمحمية 30 نوعا من الثدييات بما في ذلك 5 حيوانات مائية و هي محمية بالقانون، و في الحديقة كذلك طيور متنوعة منها برية و منها بحرية، و عددها 135 صنفا منها 11 طائر جارح، كذلك محمية بالقانون .

تعتبر الحظيرة الوطنية لقورايا محمية بموجب القانون المرسوم رقم 327/84 و الصادر بتاريخ 1984/11/03 م، و قد صنفتها اليونسكو محمية طبيعية عالمية سنة 2004 .

❖ **الحظيرة الوطنية لتازة :** [2]

أنشأت في إطار الحفاظ على التراث الطبيعي و الثقافي، من خلال المرسوم رقم 452/89 المؤرخ في 23 جويلية 1983، تقع في ولاية جيجل و تبلغ مساحتها 2807 هكتار، و هي تضم بذلك 03 مناطق العوانة بمساحة 23 %، و زيامة منصورية 27 %، 50 %من منطقة سلمى، و تبعد عن عاصمة الولاية جيجل بحوالي 20 كلم و 59 كلم من شرق بجاية، و 100 كلم من شمال شرق سطيف .

❖ **الحظيرة الوطنية الشريعة :**[3]

---

[1] الحديقة الوطنية قورايا، تقلا عن موقع : .http://ar.wikipédia.org/wiki,03/03/2014,15:40

[2] فتيحة موشموش، مرجع سبق ذكره، ص: 111 .

[3] نفس المرجع، ص: 111 .

و تبعد حظيرة الشريعة الواقعة بولاية البليدة عن العاصمة بـ 50 كلم، و هي تتربع على مساحة تقارب الـ 27 ألف هكتار، تتميز بثروة غابيةو حيوانية هامة، أنشأت بمقتضى المرسوم رقم 461/83 المؤرخ في 1983/07/23 .

❖ **الحظيرة الوطنية بلزمة :** [1]

تتربع الحظيرة على مساحة قدرها 26250 هكتار، حيث تبعد عن ولاية باتنة بحوالي 05 كلم، تم إنشاؤها في 13 نوفمبر عام 1984، و تضم 395 نوعا من الحيوانات المختلفة منها 18 نوعا من الثدييات و 111 نوعا من البرمائيات، و 241 نوعا من اللافقاريات إلى جانب نوعين فقط من الأسماك بعضها كان معرضا للانقراض خلال السنوات التي سبقت إنشاء الحظيرة، كما تعرف بغناها بغطاء نباتي متنوع حيث تم إحصاء 510 أنواع من النباتات منها 11 محمية خاصة بأشجار الأرز الأطلسي و الصنوبر الحلبي .

و وفقا للمرسوم رقم 326/84 و المؤرخ في 1984/11/03 تم إنشاء هذه الحظيرة .

❖ **الحظيرة الوطنية القالة :** [2]

تعد الحظيرة الوطنية القالة بالطارف أكبر الحظائر الوطنية مساحة بشمال الجزائر، تتربع على مساحة 78 ألف هكتار، و هي تشكل فسيفساء إيكولوجية بحرية و غابية، كما أنها تشكل آخر ملجأ لعدد من الحيوانات المحمية، و تتوفر على 5 مناطق رطبة مصنفة ضمن القائمة الخاصة باتفاقية المناطق الرطبة، و يوجد بها 964 نوع نباتي و 617 نوع حيواني، و حوالي 60 ألف رأس من البط، و هي مصنفة ضمن المناطق الرطبة التي تهاجر إليها الطيور .

لقد أنشأت هذه الحظيرة وفق المرسوم رقم 458/83 المؤرخ في 1983/06/32 .

❖ **الحظيرة الوطنية تلمسان :** [3]

[1] بلقاسم ماضي، خديجة لدرع، السياحة البيئية كوسيلة لحماية الطبيعة و التنمية المستدامة في الجزائر، دراسة حالة الحظيرة الوطنية للأرز ثنية الحد ولاية تسمسيلت، ورقة بحث مقدمة للملتقى الدولي حول: فرص و مخاطر السياحة الداخلية في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، يومي 19 و 20 نوفمبر 2012، ص 7 .

[2] بلقاسم ماضي، خديجة لدرع، نفس المرجع، ص 7 .

[3] بلقاسم ماضي، خديجة لدرع، نفس المرجع، ص 7 .

هي محمية طبيعية توجد في تلمسان، و يرجع تاريخ إنشاء حظيرة تلمسان إلى 12 ماي 1993 تبلغ مساحتها 8825 هكتار، و تشمل أقاليم سبع بلديات، و يوجد بها 850 نوع نباتي و 174 نوع حيواني و من ثروتها النباتية ما يفوق القرن، كما تحتوي مناطق أثرية منها المنصورة و سيدي بومدين، و هذه الحظيرة قد أنشأت بمقتضى المرسوم رقم 117/93 المؤرخ في 1993/05/12 .

❖ **الحظيرة الوطنية التاسيلي :** [1]

هي سلسلة جبلية تقع بولاية إليزي و هي هضبة قاحلة حصوية، ترتفع بأكثر من 2000 م عن سطح البحر عرضها من 50 إلى 60 كلم و طولها 800 كلم مشكلة مساحة تقدر بـ 12000 كلم^2 ، أعلى قمة جبلية بها هي أدرار أفاو ترتفع بـ 2,158 م على كل مساحتها ترتفع من على الرمال قمم صخرية متآكلة جدا تعرف بالغابات الصخرية، و كأنها أطلال مدن قديمة مهجورة بفعل الزمن و العواصف الرملية بسبب الارتفاع و خصائص الاحتفاظ بالمياه في باطن أرض التاسيلي، فإن الغطاء النباتي في هذه الأرض القاحلة تعتبر ثرية إلى حد ما فهي تشمل تواجد الغابات المنشرة منها أشجار سرو الصحراء المتوطنة المهددة بالانقراض، حيث لم يبق منها إلا 230 شجرة عمر كل واحدة يتعدى 2000 سنة و الآثار التي يعود تاريخها إلى 30 ألف عام .

لقد أنشأت هذه الحظيرة وفقا للمرسوم رقم 88/87 المؤرخ في 1987/04/21 .

❖ **الحظيرة الوطنية الهقار :** [2]

و الواقعة بجنوب الوطن، شاهد تاريخي على عراقة المنطقة و قدمها، و تقع الحظيرة الوطنية الهقار في أقصى جنوب الجزائر، على مساحة 450000 كلم^2 ، و هي الأكبر في الجزائر، و هي قديمة التكوين حيث يبلغ عمرها بين 600 ألف و مليون سنة، مما أدى إلى ترقيتها إلى حظيرة وطنية محمية سنة 1987 بموجب مرسوم رئاسي، و هي منطقة معروفة عالميا بمناظرها الخلابة و سحرها الجذاب بجبال الهقار، توجد بها أحد أعلى القمم بالجزائر و هي قمة تاهات أتاكور 3013 م، يوجد بها أحد أجمل الممرات في العالم و هو ممر الإسكرام الذي يمكن منه مشاهدة أشمل شروق و غروب للشمس في الجزائر و العالم كله، و المعترف به من اليونسكو .

[1] بلقاسم ماضي، خديجة لدرع، نفس المرجع ، ص 7 .

[2] بلقاسم ماضي، خديجة لدرع، نفس المرجع ، ص 7 .

أنشأت هذه الحظيرة وفقا للمرسوم رقم 231/87 المؤرخ في 1987/11/03 .

خلاصة الفصل :

من خلال كل ما سبق ذكره في هذا الفصل يمكننا أن نستنتج بأن المحميات الطبيعية مفهوم قديم النشأة و التطور، و بأنها تهدف في الأساس إلى حماية التنوع البيولوجي، و إلى إقامة سياحة بيئية تتماشى و سلامة البيئة الطبيعية، و لتحقيق ذلك يجب تضافر جميع جهود القطاعات المعنية و التنسيق فيما بينها و ذلك من خلال التشريعات و القوانين الموضوعة سواء على المستوى العالمي أو الوطني، فسياحة المحميات الطبيعية تحظى بمكانة مرموقة و هامة في الجزائر بدليل الاهتمام الذي أولي لها، و الجهود المبذولة في سبيل تطويرها و تطوير و ترقية المناطق المحمية .

الفصل الثالث

دراسة ميدانية حول المحمية الطبيعية لتازة

تمهيد

كما تناولنا في الجانب النظري سابقا، فإن سياحة المحميات الطبيعية تعد من إحدى أهم أنواع السياحة، و التي لها دور كبير في ترقية و تنمية السياحة على وجه العموم، و بما أن ولاية جيجل تعتبر من الولايات الجزائرية التي لها موروث طبيعي ضخم و هام، فقد ارتأينا الأخذ بهذا الموروث الطبيعي و إعداد دراسة ميدانية حول سياحة المحميات الطبيعية في هذه الولاية، و مدى مساهمتها في تفعيل و تنشيط الحركة السياحية بها، باعتبار أن جيجل نموذج مصغر عن حالة الجزائر بشكل عام .

في هذا الفصل سوف نتطرق إلى عرض أهم المقومات السياحية في ولاية جيجل، إضافة إلى إحصائيات للسياحة لسنة 2013 في الولاية، ثم بعد ذلك نقوم بدراسة تفصيلية للمحمية الطبيعية لتازة و ذلك من خلال تحديد الإشكالية و وضع الفرضيات، الإطار النظري و منهجية الدراسة، ثم تحليل المعلومات و استغلال النتائج و التوصيات .

المبحث الأول : وا قع السياحة في ولاية جيجل

تعتبر ولاية جيجل من الولايات السياحية في الجزائر و ذلك لعدة مقومات طبيعية، حضارية و تاريخية، بشرية، ... الخ و التي ستجعلها قبلة سياحية هامة في المستقبل القريب .

المطلب الأول : المقومات السياحية في ولاية جيجل

أولا : تقديم ولاية جيجل :

1- لمحة تاريخية عن الولاية :

دخلت منطقة جيجل التاريخ من أبوابه العريضة نتيجة احتكاكها بمختلف الحضارات، تشير أغلب المصادر التاريخية إلى أن مدينة جيجل ذات نشأة فينيقية و تعتبر من بين المواقع التي أسسها الفينيقيون في الحوض الغربي للمتوسط في القرن العاشر قبل الميلاد، غير أنه يلاحظ اختلاف في المصادر حول أصل التسمية التي عرفت بها، فإيجلجيلي(IGILGILI) إن كانت فينيقية الأصل معناها شاطئ الدوامة، و إن كانت بربرية فمعناها من ربوة إلى ربوة. غير أن هذه التسمية طرأت عليها تغييرات كثيرة عبر التاريخ. فمن إيجلجيلي إلى جيجل الحالية، و من آثار العقد الفينيقي مجموعة كبيرة من القبور المحفورة في الصخر كثير منها اندثر الآن. و لا يزال موقع الرابطة غرب مدينة جيجل يحتفظ بأكبر مجموعة، أما أقدم تاريخ للقبور فيرجع إلى القرن السابع قبل الميلاد .[1]

2- الموقع الجغرافي :

تقع ولاية جيجل في الشمال الشرقي للجزائر، فهي تتربع على مساحة 239663 كلم^2 تطل من الناحية الشمالية على البحر الأبيض المتوسط بشريط ساحلي طوله 120 كلم، و الذي يمتد على شاطئ الزهور شرقا في حدود ولاية سكيكدة إلى الشاطئ الأحمر غربا في حدود ولاية بجاية، أما من الجهة الجنوبية فيحدها كل من ولايتي قسنطينة و ميلة .

سطح الولاية جبلي بـ: 90 %، يتخلله سهل بمحاذاة منطقتي الأمير عبد القادر و القنار و سيدي عبد العزيز، و الباقي جبال وعرة ذات غطاء نباتي كثيف يتكون أساسا من أشجار الأرز و البلوط و تشتهر

[1] وزارة السياحة، مديرية السياحة لولاية جيجل، المنوغرافيا السياحية، جيجل، الجزائر، 2013، ص 2.

الولاية بكورنيشها الساحر على مسافة 40 كلم، و توجد به مغارات عجيبة و فريدة من نوعها من أشهرها مغارة الكهوف العجيبة .[1]

ثانيا : الخصائص الطبيعية و الثقافية للولاية :

1- الخصائص الطبيعية :

و تتمثل في :[2]

❖ الشريط الساحلي : امتداد طبيعي على طول 120 كلم، فمن زيامة منصورية غربا إلى واد الزهور، تصادفك شواطئ و خلجان متناثرة هنا و هناك، و نوادر طبيعية أخرى، يضم الساحل الخليجي 50 شاطئ منها الشواطئ ذات الرمال الذهبية الواسعة و الشواطئ الصخرية .

❖ الكورنيش الجيجلي : متمثل في أجراف صخرية ملامسة للبحر ممتدة من زيامة منصورية إلى العوانة، تتخللها غابات الفلين، يمتاز بندرة جماله، فهو يعد من أجمل المواقع على المستوى العالمي .

❖ الكهوف العجيبة : تقع بين العوانة و زيامة المنصورية على بعد 35 كلم من مدينة جيجل، تم اكتشافها سنة 1917 عند شق الطريق الوطني رقم 43، تعد من عجائب الطبيعة و ذلك من حيث الشكل و النقوش التي صنعتها الصواعد و النوازل، و هي الآن مجهزة و مفتوحة لاستقبال الزوار .

❖ غار الباز : موقع يعود إلى ما قبل التاريخ، و هو عبارة عن مغارة واسعة مفتوحة على الطريق بزيامة المنصورية، تم تهيئته لاستقبال كل فئات الزوار من أجل تطوير السياحة العلمية و التربوية .

❖ الحظيرة الوطنية لتازة : و هي منطقة جدب للسياح الباحثين عن الترفيه و الراحة، فالطابع المتميز لغابات الحظيرة يساهم في تطوير السياحة الجبلية، تتربع الحظيرة على مساحة تبلغ 3807 هكتار تتميز بتنوع غطائها النباتي و تركيبتها الحيوانية .

❖ حظيرة الحيوانات : موقع سياحي هام متواجد بكيسير -بلدية العوانة-، هيئ لاستقبال الزوار في شهر جويلية من عام 2006، أبرز ما ميز الحظيرة هو احتضانها لعدة أنواع من الحيوانات النادرة و المحمية من طرف القانون، و أشكال مختلفة من الطيور موزعة بين الجوارح و الطيور المائية، و هذا ما جعلها محطة لتهافت العديد من الزوار .

---

[1] نفس المرجع، ص 1 .

[2] نفس المرجع، ص ص 4-9 .

❖ البحيرات الطبيعية : تتواجد على مستوى الولاية ثلاث بحيرات طبيعية و هي :

✓ بحيرة بني بلعيد (دائرة العنصر) : و تحتل مساحة قدرها 120 هكتار، و تحتوي على ما لا يقل عن 23 نوع من الطيور المعروفة عالميا .

✓ بحيرة غدير بني حمزة (القنار دائرة الشقفة) : تحتل مساحة حوالي 36 هكتار، بها ما لا يقل عن 32 نوع من الطيور .

✓ بحيرة غدير المرج (الطاهير) : بجمالها الفريد تتربع على مساحة 5 هكتار .

❖ الجزر و شبه الجزر :

✓ الجزيرة الصخرية : أهم ما يميز الجهة الغربية للشريط الساحلي بولاية جيجل هو وجود الجزيرة الصخرية بالعوانة، و التي تدعى محليا – الدزيرة -.

✓ شبه الجزيرة : توجد شبه الجزيرة الصغيرة ببوبلاطن و جزيرة برج بليدة التي تدعى أندرو .

❖ أهم الغابات : تتميز ولاية جيجل بغابات كثيفة تمتاز بمنظرها الخلاب و المشجع على السياحة الجبلية و الصيد، تقدر مساحتها الإجمالية بحوالي 115000 هكتار و من أهم غاباتها :

✓ غابة قروش : الواقعة على الكورنيش بمنطقة العوانة تتربع على مساحة 10260 هكتار ؛

✓ غابات تمنتوت : تتربع على مساحة 8928 هكتار بجيملة ؛

✓ غابة إيدم : ببلدية خيري واد عجول ؛

✓ غابة بوحنش بالعوانة ؛

✓ غابة بني فرقان و مشاط بالميلية ؛

✓ غابة الماء البارد بتاكسنة ؛

✓ غابة القرن بغبالة .

الصنف الرئيسي للنباتات في غابات الولاية هو البلوط الفليني حيث تقدر المساحة الإجمالية بـ: 43700 هكتار، أما باقي الأصناف فتتمثل في الصنوبر البحري. تتميز هذه الغابات بثروة نباتية و حيوانية متنوعة يمكن أن تلعب دورا في التنمية السياحية غير الشاطئية خاصة الصحية، العلمية، التجوال و الاستجمام .

2- الخصائص الثقافية :

و تتمثل في :[1]

❖ **المواقع الأثرية و التاريخية :**

يمكن توضيحها من خلال الجدول رقم (07) :

الجدول رقم (08): المواقع الأثرية و التاريخية لولاية جيجل

الفترة	المواقع الأثرية
ما قبل التاريخ	✓ موقع تاميلا ببلدية الأمير عبد القادر ؛ ✓ جبل مزغيطان ؛ ✓ كهوف الشتاء ببلدية جيملة ؛ ✓ الكهوف العجيبة بزيامة المنصورية .
الفترة الفينيقية	✓ قبر بحالة جيدة في جبل سيدي أحمد أمقران ؛ ✓ آثار ميناء فينيقي بجيجل ؛ ✓ مقبرة فينيقية بالرابطة ببلدية جيجل .
الفترة الرومانية	✓ آثار مدينة رومانية "شوبة" بزيامة المنصورية ؛ ✓ فسيفساء بالطوالبية ببلدية جيجل .
فترة الأتراك	✓ قبر الباي عصمان بأولاد عواط .
الفترة الاستعمارية	✓ المنار الكبير لرأس العافية تم إنشاؤه سنة 1865 من طرف شارل سالفا .
فترة ثورة التحرير الوطنية	✓ مغارات مهيئة لاستقبال المجاهدين، مستشفيات و مخابئ للجيش ؛ ✓ متحف كتامة: و هو المتحف الوحيد على مستوى الولاية، كان في الأصل مدرسة قرآنية أسسها الشيخ عبد الحميد بن باديس عام 1939، و أثناء الحرب التحريرية أصبح مقر للمكتب الثاني للجيش الفرنسي، و بعد الاستقلال عادت لنشاطها الأول، ثم مدرسة لصغار الصم البكم إلى غاية 1993 حيث حولت إلى مقر لمتحف جيجل .

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق مديرية السياحة .

[1] نفس المرجع ، ص ص9-12 .

❖ **دار الثقافة عمر أوصديق :**

مقرها بحي العقابي –بلدية جيجل- افتتحت يوم 04 سبتمبر 2007. المشروع كلف 35 مليار دج تضم 3 ورشات و هي: ورشة للمسرح، ورشة للموسيقى، ورشة للفنون التشكيلية. كما تضم قاعة للمطالعة و أخرى للإنترنيت، إضافة إلى قاعة محاضرات و قاعة عروض فنية تحتوي على 1080 مقعد بالإضافة إلى احتوائها على عدة مكاتب كمكتب النشاطات الفنية .

❖ **الصناعات التقليدية :**

إن تنوع الثروات التي تزخر بها الولاية و الطابع السياحي المتميز لها جعل الحرفيين يتفننون في إبداع أنماط مختلفة من الأدوات التقليدية أهمها: صناعة الأواني الخشبية، صناعة السلاسل، الصناعات الجلدية و صناعة الفخار و المزهريات .[1]

ثالثا : الهياكل السياحية : [2]

❖ **الفنادق :**

يتواجد بولاية جيجل 27 فندق بطاقة استيعابية تقدر بـ: 1787 سرير و هي موزعة وفق الجدول رقم (09) كما يلي :

الجدول رقم (09): المنشآت الفندقية بولاية جيجل

الرقم	البلدية	اسم الفندق	عدد الغرف	عدد الأسرة	التصنيف
01	**جيجل**	لويزة	72	156	غ . مصنف
02		البصرة	40	57	غ . مصنف
03		النسيم	40	110	غ . مصنف
04		كتامة	34	90	غ . مصنف
05		السلام	46	114	غ . مصنف
06		المركزي	14	33	غ . مصنف

[1] نفس المرجع ، ص 13.

[2] نفس المرجع ، ص ص14-19 .

07		الريان	16	31	غ . مصنف
08		المشرق	24	36	غ . مصنف
09		الجليدي	10	16	غ . مصنف
10		كونفيفيال	08	10	غ . مصنف
11		الإقامة	18	30	غ . مصنف
12		الجنة الزرقاء	23	46	غ . مصنف
13		لاكريت	16	32	غ . مصنف
14		بربروس	12	27	غ . مصنف
15		الجزيرة	36	72	غ . مصنف
16		تاغراست	34	60	غ . مصنف
17	**الطاهير**	التقدم	13	20	غ . مصنف
18		المراد	36	74	غ . مصنف
19	**الأمير عبد القادر**	الزمرد	80	160	غ . مصنف
20	**سيدي عبد العزيز**	النيل	70	140	غ . مصنف
21		ابن بطوطة	30	70	غ . مصنف
22	**الميلية**	الفتح	12	21	غ . مصنف
23	**واد عجول**	جمال	20	40	غ . مصنف
24	**العوانة**	الصخر الأسود	Bung 25+20	71	غ . مصنف
25		الأفتيس	20	51	غ . مصنف
26		اللبلاب	40	70	غ . مصنف
27	**زيامة منصورية**	شوبة	72	144	
	المجموع		**881**	**1787**	

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق مديرية السياحة .

من خلال الجدول نلاحظ أن ولاية جيجل تتوفر على 27 فندق، كلها فنادق غير مصنفة .

❖ **بيوت الشباب :**

تتوفر الولاية على خمسة بيوت للشباب بطاقة استيعاب تقدر بـ: 520 سرير، و هي موزعة وفق الجدول رقم (10) كما يلي :

الجدول رقم (10): بيوت الشباب لولاية جيجل

الرقم	بيت الشباب	المالك	الموقع	السعة (سرير)
01	بيت الشباب الطاهير	مديرية الشباب و الرياضة	الطاهير	60
02	بيت الشباب تاكسنة	مديرية الشباب و الرياضة	تاكسنة	60
03	بيت الشباب زيامة المنصورية	مديرية الشباب و الرياضة	زيامة المنصورية	50
04	بيت الشباب جيجل	مديرية الشباب و الرياضة	جيجل	100
05	المخيم الدولي للشباب	مديرية الشباب و الرياضة	برج بليدة-العوانة	250
	المجموع			**520**

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق مديرية السياحة .

من خلال الجدول نلاحظ أن ولاية جيجل تتوفر على 05 بيوت شباب موزعة على 05 بلديات .

❖ **المخيمات العائلية :**

حسب الإحصائيات لسنة 2013 فولاية جيجل تتوفر على ثمانية عشر (18) مخيما عائليا مهيئا و مجهزا لاستقبال الزوار بطاقة إجمالية تقدر بـ: 4349 سرير يتم استغلالها بالكامل خلال موسم الاصطياف موزعة على أغلب الشواطئ المفتوحة للسياحة. و يمكن توضيحها وفق الجدول رقم (11) كما يلي :

الجدول رقم (11): المخيمات العائلية بولاية جيجل

الرقم	البلدية	اسم المخيم	سعة الاستقبال	طبيعة الملكية
01	زيامة المنصورية	المرجان الشاطئ الأحمر	64	خاص
02		نفطال الشاطئ الأحمر	270	خدمات اجتماعية
03		الريحان	180	خاص ممنوح في إطار حق الامتياز
04		الوئام "تازة"	100	خاص
05		ماجي كلوب	265	جماعات محلية مؤجر للخواص
06		مخيم سونلغاز	350	خدمات اجتماعية
07	العوانة	مخيم ماجي كلوب أفتيس	270	جماعات محلية مؤجر للخواص

08		مخيم بنت السلطان برج بليدة	240	خاص ممنوح في إطار حق الامتياز
09	خيري واد عجول	مخيم بني بلعيد	300	جماعات محلية مؤجر للخواص
10		الأزرق الكبير	150	جماعات محلية مؤجر للخواص لم يستغل إطلاقا هذا الموسم
11	القنار	البريد و المواصلات/المزاير	300	خدمات اجتماعية
12		وكالة الكورنيش/المزاير	120	جماعات محلية مؤجر للخواص
13		مخيم سونلغاز /المزاير	420	خدمات اجتماعية
14		مخيم سدات/المزاير	120	جماعات محلية مؤجر للخواص
15		مخيم نجمة/المزاير	240	جماعات محلية مؤجر للخواص
16		مخيم الرمال الذهبية/المزاير	160	جماعات محلية مؤجر للخواص
17	سيدي عبد العزيز	المنار	300	جماعات محلية مؤجر للخواص
18	الأمير عبد القادر	مخيم الأميرة سطارة	500	خاص ممنوح في إطار حق الامتياز
المجموع			**4349**	

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق مديرية السياحة .

من خلال الجدول نلاحظ أن ولاية جيجل تتوفر على 18 مخيم عائلي بسعة استقبال 4349 سرير.

❖ **الدواوين و الجمعيات السياحية :**

تتواجد على مستوى ولاية جيجل 8 دواوين سياحية معتمدة، ينشط منها اثنين، و من أهم نشاطاتها التعريف بالمنتج السياحي المحلي و ترقيته و ذلك من خلال إقامة معارض محلية و المشاركة في التظاهرات الوطنية. و يمكن توضيح هذه الدواوين وفق الجدول رقم (12) كما يلي :

الجدول رقم (12): الدواوين و الجمعيات السياحية لولاية جيجل

الرقم	اسم الديوان أو الجمعية	المقر	رقم الاعتماد
01	الديوان المحلي سيدي عبد العزيز	بلدية سيدي عبد العزيز	98/76
02	الديوان الجيجلي للسياحة	حي الرابطة الغربي-جيجل	2010/85
03	الديوان المحلي للسياحة-العوانة	المركز الثقافي العوانة	98/05
04	الديوان المحلي للسياحة-جيجل	شارع أول نوفمبر	85/236
05	الديوان المحلي للسياحة-إيجيلي	مركز إعلام و تنشيط الشباب	98/170
06	الديوان المحلي للسياحة-القنار	بلدية القنار	03/16
07	الديوان المحلي للسياحة-زيامة المنصورية	فندق شوبة زيامة المنصورية	02/28
08	نادي الرمال الذهبية	بلدية جيجل	04/133

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق مديرية السياحة .

من خلال الجدول نلاحظ أن ولاية جيجل تتوفر على 08 دواوين و جمعيات سياحية .

❖ **وكالات السفر :**

ينحصر نشاطها في بيع التذاكر و تنظيم الرحلات إلى مختلف الدول بما فيها العمرة، حجز فندقي و استغلال المخيمات العائلية و مراكز العطل .

تعاملت هذه الأخيرة خلال سنة 2013 مع: 8372 سائح من بينهم 84 سائحا أجنبا، كما حققت رقم أعمال إجمالي قدر بـ: 66862781.00 دج .

و الجدول رقم (13) يبين الوكالات السياحية المتواجدة بالولاية :

الجدول رقم (13): الوكالات السياحية بالولاية

الرقم	التسمية	نوعية المنتوج المستغل
01	سياحة و أسفار الجزائر	تذاكر للسفر، رحلات منظمة (تونس)، عمرة، إقامة بجيجل و رخص سياقة دولية و اشتراكات (نشاطات جمعوية) .
02	وكالة السياحة و الأسفار الكورنيش	تذاكر السفر، تأشيرات (تركيا)، عمرة .
03	وكالة العربي للسياحة	تذاكر السفر .

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق مديرية السياحة .

من خلال الجدول نلاحظ أن ولاية جيجل تتوفر على 03 وكالات سياحة و أسفار تتمثل وظيفتها أساسا في بيع التذاكر .

المطلب الثاني : إحصائيات السياحة في ولاية جيجل لسنة 2013 [1]

أولا : بالنسبة لهياكل الإيواء و وكالات السياحة و الأسفار

- **الفنادق :**

تتوفر ولاية جيجل على 27 وحدة فندقية بطاقة استيعاب إجمالية تقدر بـ: 1842 سرير و 911 غرفة مقابل 26 وحدة بطاقة استيعاب إجمالية قدرت بـ 1931 سرير خلال سنة 2012، حيث دخل فندق آخر جديد (المراد ببلدية الطاهير) حيز الاستغلال بطاقة استيعاب مقدرة بـ 72 سرير .

الجدول رقم (14) : تطور طاقة الإيواء بين سنتي 2012 و 2013

السنة	2012	2013
العدد	26	27
طاقة الإيواء	1931	1842

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على الحصيلة السنوية لمديرية السياحة لسنة 2013 .

من خلال الجدول نلاحظ أنه و رغم دخول فندق جديد حيز الخدمة إلا أن هناك نقص في طاقة الإيواء .

[1] وزارة السياحة، مديرية السياحة لولاية جيجل، إحصائيات السياحة لولاية جيجل، سنة 2013 .

- **المخيمات العائلية :**

تتوفر الولاية على 18 مخيم عائلي بطاقة استيعاب 4349 سرير منها 04 مخيمات تابعة للخدمات الاجتماعية (بطاقة استيعاب 1340 سرير) .

الجدول رقم (15) : تطور طاقة الإيواء بين سنتي 2012 و 2013

السنة	2012	2013	التقييم	
			+	-
العدد	20	18		- 02
طاقة الإيواء	4509	4349		- 160

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على الحصيلة السنوية لمديرية السياحة لسنة 2013 .

نلاحظ انخفاض في عدد المخيمات و السبب يرجع إلى حذف مخيمين من القائمة لم يعودا قابلين للاستغلال و منها مخيم مريغة بالعوانة و مخيم ح.ش.ر بجيجل .

- **عمليات المراقبة :**

الجدول رقم (16): عمليات المراقبة لسنة 2013

خلال سنة		2013
فنادق	عدد المحاضر	77
	الإجراء المتخذ	- 25 إعذار - 05 إنذارات - 03 قرارات غلق - 01 قرار إعادة فتح
مخيمات عائلية	عدد المحاضر	23
	الإجراء المتخذ	11 إعذار
وكالات السياحة و الأسفار	عدد المحاضر	04
	الإجراء المتخذ	/
الشواطئ	عدد المحاضر	تم تحرير05 محاضر خاصة بـ 50 شاطئ
	الإجراء المتخذ	إصدار قرار ولائي بفتح موسم الاصطياف متضمن تحديد 22 شاطئ مسموح للسباحة و 28 آخر ممنوع

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على الحصيلة السنوية لمديرية السياحة لسنة 2013 .

من الجدول أعلاه يمكننا ملاحظة ما يلي : بالنسبة لعدد الفنادق فقد بلغ عدد المحاضر 77 محضرا و قد تم توجيه 25 إعذارا، إضافة إلى 5 إنذارات بينما تم تقرير غلق 3 فنادق و إعادة فتح فندق واحد أما المخيمات العائلية فقد تلقت 23 محضر و 11 إعذارا، في حين وكالات السياحة و الأسفار بلغ عدد المحاضر بها 4 محاضر، أما الشواطئ فقد كان 5 محاضر .

ثانيا : تحسين نوعية الخدمات السياحية :

في إطار دعم نوعية النشاطات السياحية، قامت المديرية بما يلي :

- **عملية تصنيف الفنادق :**

عملية تصنيف الفنادق جارية حيث لم يتم الفصل النهائي في عملية تصنيف الفنادق المقترحة في صنف بدون نجوم إلى نجمة واحدة (1*) و ذلك لأن هذه المؤسسات لم تقم برفع التحفظات المسجلة لديها رغم إعذارها .

كما أنه قد تم توجيه إعذارات لجميع الفنادق التي لم تقم بإيداع أو إتمام ملفات التصنيف و الاعتماد بتاريخ 23 أكتوبر 2013، و ذلك من أجل الامتثال في أقرب الآجال (و عددها 11 مؤسسة فندقية) .

كما اقترح ملفين تصنيف في درجة نجمتين على اللجنة الوطنية بالوزارة للمؤسسين **"تاغراست"** و **"جزيرة"** .

- **مخطط الجودة السياحية :**

تم تسجيل انخراط :

- فندقي **"تاغراست"** و **"المراد"** ؛
- وكالة السياحة و الأسفار **"الكورنيش"** .

- **الشواطئ :**

في إطار تحسين نوعية الخدمات السياحية المقدمة على مستوى الشواطئ، تم منح عن طريق المزايدة حق الامتياز لاستغلال 31 بقعة منها بقعتين لخواص .

الجدول رقم (17) : مناصب الشغل المستحدثة خلال سنة 2013

التسمية	2012	2013	التقييم	
			+	-
هياكل الإيواء	289	153 (دائمة) 165 (موسمية)	+ 29	
وكالات السياحة و الأسفار	17 (منها 02 مؤقت)	19	+ 02	
تنظيف و استغلال الشواطئ	189 (CFI) 86 (أعوان البلدية) 216 (في إطار الجزائر البيضاء)	170 (CFI) 132 (أعوان البلدية) 322 (في إطار الجزائر البيضاء)	+ 46 + 106	- 19
المجموع	800	961		

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على الحصيلة السنوية لمديرية السياحة لسنة 2013 .

من الجدول و بالمقارنة بين مناصب الشغل المستحدثة سنة 2012 و 2013 نلاحظ أن التقييم على العموم كان إيجابي، أي هناك زيادة في عدد مناصب الشغل .

ثالثا : التنمية و الاستثمار السياحي :

النتائج و أهم الإنجازات في إطار المخططين 2005-2009 و 2010-2014 :

1. المخطط الخماسي 2005-2009 :

الجدول رقم (18): المخطط الخماسي 2005-2009

الوحدة : 10 ^{3}

عدد العمليات السياحية	عنوان العملية	السنة	الغلاف المالي الممنوح	الغلاف المالي المستهلك	الوضعية المادية للمشروع
01	دراسة إنجاز و تجهيز مقر مديرية السياحة مع سكن وظيفي	2006	50000	45044	- نسبة الإنجاز في الحصص التي تم الانطلاق فيها هي 95 % ؛ - إنجاز باقي الحصص سيتم خلال سنة 2014 على مرحلتين : • المرحلة الأولى: الغلاف المالي الممنوح يقدر بـ 15000 دج؛

					• المرحلة الثانية: الغلاف المالي المقترح يقدر بـ 19000 دج.

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على الحصيلة السنوية لمديرية السياحة لسنة 2013 .

نلاحظ أن عدد العمليات السياحية كان عملية واحدة فقط، و قد تضمنت دراسة و تجهيز مقر مديرية السياحة مع السكن الوظيفي .

2. المخطط الخماسي 2010-2014 :

أ. برنامج 2010 :

الجدول رقم (19): برنامج 2010

الوحدة : 10 ^{3}

عدد العمليات المسجلة	عنوان العملية	السنة	الغلاف المالي الممنوح	الغلاف المالي المستهلك	الوضعية المادية للمشروع
05	دراسة المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية	2010	15000	1570	مشروع بنسبة إنجاز 35 % "المرحلة الثانية بنسبة إنجاز 95 % و الباقي ثلاث مراحل"
	دراسة تهيئة 05 مناطق توسع سياحي	2010	25000	10412	مشروع بنسبة إنجاز 75 %
	دراسة تهيئة و تجديد عزبة أندرو	2010	5000	2113	مشروع منتهي 100 %
	دراسة و تهيئة شاطئين	2010	40000	37312	مشروع بنسبة إنجاز 95 %
	دراسة إنجاز مركز الإعلام و التوجيه السياحي	2010	2000	1369	مشروع منتهي بنسبة 95 % (باقي 05 % و التي تتعلق بالمساعدة على تعيين المقاولة) .

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على الحصيلة السنوية لمديرية السياحة لسنة 2013 .

نلاحظ أن عدد العمليات المسجلة كان 5 عمليات بغلاف مالي مستهلك قدر بـ 52776 .

ب. برنامج 2011 :

الجدول رقم (20): برنامج 2011

الوحدة : 10 ^{3}

عدد العمليات المسجلة	عنوان العملية	السنة	الغلاف المالي الممنوح	الغلاف المالي المستهلك	الوضعية المادية للمشروع
02	دراسة تهيئة 06 شواطئ	2011	4000	356	مشروع بنسبة إنجاز 35 %سيتم المصادقة على الدراسة في الآجال القريبة
	دراسة النضج و التحضير لإنجاز دراسة الصناعة التقليدية بالميلية	2011	3000	580	مشروع في طور الإنجاز 45 %

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على الحصيلة السنوية لمديرية السياحة لسنة 2013 .

من الجدول نلاحظ أن عدد العمليات المسجلة سنة 2011 كان عمليتين فقط بغلاف مالي مستهلك قدر بـ 936 .

ج. برنامج 2012 :

الجدول رقم (21): برنامج 2012

الوحدة : 10 ^{3}

عدد العمليات المسجلة	عنوان العملية	السنة	الغلاف المالي الممنوح	الغلاف المالي المستهلك	الوضعية المادية للمشروع
01	تهيئة و تجديد عزبة أندرو	2012	35000	475	ستنطلق الأشغال في الآجال القريبة (سبب تأخر انطلاق الأشغال يعود إلى التأخر في المصادقة على مخططات الهندسة المدنية من طرف الهيئة الوطنية لمراقبة البنايات CTC بالإضافة إلى قرار تخصيص الأرضية و رخصة الهدم)

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على الحصيلة السنوية لمديرية السياحة لسنة 2013 .

نلاحظ أن عدد العمليات المسجة كان عملية واحدة فقط سنة 2012، و قد قدر الغلاف المالي المستهلك لإنجازها بـ 475 .

❖ **المشاريع في طور الإنجاز خلال سنة 2013 :**

- دراسة تهيئة 06 شواطئ (الدراسة في مرحلتها الأخيرة بنسبة إنجاز 90 %) ستتم المصادقة عليها في الآجال القريبة ؛
- دراسة النضج و التحضير لإنجاز دار الصناعة التقليدية بالميلية (نسبة الإنجاز 45 %) ؛
- مقر مديرية السياحة و الصناعة التقليدية مع سكن وظيفي (نسبة الإنجاز في الحصص التي تم الانطلاق فيها هي 95 %) ؛
- إعداد مخططات التهيئة السياحية لـ 05 مناطق التوسع السياحي، وفق المراحل الآتية :

- منطقة التوسع السياحي دار الواد (المرحلة الثانية ما قبل الأخيرة) ؛
- منطقة التوسع السياحي بني بلعيد (المرحلة الثالثة) ؛
- منطقة التوسع السياحي تاسوست (المرحلة الثانية) ؛
- منطقة التوسع السياحي رأس العافية (المرحلة الثالثة) ؛
- منطقة التوسع السياحي برج بليدة (المرحلة الأخيرة) .

- دراسة المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لولاية جيجل (المرحلة الثالثة) .

❖ **الاستلامات :**

استلمت المديرية خلال سنة 2013 المشاريع التالية :

- المصادقة على منطقة التوسع السياحي العوانة ؛
- دراسة تهيئة و تجديد عزبة أندرو العوانة (الانطلاق في الأشغال سيتم في الآجال القريبة) ؛
- دراسة إنجاز مركز الإعلام و التوجيه السياحي (مستلمة بـ 95 % تبقى نسبة 5 % من الدراسة سيتم استلامها في حالة ما إذا تم إضافة غلاف مالي من أجل إنجاز المشروع و المساعدة في اختيار المقاولة) ؛
- دراسة و تهيئة شاطئين (نسبة الإنجاز تقدر بـ 95 %) .

رابعا : المشاريع المسجلة لصالح القطاع على مستوى المصالح المركزية خلال سنة 2013 :

- تم منح غلاف مالي يقدر بـ 4500000,00 دج لإنجاز مخططات تهيئة شواطئ الولاية ؛
- تم منح غلاف مالي يقدر بـ 37000000,00 دج لإنجاز مخططات تهيئة مناطق التوسع السياحي.

مشاريع الاستثمار السياحي الخاص :

- **المشاريع في طور الإنجاز :**

قدر عدد المشاريع السياحية قيد الإنجاز بـ 04 % مشاريع سياحية حيث ستسمح هذه المشاريع بتدعيم الحضيرة الفندقية الحالية بطاقات إيواء جديدة تقدر بـ 435 سرير، و قدر عدد المناصب التي يمكن استحداثها بـ 49 منصب شغل و هي كالتالي :

الجدول رقم (22): المشاريع في طور الإنجاز

الرقم	اسم و لقب المستثمر	الموقع	نوعية المشروع	عدد الأسرة	مناصب الشغل الممكن إحداثها	تكلفة المشروع	تاريخ بداية الأشغال	نسبة تقدم الأشغال	الملاحظات
01	ش.ذ.م.م المركب السياحي الصغير قريد نور الدين	الرابطة جيجل	نزل ريفي	90	12	12500000,00	2009	% 90	أشغال متواصلة
02	موبحة محفوظ	الطاهير	نزل ريفي	25	15	19000000,00	1998	% 70	
03	قرين السعيد	تاسوست	57 مقصورة سياحية	282	10	31500000,00	1997	% 10	الأشغال متواصلة
04	مرابط إبراهيم	جيجل	فندق	38	12	141560000,00	استئناف الأشغال 2012/08/04	% 70	الأشغال متواصلة

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على الحصيلة السنوية لمديرية السياحة لسنة 2013 .

نلاحظ أن هناك أربع مشاريع سياحية في طور الإنجاز، و التي يمكن أن تساعد في دعم عدد الأسرة بـ 435 سرير، و يمكن أن تستحدث 49 منصب عمل جديد .

- **مشاريع قيد الاستلام :**

- فندق بطاقة استيعاب 70 سرير لصاحبه بثينة عز الدين (نسبة إنجاز المشروع تقدر بـ 100 % إلا أنه يوجد مشكل الربط بقنوات الصرف الصحي) .

الجدول رقم (23): مشاريع قيد الاستلام

	2013	2012
مشاريع الاستثمار السياحي		**60**
عدد العمليات	**38**	
مشاريع الاستثمار الخاص (03 مؤسسات فندقية قيد الإنجاز)	**06**	
المشاريع المسجلة لصالح القطاع: تهيئة الشواطئ، مقر المديرية، دار الصناعات التقليدية-الميلية-و عزبة أندرو	**32**	

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على الحصيلة السنوية لمديرية السياحة لسنة 2013 .

من الجدول نلاحظ أن عدد العمليات بلغ 38 عملية، 6 عمليات تمثلت في مشاريع الاستثمار الخاص و 32 عملية مسجلة لصالح القطاع العمومي .

خامسا : تقييم مجريات موسم الاصطياف لسنة 2013 :

لقد تخلل موسم الاصطياف لسنة 2013 عدة إجراءات و تحركات كانت كفيلة بتنظيمه و تسييره و فيما يلي سوف نستعرض أهم مجريات هذا الموسم .

I. تحضير موسم الاصطياف 2013 :

الإجراءات المتخذة لتحضير الموسم :

1. القرارات :

في إطار العمل التنظيمي، تم إصدار القرارات التالية :

- القرار الولائي رقم 217 المؤرخ في 2013/02/13 المتضمن إنشاء اللجنة الولائية لتحضير و تسيير موسم الاصطياف ؛
- القرار الولائي رقم 628 المؤرخ في 2013/04/15 المتضمن تحديد أجزاء أو مساحات من الشواطئ لتكون محل امتياز ؛
- القرار الولائي رقم 662 المؤرخ في 2013/04/18 المتضمن إنشاء لجنة ولائية لتنظيم عملية المزايدة في إطار منح حق الامتياز للاستغلال و الاستعمال السياحيين للشواطئ ؛
- القرار الولائي رقم 916 المؤرخ في 2013/05/30 المتضمن فتح موسم الاصطياف لسنة 2013.

2. الاجتماعات :

تبعا لصدور القرار الولائي المتضمن إنشاء اللجنة الولائية لتحضير و تسيير موسم الاصطياف قامت هذه الأخيرة بعقد ثلاث اجتماعات :

- الاجتماع الأول بتاريخ 2013/02/28 جدول أعماله :
  - تنصيب اللجنة ؛
  - إعداد برنامج عمل كل قطاع ؛
  - إعداد برنامج خرجات اللجنة المصغرة إلى الشواطئ .
- الاجتماع الثاني بتاريخ 2013/04/09 جدول أعماله :
  - المصادقة على قائمة الشواطئ المقترحة للفتح ؛
  - إعداد برنامج خاص بتسيير الموسم .
- الاجتماع الثالث بتاريخ 2013/05/05 جدول أعماله :
  - تقييم التحضيرات الخاصة بالموسم ؛
  - المصادقة على نتائج المزايدة الخاصة بالاستغلال و الاستعمال السياحيين للشواطئ ؛
  - إعداد برنامج عمل اللجنة (المتابعة) .

3. الخرجات الميدانية :

تبعا لاجتماعات اللجنة الولائية تم تكليف لجنة مصغرة منبثقة عنه للقيام بخرجات ميدانية إلى شواطئ الولاية و تتكون من : مديرية السياحة و الصناعة التقليدية، مديرية الصحة، مديرية الحماية المدنية، الدرك الوطني، الأمن الوطني، مديرية البيئة، مديرية التعمير و البناء، مديرية الشباب و الرياضة.

- بتواريخ 06، 07، 10، 11، 12، 2013/03/13 قامت اللجنة بمعاينة كل شواطئ الولاية الـ 50 و تسجيل النقائص الملاحظة و اقتراح الممكن فتحها و منعها للسياحة، حيث تم اقتراح فتح 22 شاطئ للسياحة ؛

- بتواريخ 26،23،2013/05/21 قامت اللجنة التي تم إضافة عضو جديد بها و هو ممثلين عن المجلس الشعبي الولائي بخرجة ميدانية للوقوف على مدى رفع التحفظات التي تم تسليمها خلال الخرجات السابقة، حيث تم تسجيل تقدم في التحضيرات على مستوى كل البلديات .

4. القرارات المنبثقة :

لقد انبثقت عن اجتماعات اللجنة الولائية لتحضير و تسيير موسم الاصطياف عدة قرارات أهمها :

- إعداد برنامج خاص بكل قطاع ؛
- القيام بإجراءات منح حق الامتياز للاستعمال و الاستغلال السياحيين للشواطئ ؛
- تكليف البلديات بتهيئة و تحضير الشواطئ المفتوحة للسباحة .

II. الوسائل المسخرة و المتاحات :

تمثلت الوسائل المسخرة و المتاحات فيما يلي :

1. الوسائل المسخرة :

الأغلفة المالية المخصصة :

❖ **من ميزانية الولاية :**

تم تخصيص مبلغ 18300000,00 دج لصالح البلديات الساحلية منها :

- 8800000,00 دج من ميزانية الولاية للقيام بترميمات على مستوى مرافق الشواطئ ؛
- 9500000,00 دج في إطار برامج التنمية البلدية .

الجدول رقم (24): يوضح الأغلفة المالية المخصصةمن ميزانية الولاية

السنة	2012	2013	التقييم	
			+	-
المبلغ الممنوح (دج)	14230000,00	18300000,00	+ 4070000,00	

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على إحصائيات السياحة لولاية جيجل لسنة 2013 .

من الجدول نلاحظ زيادة في الغلاف المالي المخصص من ميزانية الولاية فقد بلغ مبلغ الزيادة في سنة 2013 قيمة 4070000.00 دج.

2. تهيئة و تجهيز الشواطئ :

بلغ معدل تهيئة الشواطئ المسموحة للسباحة 90 % .

الجدول رقم (25) : جدول تفصيلي عن المرافق و التجهيزات بـ 22 شاطئ مسموح للسباحة

التسمية	المدخل	الإنارة العمومية	التزود بالمياه الصالحة للشرب	مرافق صحية	مرشاة	أعمدة الإشارة	مراكز الحماية المدنية	حظائر السيارات	مراكز الأمن (شرطة ودرك)
العدد من 22 شاطئ	22	13	18	18	17	22	25	19	25
نسبة التغطية سنة 2013	100 %	% 59	% 81	81 %	77 %	100 %	% 114	% 86	% 114
نسبة التغطية سنة 2012	100 %	% 59	% 81	81 %	77 %	100 %	% 114	% 86	% 114

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على إحصائيات السياحة لولاية جيجل لسنة 2013 .

نلاحظ أن نسبة التغطية لسنة 2013 لم تتغير عن سابقتها لسنة 2012 .

3. تنظيف الشواطئ :

انطلقت عملية تنظيف الشواطئ قبيل موسم الاصطياف و ذلك بتسخير 322 عامل في إطار برنامج "الجزائر البيضاء" موزعة على 42 ورشة تمس كل البلديات الساحلية. كما تم تدعيمها بـ 170 عامل في إطار الإدماج المهني موزعين على شواطئ أربع بلديات: الطاهير، الأمير عبد القادر، زيامة منصورية و سيدي عبد العزيز .

4. المتاحات :

الشواطئ :

بناء على تقارير اللجنة الولائية المكلفة بفتح و منع الشواطئ للسباحة تم إصدار القرار الولائي رقم 916 المؤرخ في 2013/05/30 المتضمن فتح موسم الاصطياف لسنة 2013 حيث تم :

- فتح 22 شاطئ للسباحة أي ما يعادل 44 % من إجمالي الشواطئ ؛
- منع 28 آخر أي 56 % من إجمالي الشواطئ .

الجدول رقم (26): يوضح عدد الشواطئ المسموح بالسباحة فيها

التسمية / السنة	2012	2013
الشواطئ	22	22

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على إحصائيات السياحة لولاية جيجل لسنة 2013 .

نلاحظ عدم دخول شواطئ جديدة حيز الخدمة سنة 2013 .

III. متابعة موسم الاصطياف :

1. مراقبة جودة و نوعية الخدمات :

قام مفتشو السياحة بعمليات تفتيش و مراقبة لمختلف فنادق و مخيمات و شواطئ الولاية و أسفرت هذه العمليات على ما يلي :

الجدول رقم (27): يوضع عمليات المراقبة

التسمية	العدد المسجل
عمليات المراقبة	81
المحاضر المحررة	81
الإعذارات	47
الإنذارات	/
قرارات الغلق	/
المتابعات القضائية	/

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على إحصائيات السياحة لولاية جيجل لسنة 2013 .

من الجدول أعلاه نلاحظ أنه من 81 عملية مراقبة تم تحرير 81 محضر، و قد بلغ عدد الإعذارات 47 .

IV. الإحصائيات :

1. التوافد على هياكل الإيواء :

بلغ عدد المتوافدين على الولاية خلال الموسم 45617 موزعين على هياكل الإيواء كالتالي :

- الفنادق: بلغ عدد المتوافدين على الفنادق المستغلة هذا الموسم و المقدرة بـ 19 فندق (1296 سرير) 20912 زبون قضوا 37713 ليلة بزيادة 3297 زبون مقارنة بموسم 2012 ؛

- المخيمات العائلية: بلغ عدد المتوافدين خلال الموسم 8067 زبون قضوا 58140 ليلة (الإحصائيات تم جمعها من طرف مفتشي السياحة في عين المكان) ؛
- مراكز العطل: توافد عليها 3664 شخص ؛
- بيوت الشباب: توافد عليها 8952 شخص ؛
- المؤسسات التربوية: توافد عليها 4022 شخص .

ملاحظة: مقارنة بموسم 2012، نلاحظ تراجع كبير في عدد السواح المتوافدين على هياكل الإيواء خاصة المخيمات و السبب راجع إلى أن فترة استغلال هذه الأخيرة تقلصت، فبدلا من مرحلتين قبل و بعد شهر رمضان استغلت هذا الموسم بعد رمضان فقط .

كما نلاحظ أن الإقامة عند القاطن أصبحت تستقطب أعداد كبيرة من السواح خاصة أن ولاية جيجل تتميز بالسياحة العائلية، إذ لاحظنا إقبال كبير على هذا النوع من الهياكل ابتداء من شهر رمضان إلى غاية انتهاء الموسم، إلا أننا لم نتمكن من إحصاء عدد السواح بسبب عدم تجاوب أصحاب السكنات مع المنشور الوزاري المشترك المتعلق بالإقامة عند القاطن على الرغم من عمليات التوعية التي قامت بها المديرية بالتنسيق مع الدواوين السياحية و البلديات بالإضافة إلى الحصص التي تم تنشيطها مع إذاعة جيجل .

كما نسجل أيضا بروز ظاهرة الإقامة الثانوية التي تستقطب عدد لا يستهان به من السواح بالإضافة إلى الإقامة عند الصديق و العائلة .

2. المداخيل المباشرة للبلديات خلال موسم الاصطياف :

الجدول رقم (28): المداخيل المباشرة للبلديات خلال موسم الاصطياف

البلدية	زيامة منصورية	العوانة	جيجل	الأمير عبد القادر	الطاهير	القنار	سيدي عبد العزيز	خيري واد عجول	المجموع
المداخيل	2395550,00	200000,00	لم توافقنا بقيمة المداخيل	447400,00	95000,00	1794317,00	700000,00	2974160,00	8606427,00

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على الحصيلة السنوية لمديرية السياحة لسنة 2013 .

نلاحظ أن أعلى دخل كان لبلدية خيري واد عجول بمبلغ 2974160.00 دج، تليها بلدية زيامة منصورية بمبلغ يقدر بـ 2395550.00 دج .

3. التوافد على الشواطئ المحروسة :

بلغ عدد المتوافدين على الشواطئ المحروسة حسب إحصائيات مصالح الحماية المدنية 6103765 مصطاف موزعين حسب الأشهر كالتالي :

الجدول رقم (29): التوافد على الشواطئ المحروسة

	2013				2012				التقييم
	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر		جويلية	أوت	سبتمبر	
عدد المصطافين	867516	906265	3968530	361355	1471050	3466800	1240870	124130	
المجموع	6103765				6302850				-199085

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على الحصيلة السنوية لمديرية السياحة لسنة 2013 .

من خلال الجدول نلاحظ تراجع في عدد الوافدين على الشواطئ لسنة 2013 مقارنة بسنة 2012.

V. التظاهرات و النشاطات الترقوية و التحسيسية :

- الاحتفال باليوم الوطني للسياحة بتاريخ 2013/06/25 ؛
- تنظيم الصالون الوطني للجلود في طبعته الخامسة من 27 أوت إلى 02 سبتمبر 2013 ؛
- تنظيم صالون الصناعة التقليدية من 15 إلى 25 أوت 2013 بسيدي عبد العزيز .

VI. النقائص المسجلة خلال الموسم :

- استفحال ظاهرة الاستغلال غير القانوني للشواطئ يتطلب إما إعادة النظر في التنظيم المعمول به في هذا الميدان للتكفل بهذه الظاهرة، أو القضاء عليها خاصة و أن كل البقع المخصصة للامتياز تم منحها للبلديات لمدة 05 سنوات و بالتالي يمكنها استغلالها في الآجال المناسبة ؛
- نقص النظافة في بعض الشواطئ ؛
- الاكتظاظ في الطرقات المؤدية إلى جيجل من الشرق و الغرب و كذلك مدينة جيجل .

VII. الاقتراحات :

- فرض رقابة على استغلال الشواطئ و منع استغلالها من دون رخصة مسلمة من قبل المصالح المختصة ؛
- تخصيص غلاف مالي لكل البلديات الساحلية لتزيين محيطها بطرق مدروسة و تسيير برامج ترفيهية لفائدة المصطافين .

المبحث الثاني : واقع سياحة المحميات الطبيعية في ولاية جيجل

بالنظر لما تمتلكه ولاية جيجل من مقومات طبيعية ضخمة، فإن استحداث السياحة البيئية بها أمر ضروري و ذلك للحفاظ على هذه المقومات من الاستعمال اللاعقلاني لها، و من هنا برزت ضرورة إقامة محمية طبيعية، و قد جاءت هذه المحمية لتلبية متطلبات حماية البيئة الطبيعية، و منه فإقامة سياحة بهذه المحمية كذلك يعتبر أمرا ضروريا، و ذلك لتعريف السائح بمدى الأخطار التي تواجهها الكائنات الحية من خلال السلوك الذي يصدر عنه، و الذي يكون عادة غير مقترن بالطبيعة و الكائنات التي تعيش بها .

المطلب الأول : إشكالية تمحور الدراسة الميدانية

تعتبر المحمية الوطنية لتازة إحدى أهم المواقع السياحية في ولاية جيجل، و ذلك للميزات الخاصة و المنفردة لبعض الموارد الطبيعية فيها، هذا التفرد الخاص يعد أحد أهم المعايير الأساسية في ترتيب موقع المحمية على المستوى الوطني أو على المستوى العالمي، فهي تستقطب السياح على مدار فصول السنة، و من جنسيات مختلفة، على غرار السياح المحليين، فهذه المحمية بما تمتلكه من تنوع بيولوجي و من ثروة غابية و حيوانية، و من موقع جغرافي متميز و من تضاريس جيولوجية جعلها قبلة للسياح و قطب سياحي متميز، و نظرا للمساحة التي تحتلها و الأماكن السياحية المتنوعة فيها، و الأنواع الحية بها، و العدد الهائل للزوار و السياح الذين يقصدونها استطاعت أن تجذبنا بسحرها لتكون موضوع بحثنا هذا .

إن اختيار المحمية الطبيعية لتازة جاء لعدة اعتبارات لعل أهمها أنها الوحيدة في ولاية جيجل، فمن خلالها سوف نجيب على عدة تساؤلات حول سياحة المحميات الطبيعية ككل، و ذلك لأنه و كما سبق الذكر فسياحة المحميات الطبيعية مرتبطة بعدة مفاهيم، و على رأسها التلوث، و الذي تهدف أي محمية إلى التقليل منه من خلال توعية السياح و تحسيسهم، إضافة إلى الحفاظ على التنوع البيولوجي و إشراك السكان المحليين في تسيير مثل هذه المناطق.

المطلب الثاني : الهيكل المنهجي للدراسة الميدانية

من أدبيات البحث العلمي وضع هيكلة منهجية تبنى على طرق علمية صحيحة، و ذلك للوصول إلى نتائج تكون أقرب ما يمكن إلى الأمانة العلمية، ففي هذه الدراسة اعتمدنا أولا على تحديد مكان و وقت الدراسة، مصادر جمع المعلومات و الحقائق العلمية، و ذلك مع التركيز على عنصر المقابلة بشكل كبير و هذا العمل المنهجي كان كالتالي :

❖ الإطار المكاني : و يتمثل أساسا في مكان إجراء هذه الدراسة الميدانية، و الذي اخترنا أن يكون في المحمية الطبيعية لتازة بما أنها تخدم موضوع الدراسة بصورة كبيرة .

❖ الإطار الزماني : و نقصد به المدة الزمنية التي قمنا فيها بهذه الدراسة و الممتدة من 06 أفريل إلى 20 ماي 2014، بالإضافة إلى إحصائيات لسنوات سابقة للمحمية، و كذلك إحصائيات لمديرية السياحة لسنة 2013 .

❖ الإطار البشري : و هم العمال الذين قدموا لنا يد المساعدة لإجراء هذه الدراسة، و الذين تمت إجراء مقابلات معهم، مع اختلاف مناصبهم الإدارية .

المطلب الثالث : تقنيات جمع المعلومات الميدانية

هناك جملة من المصادر التي أتاحت لنا جمع معلومات تم الاستعانة بها فيما بعد و لعل أهمها :

❖ السجلات، الوثائق و التقارير : تم الاستعانة بمختلف السجلات و الوثائق و التقارير الإدارية الموجودة على مستوى المديرية الوطنية للمحمية الطبيعية لتازة، و التي مكنتها من الحصول على إحصائيات و أرقام، إضافة إلى تقرير صادر عن مديرية السياحة لولاية جيجل لسنة 2013 .

❖ المقابلات الشخصية : و تعتبر من أهم عناصر الدراسة الميدانية، فقد قمنا باختيار مجموعة أسئلة قمنا بتوجيهها للعمال في مديرية المحمية الطبيعية لتازة، و ذلك بغية جمع أكبر قدر من المعلومات خصوصا المعلومات الميدانية، و التي لا يتم توثيقها أو الإشارة إليها في التقارير السنوية .

❖ الملاحظة المباشرة : أثناء القيام بالخرجات الميدانية و زيارة الأماكن السياحية بالمحمية، قمنا بملاحظة عدة عناصر شدت انتباهنا قمنا بتوظيفها في هذه الدراسة، و ذلك بعد تحليلها و الاستفسار عنها طبعا .

❖ أسلوب تحليل المعلومات : بالنظر لطبيعة و متطلبات البحث، و طبيعة المعلومات التي تم جمعها اعتمدنا على التحليل الوصفي في تحليل المعلومات، و ذلك من خلال تحليل الإجابات التي كانت نتيجة للمقابلات، و كذلك تحليل المعلومات التي توصلنا إليها من خلال الوثائق و السجلات، و التقارير المتحصل عليها مع الاعتماد على نتائج الملاحظة المباشرة، و كل ذلك بغية الوصول إلى نتائج تصب في صميم البحث، و تعمل على الإجابة على الأسئلة المطروحة، و تقديم إجابة شاملة للإشكالية الرئيسية .

المبحث الثالث : تقديم للمحمية الطبيعية لتازة

من بين أحد أهم المواقع السياحية في ولاية جيجل نجد المحمية الطبيعية لتازة، هذه المحمية التي تنفرد بمميزات خاصة لبعض الأنواع الحية و غير الحية، و التي جعلت منها مكانا يستحق الحماية، إضافة إلى الموقع الاستراتيجي الذي تتميز به عن غيرها من المحميات في الجزائر .

المطلب الأول : مدخل للمحمية الطبيعية لتازة

أولا : نشأة المحمية الطبيعية لتازة [1]

أنشأت المحمية الطبيعية لتازة لأول مرة سنة 1923 بمساحة تقدر بـ 230 هكتار، تم توسيعها إلى 3807 هكتار طبقا للمرسوم رقم 328/84 المؤرخ في 03 نوفمبر 1984، لحماية غابات الزان و مختلف الثروات الطبيعية التي تضمها و هي قابلة للتوسع مستقبلا، و قد توبع هذا المرسوم و تمم من خلال المرسوم رقم 10/03 في 19 جويلية 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار مشاريع التنمية المستدامة، و المدعم بمرسوم 12/84 المؤرخ في 1989/06/23 الذي يضم القانون العام للغابات .

أنشأت في إطار الحماية و الحفاظ على التراث الطبيعي و الثقافي لولاية جيجل من خلال المرسوم رقم 89/452 المؤرخ في 23 جويلية 1923، نتيجة غناها بموارد طبيعية استثنائية و متنوعة، مناظر جميلة بالإضافة إلى العديد من أصناف الحيوانات و النباتات، لذلك يجب الحفاظ عليها .

صنفت كمحمية حيوية عالمية نهاية أكتوبر 2004 من طرف منظمة اليونسكو للمحافظة على التنوع الحيوي للمحمية، و هذا خلال الملتقى الدولي (MAB) "برنامج خاص بالإنسان و التنوع الحيوي" المنعقد في أكتوبر 2004.

[1] وثائق الحظيرة الطبيعية لتازة، مخطط التسيير الثالث، 2013 .

ثانيا : المعطيات الجغرافية للمحمية الطبيعية لتازة [1]

أ : الموقع الجغرافي للمحمية الطبيعية لتازة :

تقع المحمية الطبيعية لتازة في الشمال الشرقي للجزائر تبدأ حدودها الجغرافية من قبيلة بابور تطل على البحر الأبيض المتوسط بخليج بجاية، بساحل يمتد على 9 كلم تنحصر حدودها بولاية جيجل في المنطقة المعروفة بالكورنيش الجيجلي، و هي منطقة جبلية ذات مرتفعات عالية و انحدارات متضرسة حيث نجد أن أضعف ارتفاع يقع على حدود البحر، أما أعلى مرتفع فيقع على مرتفعات جبل القرن 1121 م و جبل بوغنجاس 1066 م، تقع على بعد 30 كلم غرب عاصمة جيجل، 60 كلم شرق بجاية و 100 كلم شمال شرق سطيف، تستحوذ الجبال على 25 % منها و التي تغطي 3051 هكتار.

ب : الحدود الجغرافية للمحمية الطبيعية لتازة :

❖ شمالا : تبدأ الحدود عند مستوى سطح البحر في خليج أفتيس على طول الطريق الوطني 43 نحو بجاية على مسافة 1,2 كلم، و هذا باتخاذ الطريق الثانوي الصاعد نحو مشتة بوعجم شرق الولاية على طول 1 كلم، مرورا بحدود واد عنصر حتى الوصول إلى ممر يمتد على طول سفح جبل تاونارت من الغرب إلى الشرق مرورا بالنقاط الحدودية التالية 374.776 و 586 حتى التقاء روافد واد تازة التي تقع في جنوب جماع بويالو لتأخذ هذه الحدود حوالي 400 م جنوبا وصولا إلى واد تبولة إلى غابة قمة جبل القرن .

❖ شرقا : تتشكل الحدود الشرقية بمسار فرعي لواد تبولة الذي يقع داخل المحمية و واد كيسير الذي يقع خارجها، هذه الحدود عبارة عن سلسلة من التلال موجهة شمال، شمال، شرق-جنوب، جنوب، غرب (NNE-SS0) .

❖ جنوبا : تحدد بالمسار الذي يمر بالمنخفضات ثم مسار المرتفعات و أخيرا الحدود مع بعض ممتلكات الدولة.

❖ غربا : الحدود عبارة عن الكورنيش الجيجلي .

ج : مساحة المحمية الطبيعية لتازة :

[1] نفس المرجع .

تبلغ مساحة المحمية الوطنية لتازة 3807 هكتار، و يمكن تقسيم هذه المساحة حسب نسبة الارتفاع للمحمية من جهة و حسب المنحدرات من جهة ثانية كما يلي :

أ- مساحة المحمية الطبيعية لتازة حسب الارتفاع :

فيما يخص المساحة الإجمالية للمحمية الطبيعية لتازة فإنها مقسمة إلى 06 مناطق حسب الارتفاع من 0 إلى 1000 م، كما يوضحه الجدول الموالي :

الجدول رقم (30): مساحة المحمية الطبيعية لتازة حسب الارتفاع

الفئة	المساحة	النسبة %
0-200 م	842 هكتار	22,5
200-400 م	1072 هكتار	28,5
400-600 م	860 هكتار	23,5
600-800 م	516 هكتار	14,00
800-1000 م	361 هكتار	09,5
1000-1200 م	056 هكتار	02,0

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المحمية الطبيعية لتازة .

من خلال الجدول نلاحظ أن مساحة المحمية تتركز أساسا في المرتفعات ما بين 0 إلى 800 متر.

ب-مساحة المحمية الطبيعية لتازة حسب المنحدرات :

فيما يخص المنحدرات فإن الحظيرة تبرز ثلاث أقسام من المنحدرات كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (31): تقسيم مساحة المحمية الطبيعية لتازة حسب المنحدرات

قسم المنحدرات	المساحة	النسبة %
03-12,5 %	178 هكتار	05
12,5 -25 %	585 هكتار	15
أكبر من 25 %	3051 هكتار	80

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المحمية الطبيعية لتازة .

نلاحظ أن معظم مساحة عبارة عن منحدرات و التي تمثل نسبة 80 % .

د : التقسيم الإداري للمحمية الطبيعية لتازة :

من خلال التقسيم الإداري للمحمية الطبيعية لتازة نلاحظ أنها تتوزع على ثلاث بلديات و دائرتين و هذا ما يبينه الجدول الموالي :

الجدول رقم (32):التقسيم الإداري للمحمية الطبيعية لتازة

الدائرة	البلدية	المساحة الإجمالية	مساحة المحمية في المنطقة	النسبة التي تحتلها المحمية %	النسبة التي تحتلها المحمية بالنسبة للمنطقة %
زيامة منصورية	زيامة منصورية	11474	1025	27	8,93
العوانة	العوانة	12595	837	23	6,64
سلمى	سلمى	13078	1945	50	14,87
المجموع		**37147**	**3807**	**100**	**10,24**

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المحمية الطبيعية لتازة .

من الجدول نلاحظ أن أكبر مساحة من المحمية تحتلها بلدية سلمى و التي تقدر بـ 13078 .

ثالثا : الهيكل التنظيمي لمديرية المحمية الطبيعية لتازة

يمكن تبيانه من خلال الشكل التالي :

الشكل رقم (12):الهيكل التنظيمي لمديرية المحمية الطبيعية لتازة

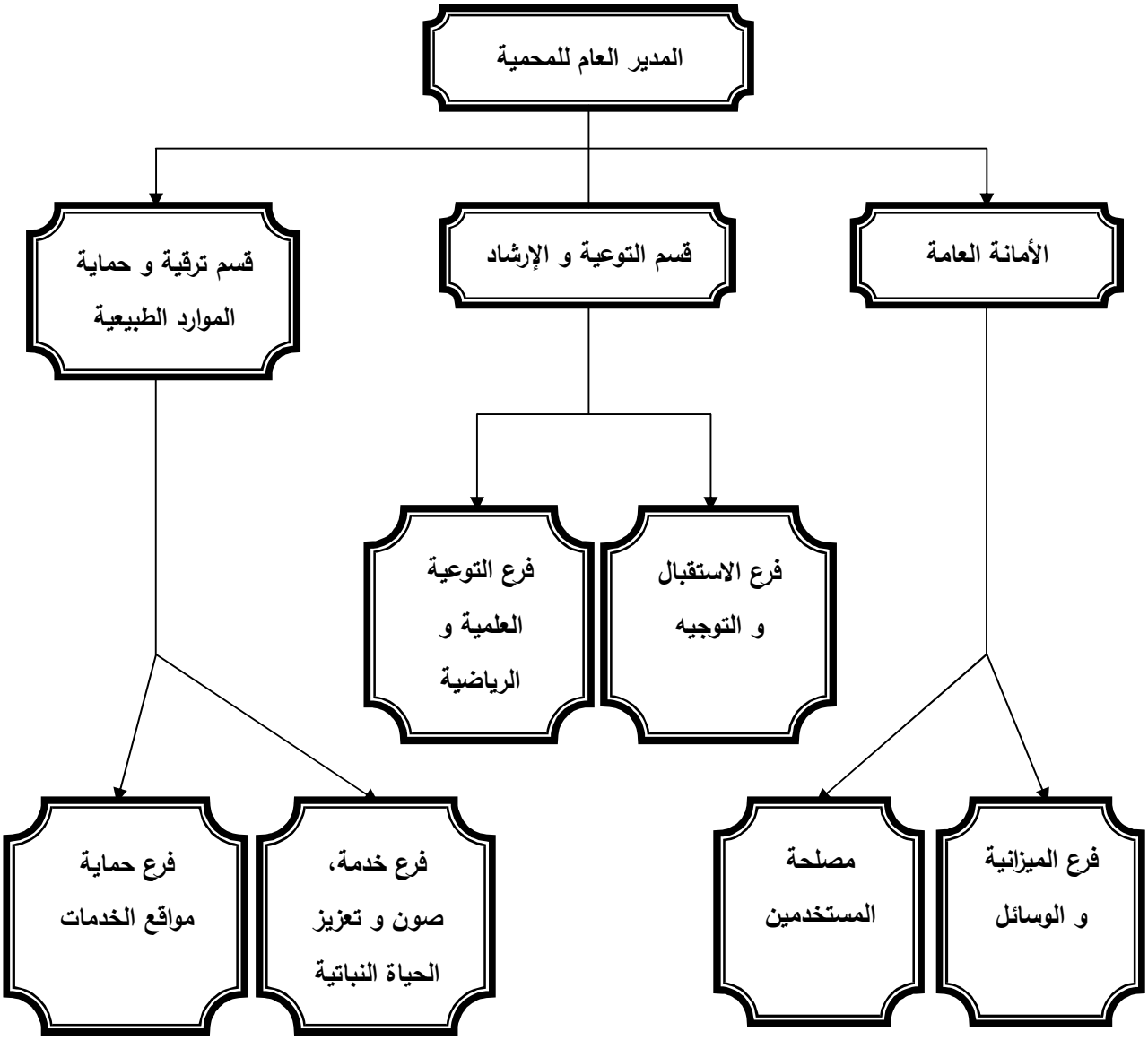

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المحمية الطبيعية لتازة .

و فيما يلي شرح للشكل السابق: تحت مسئولية المدير و بمساعدة الأمين العام، المحمية الطبيعة تشتمل على الأقسام التالية :

أولا : الأمانة العامة :

تنقسم إلى قسمين :

- ❖ فرع الميزانية و الوسائل ؛
- ❖ مصلحة المستخدمين .

ثانيا : قسم ترقية و حماية الموارد الطبيعية :

- ❖ فرع خدمة، صون و تعزيز الحياة النباتية ؛
- ❖ فرع حماية مواقع الخدمات .

ثالثا : قسم التوعية و الإرشاد :

- ❖ فرع الاستقبال، التوجيه و الإرشاد ؛
- ❖ فرع التوعية العلمية الثقافية و الرياضية .

المطلب الثاني : أهم الأماكن السياحية بالمحمية الطبيعية لتازة

تتنوع الأماكن السياحية داخل المحمية الطبيعية لتازة بين المغارات و الكهوف إلى المتاحف و الحدائق، إضافة إلى المواقع الأثرية و الواجهات البحرية، و يمكن أن نوجز هذه الأماكن بصورة أساسية فيما يلي :

أولا : مغارة الكهوف العجيبة : [1]

تقع هذه المغارة على بعد 35 كلم شمال غرب ولاية جيجل داخل محيط بلدية زيامة منصورية، تم اكتشافها صدفة سنة 1917 خلال أشغال شق الطريق الوطني الرابط بين مدينتي جيجل و بجاية من قبل العمال الجزائريين، صنفت المغارة لأول مرة سنة 1948 ثم أعيد تصنيفها كموقع طبيعي يجب حمايته حيث تكفلت بلدية زيامة منصورية بتسييرها، و مع إنشاء المحمية الطبيعية لتازة، و بحكم الموقع الجغرافي أصبحت مصالحها تسهر على حماية هذه المغارة و المحافظة على خصوصيتها الطبيعية منذ سنة 1992، زيادة عن كونها داخل المحمية الطبيعية التي صنفت كمحمية حيوية سنة 2004 من طرف المجلس الدولي التنسيقي

[1] نفس المرجع .

الخاص ببرنامج الإنسان و الكون. صنفت مؤخرا كموقع جيولوجي استثنائي من طرف المجلس الدولي التنسيقي الخاص ببرنامج الإنسان و الكون، و كموقع جيولوجي استثنائي من طرف وزارة الطاقة و المناجم بتاريخ 18 نوفمبر 2008، بطلب من وزارة الفلاحة و التنمية الريفية و المديرية العامة للغابات و المحمية الطبيعية لتازة. كما تعد مغارة الكهوف العجيبة من أهم أسباب إنشاء المحمية الطبيعية لتازة التي تم إدراجها ضمن المحميات الحيوية .

و تكمن أهمية حماية هذه المغارة و دورها الفعال في تحقيق التنمية المستدامة من خلال ما تتميز به من نشاطات لتنمية الحس البيئي للسواح، تحتوي على ترسيباتكلسية تعرف بالصواعد و النوازل حيث كل نازلة تقابلها صاعدة، تتكون هذه الترسيبات عن طريق تفاعلات كيميائية حيث تترسب كربونات الكالسيوم و بعض أملاح معادن أخرى و التي تترسب من محاليل مياه معدنية، و بهذا يتكون الحجر الجيري كربونات الكالسيوم و يذيب الماء المتساقط في الكهف، و الذي يحتوي عادة على ثاني أكسيد الكربون و كربونات الكالسيوم مكونا بذلك محلول بكربونات الكالسيوم، و يترسب هذا المحلول خلال صخور الكهف هابطا حتى يصل إلى إحدى الحبيبات المعلقة في سقف الكهف و يتقاطر منها، و عندما يقابل المحلول الهواء ينعكس التفاعل الكيميائي الذي حدث من قبل و تترسب كربونات الكالسيوم .

ثانيا : غار الباز:[1]

سميت هذه المغارة بغار الباز نسبة للصخرة الموجودة بداخلها و التي تشبه طائر الباز، و قد كانت هذه المغارة مأوى للخفافيش سابقا. افتتحت هذه المغارة للزوار بعد تهيئتها في 06 جويلية 2006، لا يبعد غار الباز عن الكهوف العجيبة إلا بحوالي 02 كلم، و يقع بعد بضعة أمتار من النفق الصغير الموجود على الطريق الوطني رقم 43، و الرابط بين ولايتي جيجل و بجاية، و بمحاذاة شاطئ تازة. تقدر درجة الحرارة بداخل هذه المغارة حسب الخبراء بـ 16°. لا توجد بداخلها صواعد و نوازل بكثرة كما هو الشأن بالكهوف العجيبة، بل تماثيل للإنسان البدائي و الديناصورات، شلالات اصطناعية صغيرة بالإضافة إلى شاشة عملاقة لعرض أشرطة مختلفة حول الديناصورات و الحياة البدائية لعصور ما قبل التاريخ. و يزور هذا المعلم آلاف الزوار يوميا خاصة في فصل الصيف من بينهم تلاميذ، طلبة، عمال و عائلات، جمعيات الكشافة الإسلامية، أجانب و وفود رسمية .

[1] نفس المرجع .

ثالثا : حديقة الحيوانات لتازة : [1]

تقع بمنطقة برج البليدة ببلدية العوانة تتربع على مساحة تقدر بحوالي 24 هكتارا قابلة للتوسع مستقبلا. تحتوي الحديقة على عدة أصناف حيوانية منها المحلية و المستقدمة من الخارج. تضم 38 نوع من الحيوانات ما بين اللاحمة و العاشبة و الآكلة لكل شيء. بالإضافة إلى بعض ألعاب التسلية الخاصة بالأطفال و أماكن لراحة العائلات و مطاعم لضمان تمتع الزائرين الوافدين عليها من مختلف الولايات و حتى من خارج الوطن. بالإضافة إلى وجود متحف بالحديقة يحتوي على عدد من الحيوانات المحنطة و حوض زجاجي للنباتات، و العديد من الأسماك الخاصة بشواطئ ولاية جيجل، إضافة إلى بعض الأنواع التي تعيش في المياه العذبة. زيارة هذا المتحف تعرفنا أيضا على بعض الآثار و الأواني التقليدية الخاصة بالولاية .

رابعا : متحف المحمية الطبيعية لتازة : [2]

افتتح متحف المحمية الطبيعية لتازة في عام 1997 مع افتتاح مديرية المحمية بمنطقة كيسير الواقعة شرق بلدية العوانة، و يعتبر هذا المتحف ثروة حضارية و ثقافية تضاف لسجل ثروات المحمية الطبيعية لتازة، يحتوي المتحف من الداخل على عدة تحف أثرية و تاريخية لمنطقتي الشريعة و تازة و كذا على عدة حيوانات محنطة، تنوعت بين حيوانات ثديية و أسماك من الساحل الجيجلي الغني، إضافة إلى منتجات منطقة الشريعة كعسل النحل وزيت الزيتون .

خامسا : الواجهة البحرية: [3]

تمتلك المحمية الطبيعية لتازة شريط ساحلي يقدر بـ 9 كلم، على امتداده 03 شواطئ تتمثل في كل من شاطئ تازة، شاطئ الكهوف العجيبة و شاطئ أفتيس الذي توجد به المحمية البحرية المقترحة محمية طبيعية غنية بمختلف الأنواع الإيكولوجية، فيها أصناف تنوع بيولوجي و مختلف المواقع الخاصة بحماية الموائل البحرية .

الجدول رقم (33): أنواع النباتات و الحيوانات البحرية

[1] نفس المرجع .

[2] نفس المرجع .

[3] نفس المرجع .

النباتات البحرية	العدد	الحيوانات البحرية	العدد
العلقات	66	ثدييات بحرية	02 (الدلفين الجماعي، الدلفين الملقن)
رئاسيات الأرجل	83	طيور الماء	13
		الطيور البحرية	07
		الزواحف البحرية	01 (السلحفاة البحرية)
		الأسماك	153
المجموع	**149**	**المجموع**	**176**

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المحمية الطبيعية لتازة .

من الجدول نلاحظ أن المحمية البحرية لتازة تتوفر على 149 نوع نباتي و 176 نوع حيواني.

و قد تم تقسيم المحمية البحرية إلى ثلاث مناطق رئيسية كما يلي :

- المنطقة المتكاملة (Zone intégral) فيها 10 % من المساحة الإجمالية و هي ممنوعة من الدخول إليها يسمح فقط لأجل البحث العلمي. تعبر عن منطقة حياة الأسماك المهددة بالانقراض.
- المنطقة أو المحمية الحاجز (Zone Tempon)من 30 % إلى 40 % من المساحة الإجمالية تسمح لقيام الكثير من النشاطات على خلاف محمية المنطقة المركزية، هذه النشاطات تكون محددة حسب التنوع البيولوجي الموجود من مختلف الأنواع الموجودة كالأسماك، و هذه النشاطات التي سوف يسمح القيام بها داخل هذه المحمية لا تكون ممنوعة و لكنها تكون منظمة .
- المنطقة الساحلية و القانونية (Zone Périphérique) هذه المنطقة هي محمية قانونيا، تحدد حسب قانون يصدر في الجريدة الرسمية، يحدد و ينظم أماكن الصيد و طرق الصيد، تشكل هذه المحمية من 40 % إلى 50 % من المساحة الإجمالية .

لمزيد من المعلومات حول المحمية الطبيعية لتازة سواء من حيث الحدود الجغرافية أو التشكيلات الجيولوجية، أو غيرها من المعطيات الأخرى أنظر إلى الملاحق .

المبحث الرابع : استعراض نتائج العمل الميداني

إنه و لأجل الحصول على معلومات و إحصائيات من الواقع قمنا بالتقرب من مديرية المحمية الطبيعية لتازة، أين نجري مكان التربص، و ذلك لأجل إجراء مقابلات شخصية مع مختلف مستويات العمال في الإدارة، بغية الوقوف على مدى تطور الحركة السياحية في المحمية الطبيعية لتازة، و كذلك مدى مساهمتها في تفعيل السياحة في ولاية جيجل و الأنواع السياحية التي توفرها، إضافة إلى مختلف الأنشطة التي تصاحبها .

المطلب الأول : تحليل المعلومات المحصلة من المقابلة مع العمال في إدارة المحمية الطبيعية لتازة

إن المقابلة الشخصية التي تم إجراءها مع المسؤولين في الإدارة تضمنت الإجابة على عدة أسئلة هذه الأسئلة التي سوف نستعرض الإجابات التي تحصلنا عليها، و ذلك كما يلي :

أولا : معلومات إدارية حول المحمية الطبيعية لتازة : [1]

المحمية الطبيعية لتازة تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، كما أن لديها مركزية اتخاذ القرار و هي تابعة لوزارة الري و البيئة .

لقد منح للتعريف بالمحمية الطبيعية لتازة رمز طائر النسيبة الزرقاء، و هذا الرمز بالتحديد نظرا إلى أن هذا الطائر الصغير الحجم يعيش بصفة فطرية في هذه المنطقة، و هو نادر الوجود وجبت حمايته.

و لذلك تم اتخاذ هذا الرمز كتعبير عن حماية الحياة البرية في هذه المحمية، و لقد أحدث هذا الرمز انطباعا جيدا لدى السياح و ذلك للمواصفات التي يتميز بها هذا الطائر .

بالنسبة للتنسيق مع المحميات الأخرى في الوطن فإنه من أساسيات العمل و خصوصا مع المحمية الطبيعية لقورايا باعتبارها الأقرب .

- **معلومات خاصة بعمل المحمية الطبيعية :** [2]

[1] مقابلة مع مسؤولة مصلحة الإرشاد و التوعية، يوم 15 أفريل 2014، على الساعة 14:20 .

[2] مقابلة مع رئيس مصلحة حماية المواقع، يومي 20 و 23 أفريل 2014 .

- تقوم المحية بنشاطات مختلفة و متنوعة، و هي في مجملها تصب في الجانب النظري لمبدأ عمل هذه المحمية ألا و هو حماية البيئة الطبيعية، أي كل نشاط ذا طابع بيئي تهتم بتنفيذه، و من أمثلة ذلك حماية مختلف المواقع داخل المحمية سواء كانت طبيعية أو أثرية، كذلك حماية الحياة البرية و الحفاظ على الأنواع النادرة ... الخ .

- أهداف المحمية تتمثل أساسا فيما يلي :

✓ حماية النظام البيئي داخل المحمية و خصوصا الكائنات الحية سواء كانت نباتية أو حيوانية ؛

✓ حماية المواقع و التراث بشكل عام للمنطقة ؛

✓ حماية البيئة من آثار الصناعة و تفادي تدهور الطبيعة ؛

✓ التحسيس و التوعية البيئية و محاولة خلق الحس البيئي لدى السياح و الزوار عموما ؛

✓ التنسيق مع المعاهد و الجامعات و مراكز التكوين و ذلك لتشجيع البحث العلمي ؛

✓ التركيز على النشاطات الصديقة للبيئة الطبيعية ؛

✓ الحفاظ على التراث الطبيعي و الثقافي للمنطقة ؛

✓ التنمية السياحية في المنطقة ؛

✓ إشراك السكان المحليين و عدم إقصائهم من عملية الحفاظ على البيئة ؛

✓ تسيير المواقع الطبيعية و كذلك تنظيم الرعي .

- للمحمية الطبيعية موقع إلكتروني و عنوانه على شبكة الإنترنيت هو Taza.dz@caramail.com. و تقوم إدارة المحمية بنشر كل ما يتعلق بها على هذا الموقع خصوصا فيما يخص المشاريع التي تقوم بها، و المعارض السياحية التي تشارك فيها سواء على المستوى الوطني أو المستوى الدولي، إضافة إلى الحملات الإعلانية و التحسيسية .

❖ **السياحة بالمحمية الطبيعية لتازة :** [1]

- تعتمد المحمية أساسا على السياحة الإيكولوجية أو السياحة البيئية كما تسمى كذلك ؛

[1] مقابلة مع رئيسة قسم حماية الموارد الطبيعية، أيام 26 و 29 أفريل 2014 و أيام 4 و 8 و 15 ماي 2014 .

- هناك علاقة قائمة بين السياحة داخل المحمية و السياحة في ولاية جيجل باعتبار المحمية الطبيعية لتازة معلم سياحي بارز في ولاية جيجل، و تدفق السياح إليها يعني تدفق السياح إلى ولاية جيجل بصفة عامة ؛

- تسعى المحمية الطبيعية لتازة إلى تحقيق تنمية سياحية لذلك اعتمدت استراتيجية سياحية و التي تقوم على أساس :

✓ **التوعية و الإرشاد و تنمية الحس البيئي :**

تعمل إدارة المحمية على الحفاظ على البيئة الطبيعية و السياحية و ذلك من خلال عدة تدابير و أساليب و أهمها التربية البيئية، و ذلك لأجل الرفع من القدرة الإدراكية للعلاقة التي تربط الإنسان بالطبيعة، و كذلك تنمية حس الشعور بالمسؤولية اتجاه البيئة الطبيعية، و الذي يولد سلوكا حسنا يساعد على تفادي الإخلال بها، و تعتبر فئة الأطفال الفئة الأكثر استهدافا نظرا لكونهم أكثر تقبلا لهذه الأفكار، و يكون ذلك من خلال :

- تنظيم مسابقات بالتنسيق مع مديرية التربية يغلب عليها الطابع التحسيسي و تشمل الرسم و المسابقات الرياضية ... الخ ؛

- تنظيم حصص تحسيسية لفائدة المؤسسات التربوية كذلك أو ما يسمى بالأقسام الخضراء، و ذلك باستعمال تقنية العرض Diaporama لمختلف المواضيع ذات الشأن بالبيئة و الطبيعة .

✓ **تخطيط المواقع السياحية :**

و نقصد به تحديد نوعية السياح و الزوار الذين ترغب إدارة المحمية الوصول إليهم و استقطابهم مع مراعاة الطاقة الاستيعابية للأماكن السياحية بالمحمية، أي تحديد عددهم .

✓ **التنسيق مع الفاعلين الأساسيين :**

في محاولة منها إلى الحفاظ على البيئة و الطبيعة معا فإن إدارة المحمية الطبيعية لتازة اتخذت بمبدأ إشراك كل من له علاقة، و ذلك للحد من الآثار السلبية، و لذلك فهي على اتصال دائم مع مديرية البيئة، و كذلك تسعى إلى تشجيع و تطوير البحث العلمي من خلال التعامل مع المعاهد و الجامعات .

إضافة إلى عدم إغفالها المجتمع المحلي و الذي بإمكانه أن يلعب دورا مهما في الحفاظ على البيئة الطبيعية، من خلال إشراكه في مختلف القرارات و الأنشطة التي ترغب في تجسيدها على أرض الواقع .

استطاعت المحمية الوطنية لتازة المساهمة في عدة مجالات على مستوى المنطقة التي تشغلها و لعل أهمها ما يلي :

- استفاد السكان المحليون من الأنشطة التي تقوم بها المحمية و خصوصا السياحية منها، فمثلا يقوم السكان المحليون بكراء مساحات مخصصة داخل مجال المحمية خصوصا في منطقة واد دار الواد و ذلك لبيع المنتوجات الحرفية، و كذلك بيع المواد الغذائية ؛

- تمكنت المحمية من توفير مناصب شغل دائمة و غير دائمة، مباشرة و غير مباشرة، و ساهمت في التخفيف من مشاكل البطالة و خصوصا لدى السكان المحليين، فقد تم توظيف 35 عامل في حديقة الحيوانات لوحدها و معظمهم من السكان المحليين ؛

- من خلال نشاطاتها التحسيسية تمكنت كذلك المحمية من خلق الشعور بالمسؤولية اتجاه البيئة و الطبيعة لدى الأشخاص المحليين، و هذا ما تحاول خلقه كذلك لدى الزوار و السياح عند زيارتهم للمجال الجغرافي للمحمية ؛

- الهدف الأساسي من إقامة المحمية هو حماية التنوع البيولوجي، لذلك سخرت معظم إمكانياتها من أجل حماية الحيوان أو النبات، و مثال ذلك أن المحمية استطاعت حماية القرد المغربي من الانقراض و كذلك حيوان الشيهم، الذي تقوم حاليا بجهود لحمايته من القنص الذي يتعرض له، كذلك بالنسبة للنبات فقد استطاعت حماية غابات البلوط و الزان من الحرائق و القطع، و بالتالي المحافظة على الثروة الحيوانية و النباتية ؛

- إن التشجير من بين الأنشطة التي تقوم بها إدارة المحمية، لذلك فهي كل سنة تبرمج مشاريع لإعادة تشجير المناطق المتضررة من الحرائق أو الانجراف، و تعد شجرة البلوط من أكثر الأنواع التي يتم غرسها على مستوى الأراضي الغابية، و ذلك للحفاظ على خصوصية هذه الغابات التي تنتمي إلى الحزام القبائلي و إلى نوع غابات البحر الأبيض المتوسط .

المحمية الطبيعية لتازة على علاقة بعدة هيئات و مؤسسات و من بينها نذكر: الولاية، البلدية و الدائرة، مديرية الفلاحة، مديرية الثقافة، مديرية الصيد، مديرية الشباب و الرياضة، مديرية السياحة و محافظة الغابات، مديرية البيئة، الجامعة و حتى منظمات المجتمع المحلي .

تقوم مديرية المحمية بإحصاء عدد السياح في الأماكن الرئيسية و التي يتم زيارتها بكثرة من طرف السياح و هي: مغارة الكهوف العجيبة، غار الباز، حديقة الحيوانات، و كذلك متحف كتامة و فيما يلي أرقام حول دخول السياح لهذه المناطق :

أولا : الكهوف العجيبة :

الجدول رقم (34): يوضح عدد السياح الوافدين على الكهوف العجيبة بين سنوات 2002 إلى غاية 2012

الوحدة : زائر

السنوات / عدد الزوار	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الجزائريون	16278	28281	32781	21138	14342	/	59975	91451	131718	63528	47495
الأجانب	70	39	252	29	50	/	0	330	55	260	270
المجموع	16348	28320	33033	21167	14392	/	59975	91781	131773	63788	47765

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على إحصائيات لمديرية المحمية الطبيعية لتازة .

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن توافد السياح على الكهوف العجيبة للفترة الممتدة بين 2002 و 2012 عرف تطورا ملحوظا غير أنه يبقى يتميز بتذبذب ملحوظ، فمثلا في سنة 2002 كان عدد السياح يقدر بـ 16348 زائر ثم ارتفع سنة 2010 إلى 131773 زائر ليعود و ينخفض سنة 2012 إلى 47765 زائر، و هذا راجع إلى عدة عوامل لعل أهمها مصادفة شهر رمضان لفصل الصيف، و هي الفترة التي تعرف أكثر توافد للسياح على مغارة الكهوف العجيبة في العام .

كذلك نلاحظ تباين كبير بين عدد السياح الجزائريون سواء كانوا من داخل الولاية أو خارجها مع عدد السياح الأجانب، فعدد السياح الأجانب يعتبر ضئيل بالنسبة لعدد السياح الجزائريين، و هذا راجع ربما لنقص الدعاية و الإشهار لهذا الموقع السياحي على المستوى العالمي. غير أننا نلاحظ أنه يوجد تطور طفيف في

عددهم فبعدما كان لا يتعدى 70 زائر سنة 2002، ارتفع ليصل إلى 270 زائر سنة 2012، و على الرغم هذه الأرقام إلا أنها تبقى تعتبر جد ضئيلة مع ما ينتظر بلوغه سياحيا لهذا الموقع .

ثانيا : غار الباز :

الجدول رقم (35): يوضح عدد السياح الوافدين على غار الباز بين سنوات 2002 و 2012

الوحدة : زائر

السنوات / عدد الزوار	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الجزائريون	/	/	/	/	/	/	93332	102090	83354	59681	25074
الأجانب	/	/	/	/	/	/	176	180	176	469	433
المجموع	/	/	/	/	/	/	93508	102270	83430	60150	25507

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على إحصائيات لمديرية المحمية الطبيعية لتازة .

من خلال الجدول نلاحظ ما يلي :

عدم توفر إحصائيات للسنوات 2002، 2003، 2004، 2005، 2006، و ذلك لعدم دخول مغارة غار الباز حيز الخدمة في هذه الفترة، أما لسنة 2007 فذلك راجع لعدم توفرها لدى المصالح المعنية .

كذلك نلاحظ ارتفاع في عدد السياح الوافدين إلى مغارة الباز، فمن 93508 زائر سنة 2008 إلى 102270 سنة 2009، ليعود و ينخفض مرة أخرى سنة 2010 و يصل عددهم 25507 سنة 2012 و ذلك راجع للأسباب السابقة الذكر .

بالنسبة لعدد السياح الأجانب نلاحظ أنه في سنة 2008 كان 176 زائر ليرتفع سنة 2011 إلى 469 زائر، و لكن على الرغم من هذا فإنه يبقى عدد ضعيف كما قلنا سابقا بالنسبة لمغارة الكهوف العجيبة، و ذلك لنفس الأسباب إضافة إلى أنه موقع حديث النشأة .

ثالثا : حديقة الحيوانات و التسلية :

الجدول رقم (36): يوضح عدد الزوار الوافدين على حديقة الحيوانات بين 2002 و 2012

الوحدة : زائر

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
عدد الزوار	/	/	/	/	138192	317843	409634	673758	712693	800402	888111

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على إحصائيات لمديرية المحمية الطبيعية لتازة .

من خلال الجدول نلاحظ :

بالنسبة لسنوات 2002، 2003، 2004، 2005، لا توجد أرقام أو إحصائيات، ولذلك لكون حديقة الحيوانات و التسلية خلال هذه الفترة كان في طور الإنجاز .

أما بالنسبة للسنوات 2006 إلى غاية 2012 نلاحظ ارتفاع في عدد الوافدين إلى الحديقة، فبعدما كان لا يتعدى 140000 زائر سنة 2006 أي سنة دخول الحديقة حيز الخدمة، أصبح يفوق الـ 800000 زائر سنة 2012 أي بعد 7 سنوات من دخولها نطاق الخدمة، و هذا أمر يعتبر مقبولا نوعا ما، و ربما ذلك راجع إلى الاستراتيجية التي تتبعها إدارة الحديقة لجلب الزوار إليها .

رابعا : متحف كتامة :

من خلال معلومات تم الحصول عليها من مديرية المحمية الطبيعية لتازة، تبين لنا أن متحف كتامة هو آخر موقع في ترتيب زيارة السياح إليه، إذ يعتبر عدد الزوار إليه ضعيف جدا مقارنة مع حديقة الحيوانات، غار الباز و الكهوف العجيبة، فمثلا سنة 2008 كان عدد الزوار 153 زائر و كلهم محليون و كذلك سنة 2009 قدر بـ 160 زائر و سنة 2010 قدر بـ 694 زائر و كذلك كانوا كلهم محليون .

❖ **المحمية البحرية لتازة و طموحها السياحي :** [1]

المحمية الطبيعية لتازة مشروع متكامل فمثلما تم حماية التنوع البيولوجي البري فقد تم التخطيط أيضا لحماية التنوع البيولوجي البحري .

لقد تم إنشاء المحمية البحرية لتازة بالتعاون مع الصندوق العالمي لحماية الطبيعة، و قد تم تحديدها ابتداء من شاطئ المنار الكبير إلى غاية حدود بلدية زيامة منصورية مع ولاية بجاية، و يدخل هذا المشروع ضمن مخطط توسيع المحمية الوطنية لتازة .

تتمثل أهداف إقامة هذه المحمية أساسا فيما يلي :

- حماية التنوع البيولوجي البحري ؛
- خلق نوع من التواصل مع الصيادين و السكان المحليين بغية إنجاح المشروع ؛
- حماية الثروات البحرية من الاستنزاف مثل منع سرقة المرجان ؛
- خلق فرص عمل و مصادر دخل جديدة ؛
- خلق فوائد بيئية، اجتماعية و اقتصادية للمحمية البحرية ؛
- إشراك جميع الأطراف الذين لهم علاقة بحماية الساحل .

أما الهدف السياحي فيتمثل في خلق نوع جديد من السياحة في المحمية ألا و هو السياحة البحرية و ذلك عن طريق تنظيم خرجات بحرية للسياح، بحيث يمكنهم ممارسة الغوص، أو الصيد أو السباحة ... الخ .

العراقيل التي تواجه عمل المحمية : [2]

فيما يخص هذا الشأن فقد أوضحت رئيسة قسم حماية الموارد الطبيعية أن المساحة التي تشملها المحمية تعتبر من أكبر المعوقات التي تصادف عملها، فالمساحة الكبيرة أدت إلى عدم التمكن من المراقبة الجيدة، و بالتالي التعدي على النظام الطبيعي داخل المحمية، و منه عدم تحقيق الأهداف الموضوعة و تعد

[1] مقابلة مع رئيسة قسم حماية الموارد الطبيعية، يوم 15 ماي 2014 .

[2] نفس المرجع .

الحرائق و الرعي العشوائي و قطع الأشجار من أهم الأخطار المهددة، إضافة إلى الصيد غير المنظم و رمي القمامات و القاذورات .

إن إدارة المحمية في هذه الحالات تقوم بتحرير محاضر إدارية و قانونية، و تقوم بإرسالها إلى الجهات المعنية مع العلم أنها لا تملك صلاحية إصدار قوانين خاصة بحماية الطبيعة .

في بعض الأحيان يكون عدم تفهم السكان المحليين مشكل كبير يؤدي إلى الإخلال بالنظام البيئي في المحمية .

المطلب الثاني : نتائج تحليل المعلومات الميدانية

من خلال تحليل المعلومات التي تم الحصول عليها سواء فيما يخص السياحة في ولاية جيجل أو فيما يخص السياحة في المحمية الطبيعية لتازة، توصلنا إلى النتائج التالية :

1- النتائج الإيجابية :

تتمثل فيما يلي :

- تتمتع ولاية جيجل بخصائص طبيعية، تاريخية و ثقافية تمكنها من أن تصبح قطبا سياحيا هاما، و ذلك إذا تم الأخذ بهذه الموارد و تمت ترقيتها ؛
- أعداد السياح في ولاية جيجل في تزايد مستمر ؛
- المحمية الطبيعية لتازة تعتبر بمثابة نموذج للسياحة البيئية في ولاية جيجل، فهي تسعى إلى الحفاظ على التنوع البيولوجي و الطبيعي، و إلى إقامة سياحة نظيفة تتماشى و هذا المبدأ ؛
- المحمية الطبيعية لتازة أداة لتحقيق تنمية سياحية بولاية جيجل من خلال اعتمادها الاستراتيجية من نوع خاص، و التي تقوم على التوعية و الإرشاد البيئيين و تخطيط المواقع السياحية، إضافة إلى التنسيق مع مختلف الفاعلين ؛
- من خلال نشاطاتها المختلفة و المتنوعة تسعى المحمية إلى تحقيق مبدأ الاستدامة من خلال الاهتمام بالمقومات الطبيعية ؛

- تقوم المحمية بالمساهمة في التنمية المحلية بالمنطقة، و خصوصا فيما يتعلق بالمناطق الريفية حيث أنها اتخذت من السكان المحليين كعنصر فاعل و أساسي، من خلال إشراكه في العملية التنموية للسياحة و دمجه في مختلف الأنشطة الاقتصادية، الاجتماعية و الثقافية ؛

- من خلال حملات التشجير التي تقوم بها المحمية استطاعت الحفاظ على خصوصية غابات المنطقة، و حماية التنوع الغابي و النباتي من الإتلاف ؛

- تتوفر الحظيرة المحمية على إطارات و كفاءات عالية، و هذا لمسناه من خلال زيارتنا لمقر مديرية المحمية، و معظمهم لهم علاقة بالسياحة أو بالبيئة ؛

- تختلف الأنشطة السياحية داخل المحمية و تتنوع، و هذا ما يعطي الفرصة لتطوير أنواع سياحية عديدة، كسياحة الغوص، تسلق الجبال ... الخ ؛

- تعتبر الكهوف العجيبة، غار الباز، و حديقة الحيوانات و التسلية من أكثر المقاصد السياحية للزوار داخل المحمية .

2- النتائج السلبية :

و تتمثل فيما يلي :

- النشاط السياحي في ولاية جيجل يعتبر نشاط موسمي فهو يتميز بالحركة في فصلي الصيف و الربيع، و ينخفض في فصلي الشتاء و الخريف ؛

- على الرغم بما تزخر به ولاية جيجل من مقومات، إلا أن هياكل الإيواء و البنية التحتية تبقى ضعيفة، و ليست في المستوى المطلوب ؛

- النشاط السياحي في ولاية جيجل غير متنوع، فالوجهة الأولى دوما تكون شواطئ ولاية جيجل أما باقي الأنواع تبقى خارج نطاق التغطية على الأغلب ؛

- التنسيق بين مختلف القطاعات غير كاف إن لم نقل غير موجود ؛

- الاستراتيجية السياحية في ولاية جيجل غير واضحة شأنها شأن الاستراتيجية السياحية في الجزائر؛

- تواجه المحمية الطبيعية لتازة عدة مشاكل تعيق عملها السياحي، و تتمثل أهم هذه المشاكل في نقص كبير في البنية التحتية و الهياكل القاعدية، انعدام الأمن خصوصا في المناطق النائية و الجبلية، إضافة إلى نقص الوعي السياحي و الثقافي لدى السكان المحليين .

خلاصة الفصل :

من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها تبين لنا أن ولاية جيجل تعتبر في حد ذاتها معلما سياحيا يمكن تطويره و ترقيته من خلال الاهتمام بالمقومات السياحية التي تتوفر عليها، و خصوصا المحمية الوطنية لتازة فهي تعتبر قطب سياحي هام بالولاية، حيث تلعب دورا هاما في استقطاب و جذب السياح إلى ولاية جيجل، و ذلك للمواصفات البيئية و الطبيعية التي تتميز بها، إضافة إلى مساهمتها في تنمية المجتمع المحلي، و كذلك في الحفاظ على التنوع البيولوجي، و لكن من أجل تأديتها لوظيفتها السياحية على أكمل وجه يجب الاهتمام بها من الجانب السياحي أكثر، و يجب كذلك تظافر جميع جهود الفاعلين في القطاع السياحي و ذلك لترقيتها و الوصول بها إلى مصاف المعالم الأكثر جذبا للسياح على المستوى الولائي أو الوطني، سواء كانوا سياح محليين أم أجانب .

الخاتمة

خـاتمة :

في خلاصة بحثنا هذا يمكن القول بأن السياحة و منذ العصور القديمة شكلت أهمية خاصة لدى معظم الشعوب، و قد شهدت تطورات عديدة عبر الزمن، فاختلفت بذلك التعاريف التي أعطيت لها و كذلك فقد ظهرت أنواع عديدة منها، اختلفت باختلاف الدوافع و الحاجات التي تجعل الأفراد ينتقلون من مكان إلى آخر، و لقد أصبحت من أكبر الصناعات في العالم و لا يزال تقدمها و توسعها ينمو بصورة سريعة جدا .

إن الجزائر و بالرغم من توفرها على العديد من الموارد السياحية، إلا أن مؤشرات القطاع السياحي بها تبقى بعيدة كل البعد عن قيمة و أهمية تلك الموارد، هذه الوضعية التي تستدعي إعادة التفكير في الواقع السياحي للجزائر، خصوصا و أنها تمتلك من المؤهلات و الشروط الطبيعية و الجغرافية و البشرية ما يمكن أن يجعل منها وجهة سياحية رائدة .

في الوقت الراهن كما سبق و تناولنا، يتضح بأن الاهتمام بالبيئة و قضاياها أمر جديد نسبيا، إذ أصبحت حماية البيئة اليوم من المشاريع التنموية الهامة، و التي سارعت جميع الدول إلى المبادرة للعناية بها، بعد أن تبين لها أن تلك الحماية ليست ضرورية لصحة الإنسان فحسب، و إنما للتنمية أيضا .

و كما سبق و ذكرنا كذلك أن الدعوة لحماية البيئة، تعني الدعوة للحفاظ على الموارد الطبيعية على وجه الخصوص، و لا يتم ذلك إلا من خلال الاستغلال العقلاني لهذه الموارد و ما يضمن حاجات الإنسان حاليا و لمدة أطول، و في نفس الوقت الحفاظ على نصيب الأجيال القادمة منها، و يعتبر إقامة المحميات الطبيعية من السبل المنتهجة في الحفاظ على البيئة بشكل عام، إضافة إلى المزايا و الفوائد التي تتميز بها هذه المناطق، إذ أنها كذلك تساهم في تنمية المجتمعات المحلية و تحقيق تنمية سياحية، عن طريق الأخذ في الاعتبار أسس أخلاقية و اجتماعية و بيئية و اقتصادية، من خلال حماية الموارد الطبيعية و تعزيز إنتاجياتها بشكل متواصل في المناطق المحمية، و نشر الثقافة البيئية، و بالتالي الحد من مخاطر الهدر و الاستنزاف لهذه الموارد، إضافة إلى توفير موارد اقتصادية لأبناء المجتمعات المحلية، و تدعيم اقتصادياتها، و صون خصائصها الثقافية و موروثاتها الشعبية .

لقد تبين كذلك أنه من بين أهم الموارد السياحية التي تمتلكها الجزائر، و التي من شأنها أن تعمل على تعزيز عملية النهوض بالقطاع السياحي، نجد المحميات الطبيعية، هذه الأخيرة التي يمكن أن تكون عنصر فعال في معادلة تطوير و ترقية السياحة في الجزائر إذا ما تم الاهتمام بها، و الحفاظ على توازنها البيولوجي من أجل استغلالها في عملية التنمية السياحية .

و من خلال هذه الدراسة نستنتج أيضا بأن ولاية جيجل تتوفر على إمكانيات سياحية ضخمة و التي يمكن أن تمهد لمستقبل سياحي واعد إذا ما تم ترقيتها، و لعل من بين أهم هذه الإمكانيات نجد المحمية الطبيعية لتازة و التي تعتبر قطبا سياحيا واعدا بالولاية، يمكن أن تبني عليه رهانات مستقبلية و ذلك بغية تحقيق قفزة سياحية نوعية .

أولا : اختبار الفرضيات :

❖ الفرضية الأولى: للمحميات الطبيعية دور مهم في تفعيل و تنشيط السياحة.

من خلال الدراسة الميدانية على مستوى الإقليم الجغرافي للمحمية الطبيعية لتازة توصلنا إلى إثبات هذه الفرضية، و تبين لنا فعلا بأن المحميات الطبيعية تلعب دور مهم في تفعيل و تنشيط السياحة، و ذلك من خلال جميع الأنشطة التي تقوم بها من أجل جذب و استقطاب السياح، و بالتالي تحقيق حركة سياحية تساهم في التنشيط السياحي على وجه العموم ؛

❖ الفرضية الثانية: كي تستطيع المحميات الطبيعية تحقيق ديناميكية و تنمية سياحية، يجب تضافر جهود الفاعلين و التنسيق بين مختلف القطاعات المعنية.

إن مشاريع التنمية السياحية التي تقوم إدارة المحمية ببرمجتها تتطلب تداخل عدة مصالح، فالمحمية تقوم بالعمل من خلال التنسيق مع مجموعة من الفاعلين و الهيئات التي تربطها بهم علاقة، مثل محافظة الغابات، مديرية السياحة، الجامعة، المعاهد، إضافة إلى أن شساعة الحدود الجغرافية تتطلب تدخل عدة أطراف أخرى، و هذا ما يثبت صحة الفرضية التي تنص على أن المحميات الطبيعية كي تستطيع تحقيق ديناميكية و تنمية سياحية، يجب تضافر جهود الفاعلين و التنسيق بين مختلف القطاعات المعنية؛

❖ الفرضية الثالثة: سياحة المحميات الطبيعية نموذج تنموي سياحي.

على مستوى ولاية جيجل و بعد الدراسة الميدانية التي قمنا بها تبين أن المحمية الطبيعية لتازة تعتبر من أهم الأماكن السياحية التي تدعم تنمية السياحة في الولاية، و ذلك من خلال استحواذها على أكبر عدد من السواح و الذين يقومون بزيارة الولاية، إضافة إلى تخصيص أغلفة مالية معتبرة كل سنة لتدعيم السياحة بها، إذن من خلال هذه الاستنتاجات و القراءات يتبين لنا جليا صحة الفرضية التي تعتبر سياحة المحميات الطبيعية نموذج تنموي سياحي ؛

❖ الفرضية الرابعة: تتوفر المحمية الطبيعية على مؤهلات سياحية هامة من شأنها دعم السياحة في المنطقة التي تنتمي إليها .

بالنظرإلى المؤهلات السياحية التي تمتلكها المحمية الطبيعية لتازة و التي تعتبر موروث سياحي هام بولاية جيجل، تسعى السلطات المحلية إلى استغلال هذه المؤهلات بطريقة تعمل على دعم السياحة في ولاية جيجل، مع الحفاظ على البيئة الطبيعية في صورتها الفطرية، و كذلك العمل على تحسين المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية للمنطقة، و هذا ما يثبت صحة الفرضية بأن المحمية الطبيعية تتوفر على مؤهلات سياحية هامة من شأنها دعم السياحة في المنطقة التي تنتمي إليها.

ثانيا : الاقتراحات :

من خلال نتائج الدراسةالنظرية و الميدانية لهذا البحث يمكننا تقديم الاقتراحات التالية :

1- اقتراحات خاصة بالسياحة :

❖ قطاع السياحة قطاع اقتصادي هام و هو يعتبر من الصناعات الخدمية التي لها تأثير كبير على تحسين المؤشرات الاقتصادية إذا ما تم الاهتمام به و ترقيته، لذلك وجب على السلطات العمومية إعطاءه المكانة التي يستحقها، و بالتالي تمكينه من الإسهام في الإقلاع الاقتصادي للبلاد ؛

❖ تشجيع الاستثمار السياحي، و فتح هذا القطاع أمام المستثمرين الخواص سواء كانوا محليين أم أجانب، و تقديم كل الدعم لهم ؛

❖ يجب مراعاة الأخذ بصناعة السياحة في الجزائر، و ذلك لأنها تعتبر خيار استراتيجي لتدعيم مشروع التنمية الاقتصادية، إذا ما تم فعلا الاقتناع بضرورة إيجاد بديل اقتصادي للبترول، و ذلك لما يمكن أن تحققه السياحة من تدفق للعملة الصعبة و التقليل من البطالة ؛

❖ تدعيم البنية التحتية بمختلف الهياكل التي تعمل على إرضاء الزبون السياحي ؛

❖ إعداد الخطط و البرامج من قبل المنظمات السياحية لتأمين احتياجاتها التدريبية و الاستثمارية محددة فيها التوجهات الحديثة للسياحة و آفاق تطويرها ؛

❖ دعوة وسائل و أجهزة الإعلام المختلفة و القوى السياسية و منظمات المجتمع المدني باستشعار مسؤوليتها للقيام بدور التعريف و التوعية بأهمية السياحة كنشاط، و مورد اقتصادي و تصحيح المفاهيم و النظرة الخاطئة لدى الرأي العام، و الاستفادة من القدرات الموجودة في مجال التوعية السياحية بين أوساط المجتمع .

2- اقتراحات خاصة بالحظيرة الوطنية لتازة :

❖ ضرورة العمل على الاهتمام بإنشاء هياكل الإيواء و تقديم الخدمات في المناطق السياحية داخل المحمية، و ما يتماشى مع هدفها الرئيسي ؛

❖ المزيد من الاهتمام بالسكان المحليين من خلال توسيع مجال المشاريع التي تقوم بها الحظيرة في إطار التنمية الريفية، و فك العزلة عن المناطق النائية ؛

❖ ضرورة اعتماد استراتيجية سياحية تكون أكثر نجاعة، من خلال الاهتمام بمختلف الأبعاد و الرؤى السياحية مع الأخذ بإطار التنوع البيولوجي، و ذلك لما له من فوائد على مستقبل السياحة البيئية بالمحمية ؛

❖ السياحة الإلكترونية أصبحت في الوقت الراهن من أهم أنواع الجذب السياحي، لذلك يجب على إدارة المحمية تخصيص جهد إضافي للقيام بعملية الترويج الإلكتروني من خلال نشر كل المستجدات السياحية على الموقع الإلكتروني للمحمية ؛

❖ تنظيم و ضبط أعداد السياح يعتبر ضرورة ملحة من أجل حماية الموارد الطبيعية، و تخفيف الضغط على المواقع السياحية ؛

❖ ضرورة الاعتماد على الدعاية و الإعلان لجذب السياح و استقطابهم خصوصا الأجانب، و ذلك لما لمسناه من نقص في عددهم .

الملخص

الملخص :

تعتبر الجزائر من بين العديد من دول العالم التي اتجهت إلى الاهتمام بقطاع السياحة، و ذلك من أجل الاعتماد عليه كمصدر دخل بديل لمرحلة ما بعد البترول، و لذلك اهتمت بالحفاظ على الموارد السياحية المتاحة لها و خصوصا الموارد الطبيعية، و من أهم هذه الموارد المحميات الطبيعية التي تلعب دورا هاما في النهوض بقطاع السياحة في الجزائر، مع الأخذ بعين الاعتبار الحفاظ على الطبيعة في المقام الأول، و لذلك في بحثنا هذا حاولنا دراسة و تحليل دور المحميات الطبيعية في القطاع السياحي بالجزائر، من خلال دراسة المحمية الطبيعية لتازة كعينة عن المحميات الطبيعية في الجزائر .

و لقد تبين في آخر الدراسة أن المحميات الطبيعية عنصر هام في المعادلة السياحية، و خصوصا و أنها تعتبر من بين أهم أنواع السياحة البيئية، و ذلك لما لها من قدرة كبيرة على جذب السياح و استقطابهم .

الكلمات المفتاحية :سياحة، سياحة بيئية، قطاع سياحي، بيئة طبيعية، محميات طبيعية .

الملاحق

Carte n°01 : Délimitation du parc national de Taza.

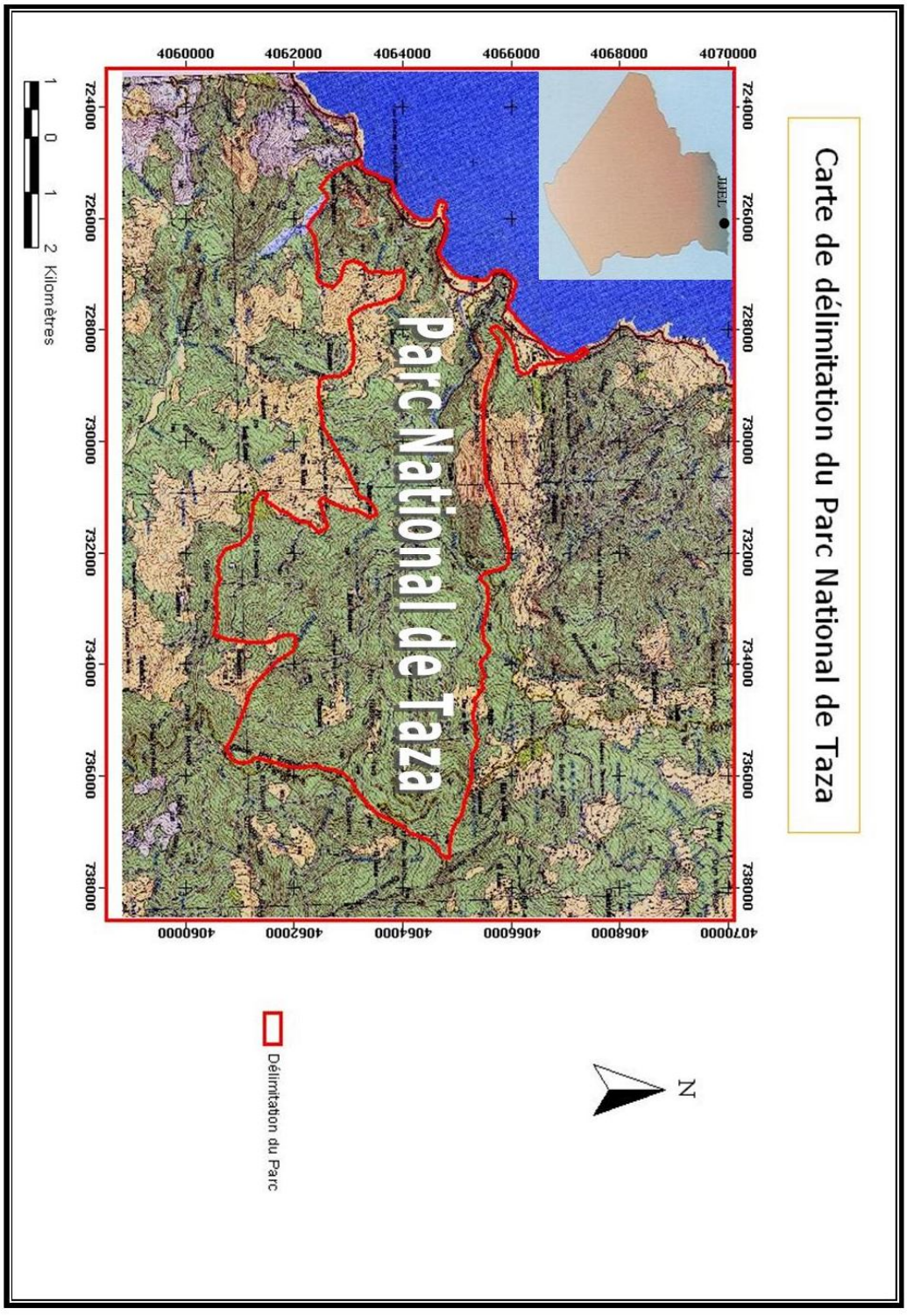

Carte n°02 : Situation générale du parc national de Taza

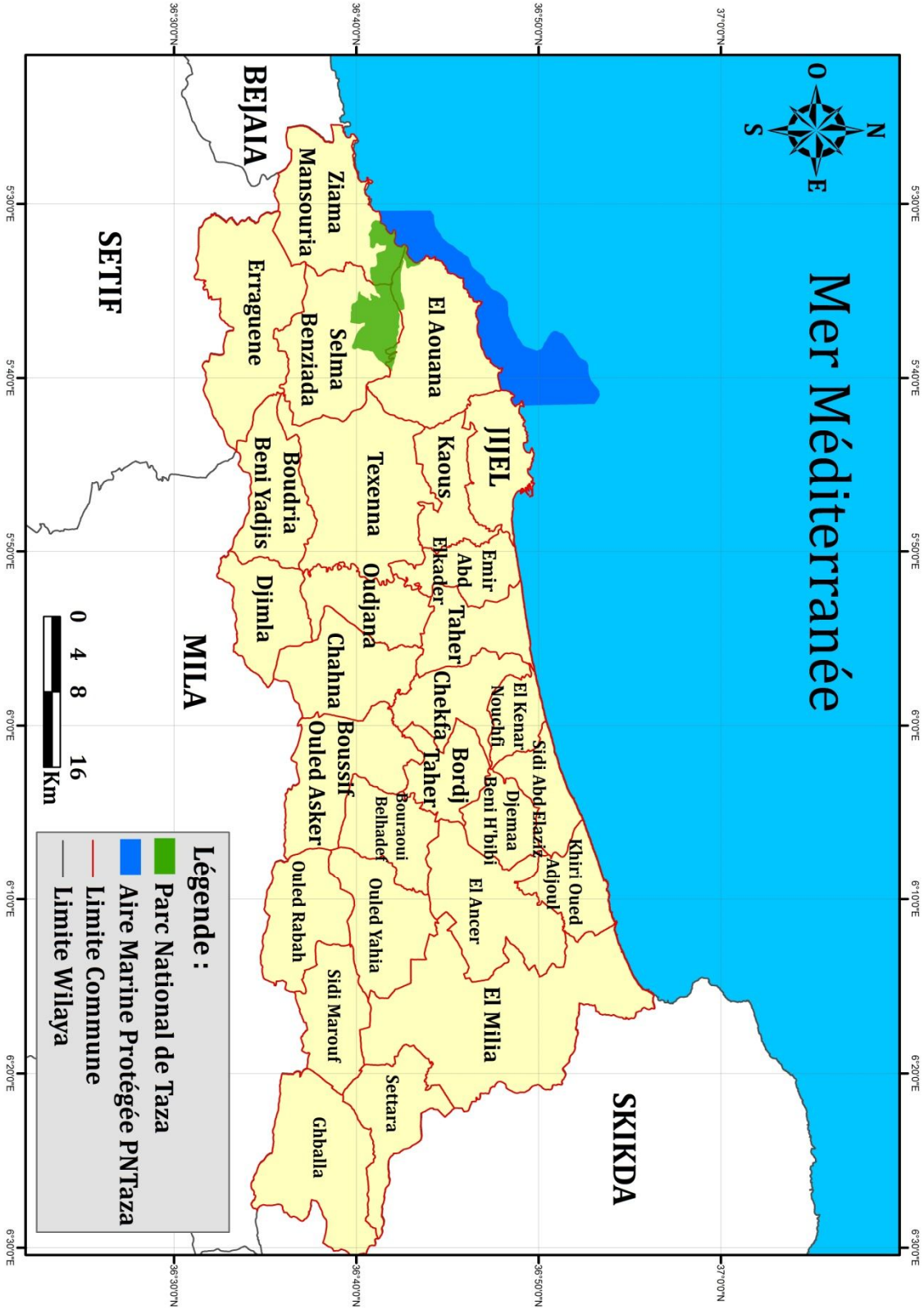

Carte n° 03 : Zoning du parc national de Taza.

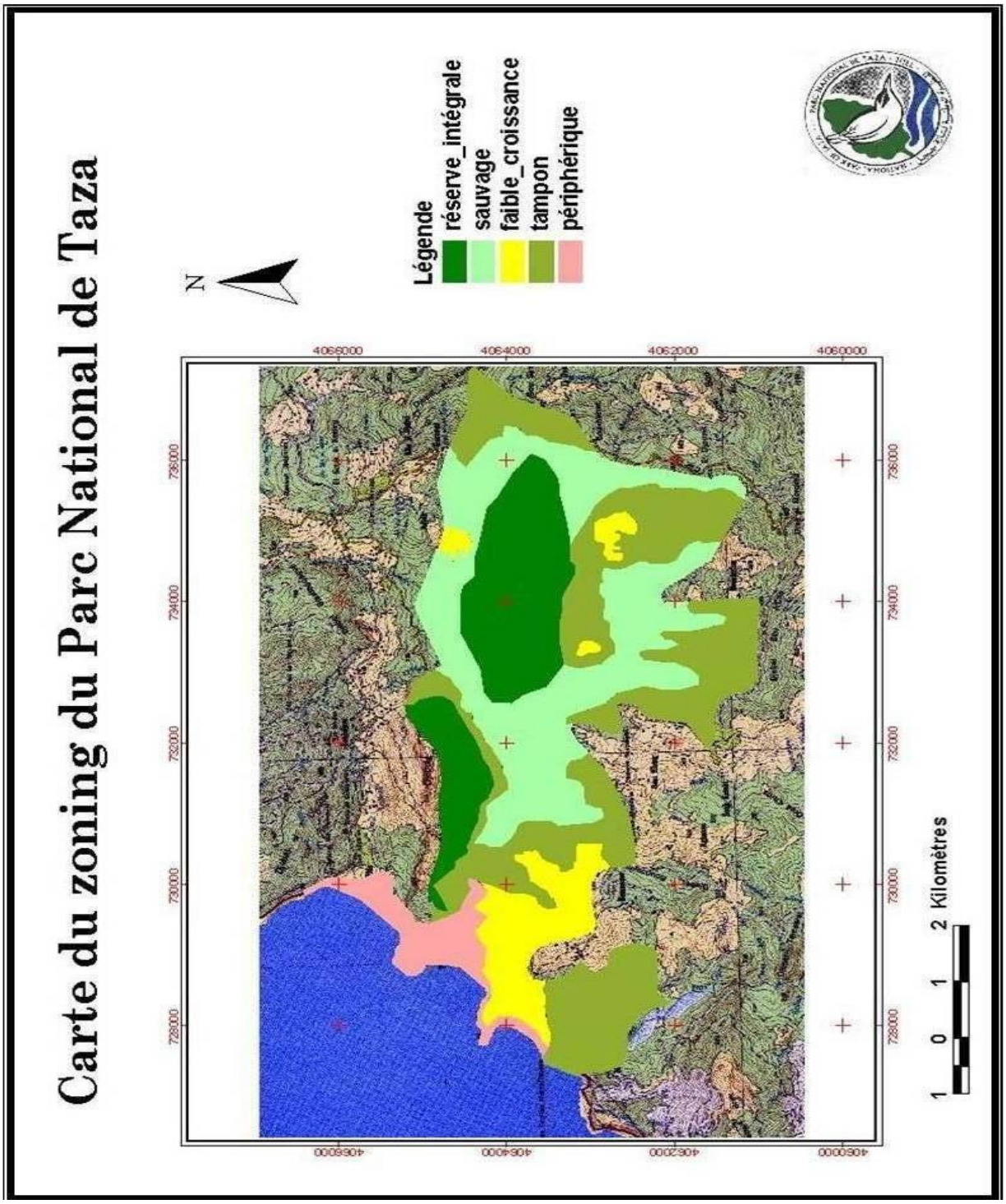

Carte n° 04 : Délimitation et zoning de l'aire marine du parc national de Taza.

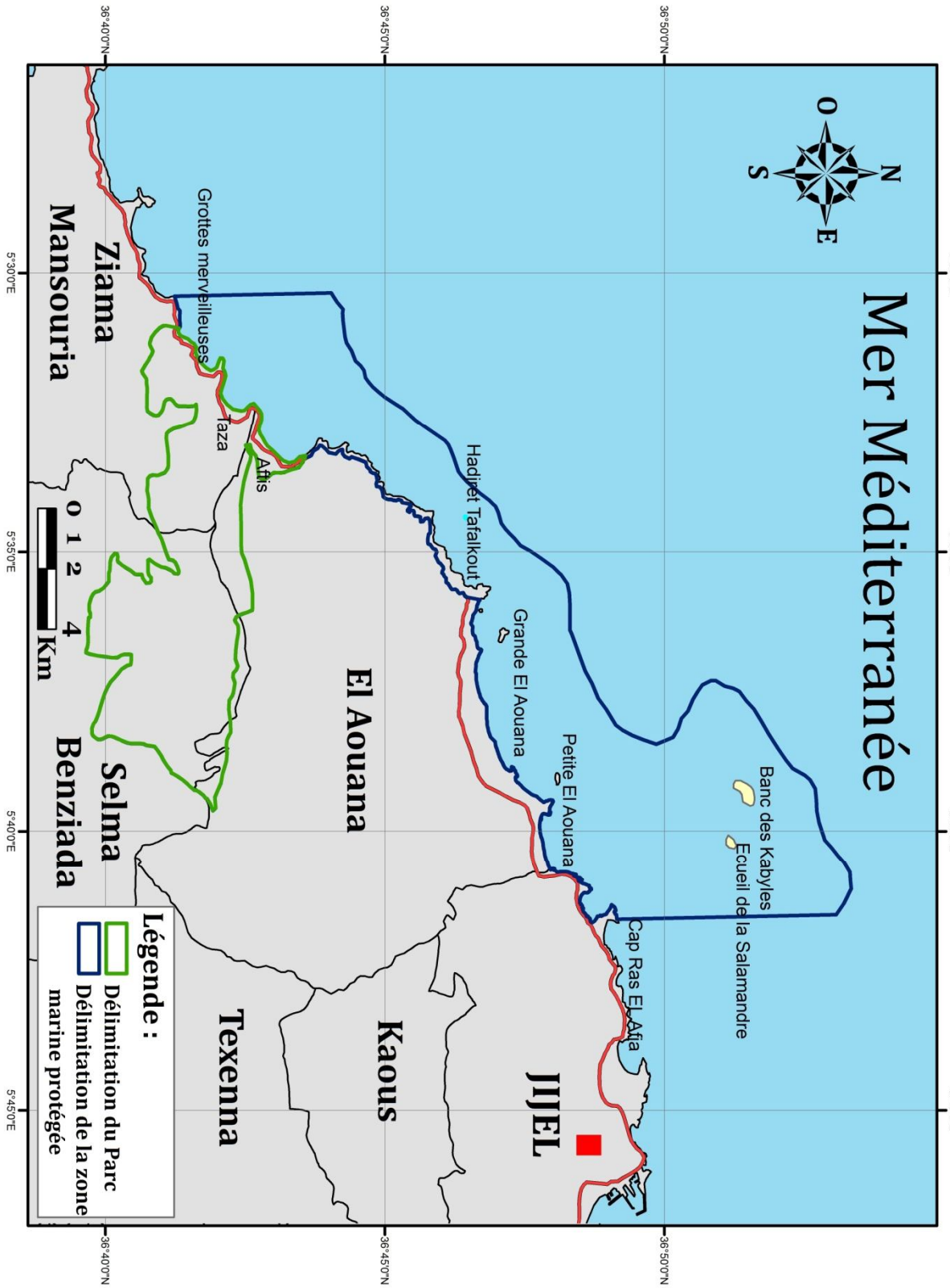

Carte n° 05 : La nature des terres du parc national de Taza.

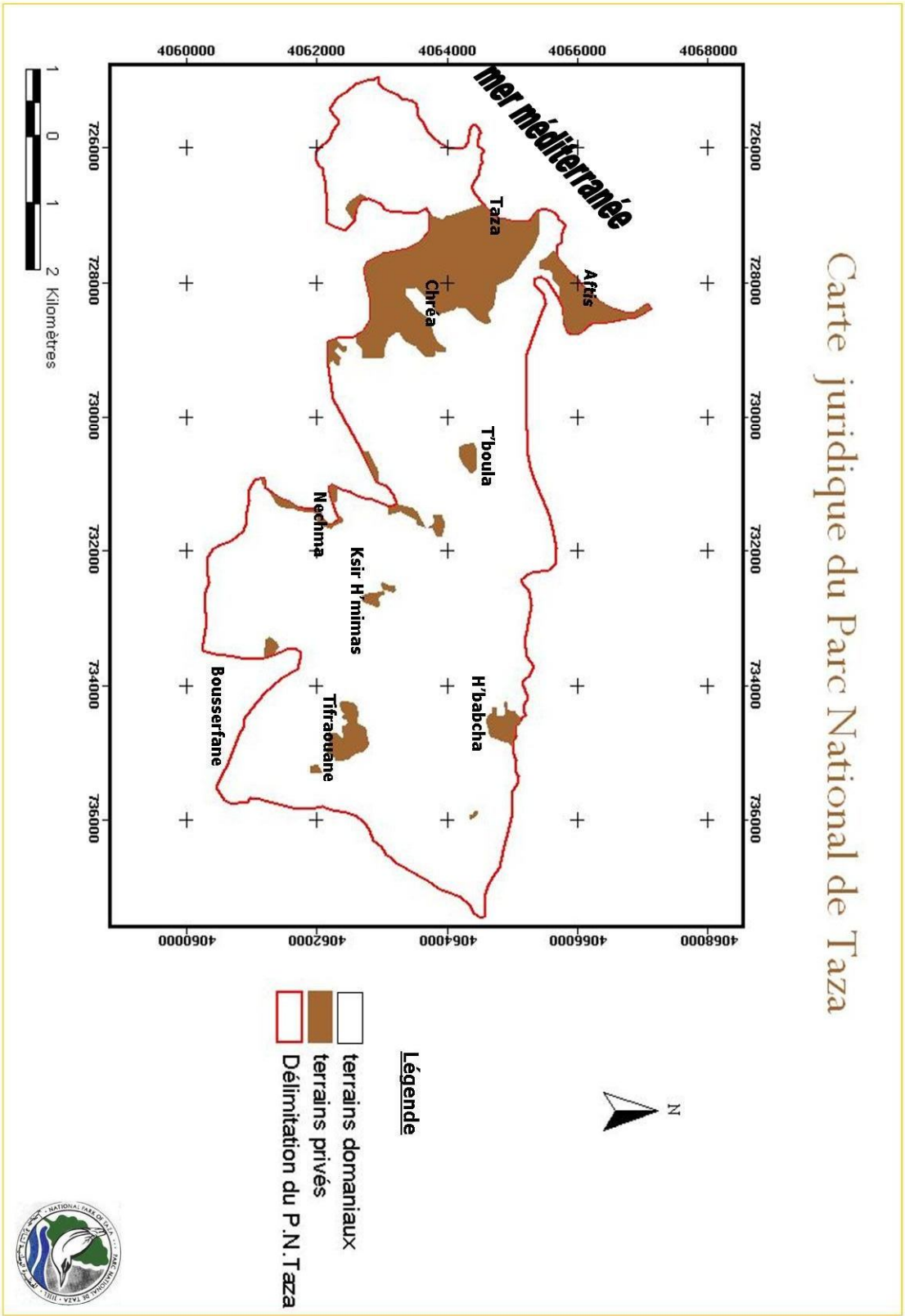

Carte n° 06 : Découpage administratif du parc national de Taza.

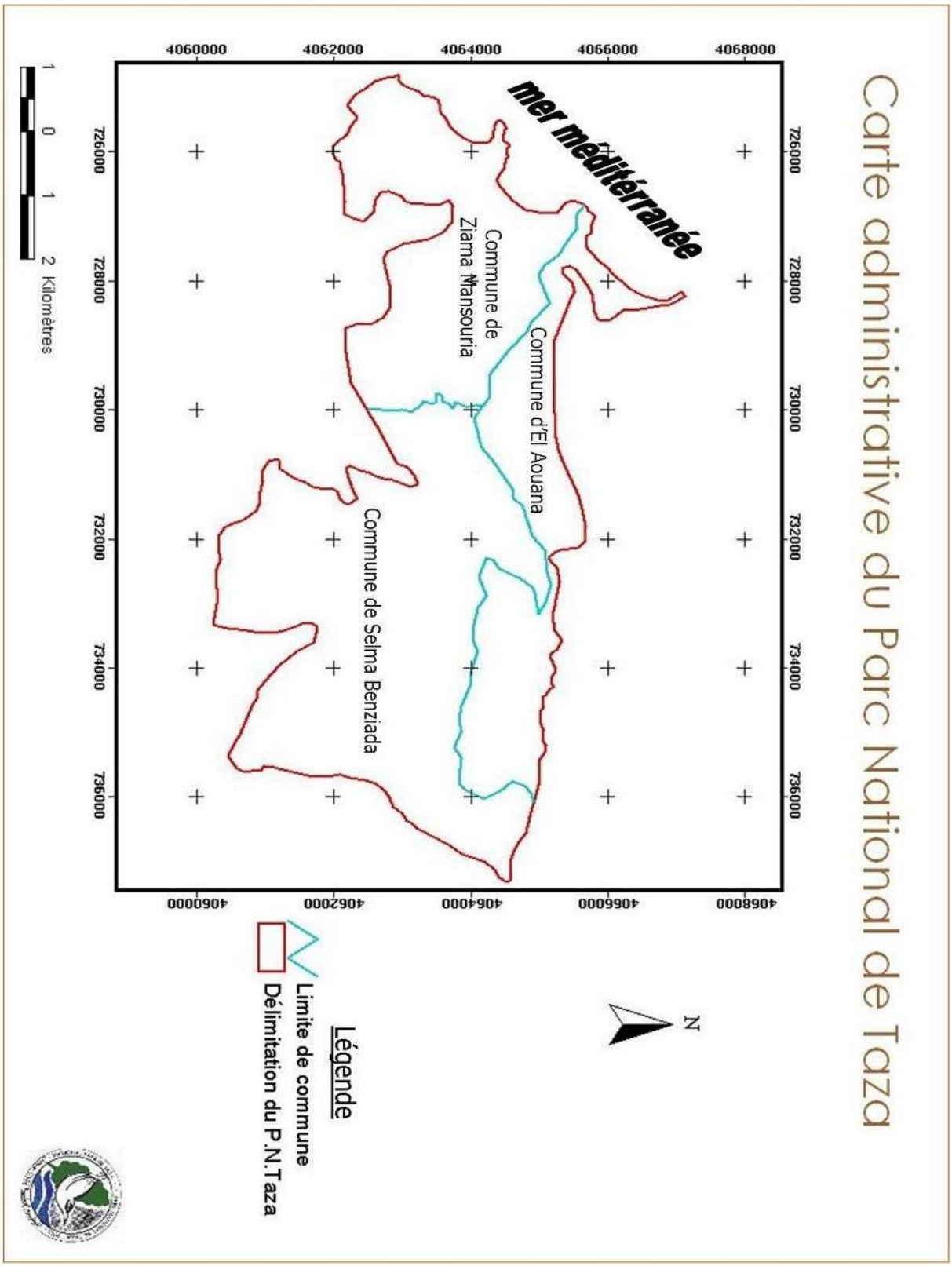

Carte n° 07 : Réseau hydrographique de surface du parc national de Taza.

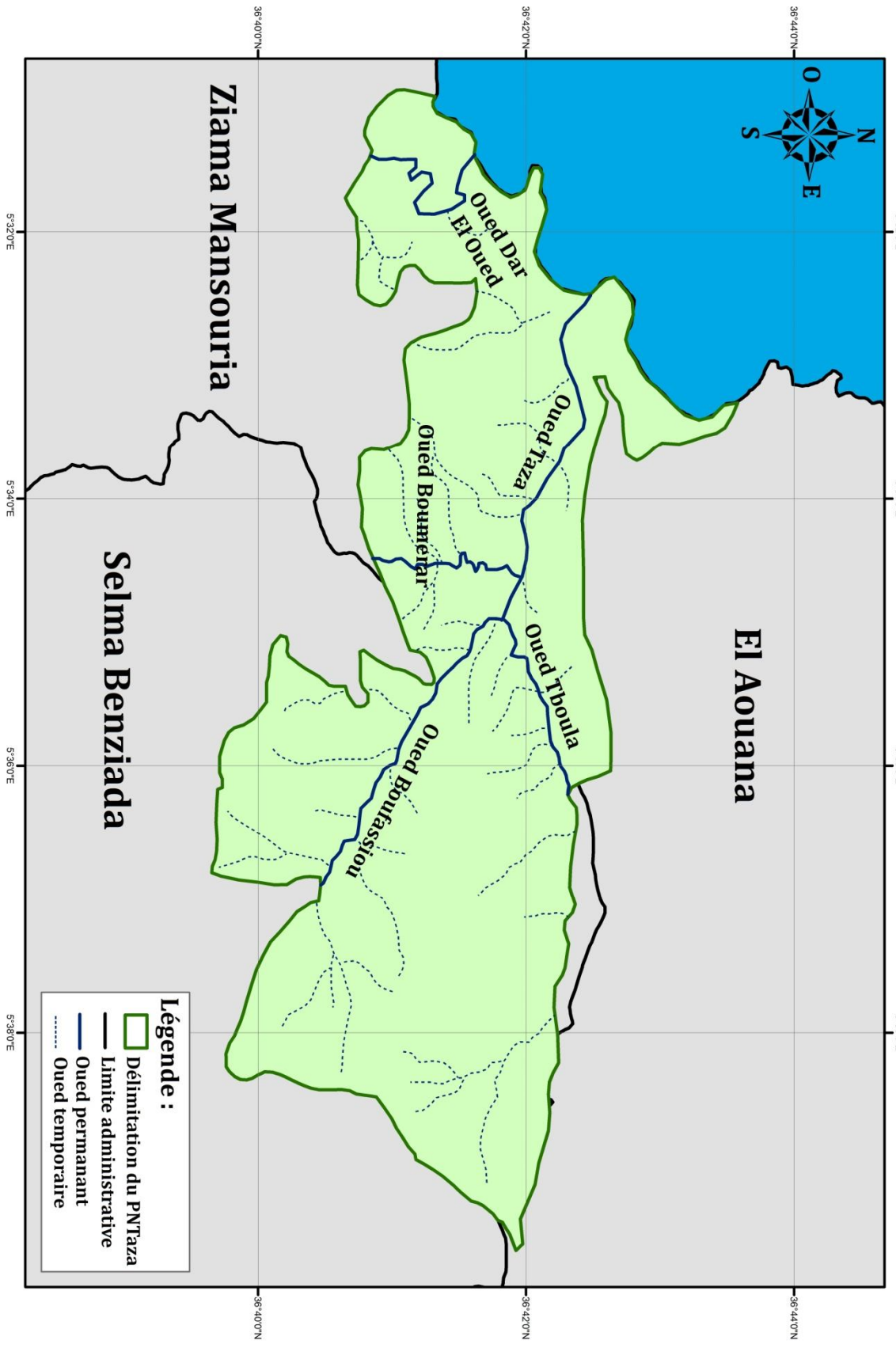

Carte n° 08 : Esquisse géologique du parc national de Taza.

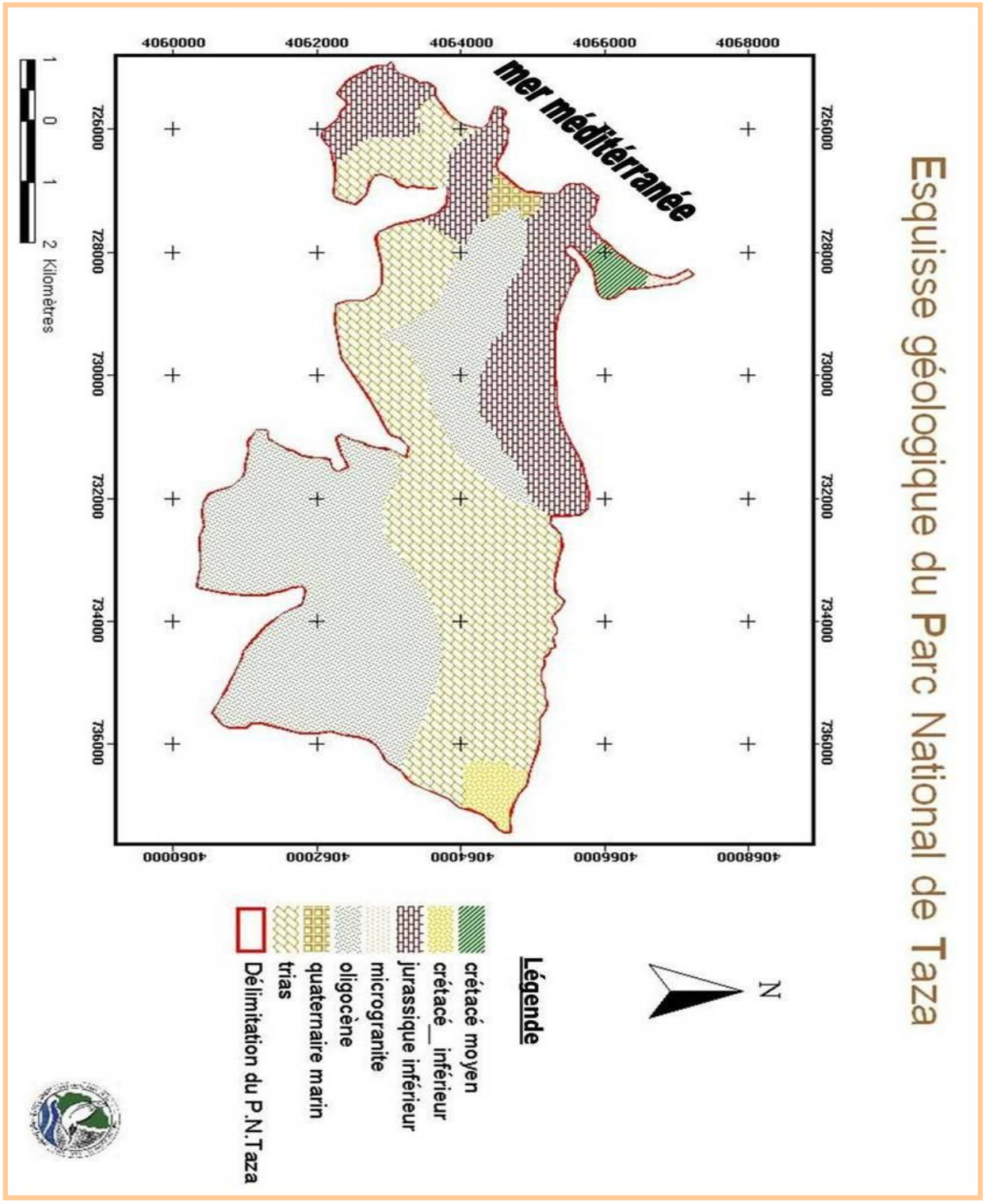

Carte n° 09 : Unités écologiques du parc national de Taza.